



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
الدراسات العليا

دور البنك المركزي في التنمية المالية والنمو الاقتصادي –
تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق
للمدة (2004-2020)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها الطالب

علي عبود مهدي يوسف البديري

بإشراف

الاستاذ الدكتور

طالب حسين فارس محمد الكريطي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ

أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

سورة البقرة-: الآية {269}

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

من بين كل القلوب انتقيت قلوبكم لأهدىكم ثمرة جهدي هذا...
إلى..... خاتم النبيين وسيد المرسلين وشفيع المؤمنين، نبينا محمد
(صلى الله عليه وآله وسلم) * *
إلى من علمني معنى التحدي وزرع في داخلي قيم النجاح والتواضع
(أبي الغالي رحمه الله) * *
إلى.. من لهج لسانها لي بالدعاء (أمي غاليتي ومحبوتي)

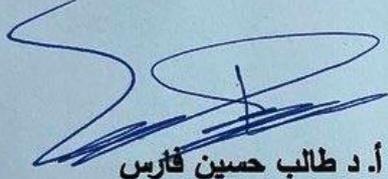
إلى..... صديقتي وحببتي التي لونت سماء حياتي
ومن اشد بها أزرني وسندي أدام الله المحبة بيننا
(زوجتي) * *

ألى..... اولادي قرة عيني ومهجتي(حسن ورغيد وموسى)
إلى..... من ساندني وآزرني في إتمام هذا الجهد المتواضع أساتذتي الكرام



إقرار المشرف

أشهد بأن أعداد هذه الرسالة الموسومة (دور البنك المركزي في التنمية المالية و النمو الاقتصادي - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق) بأشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة و الاقتصاد , وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد

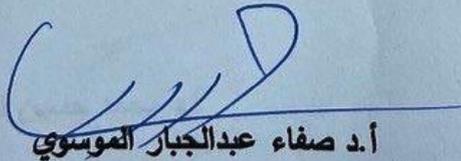


المشرف : أ.د طالب حسين فارس

التاريخ / / ٢٠٢٣

توصيات السيد المشرف قسم الاقتصاد

بناءً على هذه التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة



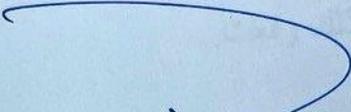
أ.د صفاء عبدالجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

/ / ٢٠٢٣

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

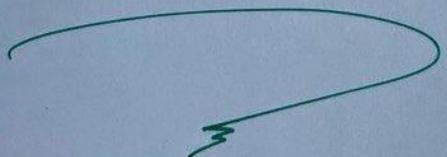
إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء
على توصية لجنة المناقشة لرسالة الماجستير الموسومة بـ(دور البنك المركزي في
التنمية المالية و النمو الاقتصادي - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها
في العراق) للطالب (علي عبود مهدي)


أ.د محمد حسين الجبوري

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

إقرار مجلس الكلية

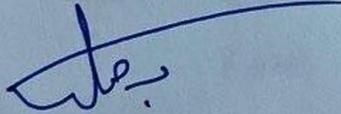
أقر مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء على توصيات لجنة المناقشة


أ.د محمد حسين الجبوري

عميد كلية الإدارة و الاقتصاد

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة (دور البنك المركزي في التنمية المالية و النمو الاقتصادي - تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية بأشرافي بحيث أصبحت خالية من الأخطاء اللغوية، ولأجل ذلك وقعت.



أ. د محمد عبد الرسول جاسم

كلية التربية للعلوم الانسانية

٢٠٢٣ / /

إقرار لجنة المناقشة

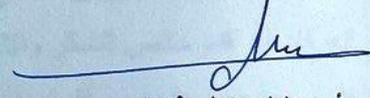
نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(دور البنك المركزي في التنمية المالية و النمو الاقتصادي تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق) و المقدمة من الطالب (علي عبود مهدي البديري) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد بتقدير (امتياز).



أ.م.د هدى زوير مخلف

التاريخ: / / 2023

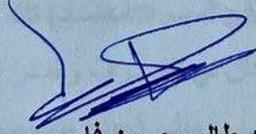
(عضواً)



أ.د جليل كامل غيدان

التاريخ: / / 2023

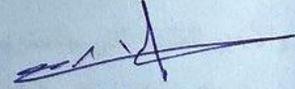
(رئيساً)



أ.د طالب حسين فارس

التاريخ: / / 2023

(عضواً و مشرفاً)



أ.م.د سلام كاظم شاني

التاريخ: / / 2023

(عضواً)

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين على عونه، فمنه نستمد العون وبه نستعين، وأحمده أن وفقني في إتمام البحث والصلاة والسلام على نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

بعد الانتهاء من إعداد هذه الرسالة من دواعي الوفاء والعرفان أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور "طالب حسين الكريطي" الذي كان نعم الأخ ونعم المرشد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة من حيث الجهد ومنح الوقت، والذي كان عوناً لي بتوجيهاته وملاحظاته وقرآته وتصويباته فأثارها بأرائه العلمية مما كان له الأثر في أغناء الرسالة، فجزاه الله خير جزاء وأن يطيل الله بعمره لخدمة المسيرة العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين قبول مناقشة رسالتي وتقويم ما جاء فيها من أخطاء خدمة للعلم، والشكر موصول للأساتذة الأفاضل الخبيرين العلمي واللغوي في إخراج البحث بصورة أفضل، ويدعوني واجب العرفان ان اقدم خالص الشكر والاعتزاز لرئيس القسم الأستاذ الدكتور (صفاء الموسوي) "داعياً الله ان يمد بعمرها وان يوفقها ويديم عليه أفضل النعم وحماه الله من أي مكروه، كما يقتضي واجب التقدير ان أتوجه بالشكر والامتنان الى السيد عميد الكلية والمعاون العلمي والإداري، وأتقدم بمزيد من الشكر والاعتزاز والاحترام الى الأستاذ المساعد الدكتور (سلام كاظم الفتلاوي) لما بذله من جهد علمي. ويملي علي واجب الاحترام والاعتزاز بالشكر الى الأستاذ المساعد الدكتورة (هدى زوير الدعيمي) لما قدمته من علميه ودافع معنوي فجزاه الله خيراً

كما استذكر بالشكر والامتنان (جميع أساتذتي في قسم الاقتصاد) تلك العقول النيرة والأيدي الطيبة التي جاءت بعلمها ومساندتها المعنوية فكان لي الشرف والفخر ان تعلمت من خبرتهم كما أتقدم بوافر شكري وتقديري الى اخي وصديقي وزميلي (حيدر صاحب الكرعوي). كما يطيب لي الشكر الى مكتبة العلوية المطهرة في النجف الأشرف وجميع موظفي البنك المركزي العراقي لحفاوة الاستقبال وتقديم يد المساعدة لإكمال هذا البحث

الباحث

المستخلص

يتناول البحث دور البنوك المركزية في التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي بوصفه أحد الشواغل العلمية الأساسية في مجال أهمية دور البنوك المركزية في تطوير وظائف النظم المالية لبلوغ المستويات المستهدفة من النمو الاقتصادي.

و تمثلت **مشكلة البحث** بمحورية دور البنك المركزي في دعم وتطوير مؤشرات التنمية المالية بوصفه مناهجا لتعزيز النمو الاقتصادي في اطار الوظائف التنموية للبنك المركزي في اقتصاد السوق والانفتاح المالي المستند الى تيار اساسي في الفكر التنموي المالي النيوكلاسيكي المعاصر، ووفقا لذلك كانت **فرضية البحث** ان البنك المركزي في اطار الاتجاه النيوكلاسيكي في الفكر التنموي المالي المعاصر يضطلع بدور اساسي في دعم وتطوير مؤشرات التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي، ويمكن دراسة هذه العلاقة في اطار الأدبيات الاقتصادية المتاحة، وعينة من تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، وكانت عينة البحث هي دولة متقدمة تمثلت بالولايات المتحدة الأمريكية ودولة عربية ذات تجربة مهمة هي الإمارات العربية المتحدة، مع الإشارة للعراق وتم الإفادة من التجارب المختارة في فهم وتحليل العلاقة المبحوثة بالنسبة للعراق، وكان هدف البحث تحليل دور البنك المركزي العراقي في التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي، في ضوء الأدبيات الاقتصادية والتجارب المدروسة، واعتمد البحث منهجية قائمة على الأسلوب الوصفي والإحصائي لتحليل مسار تطور العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومن ثم استخدام القياس الاقتصادي لتقدير وتحليل اثر دور البنك المركزي في التنمية المالية على النمو الاقتصادي في بلدان العينة.

وانتهى البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، إثبات فرضية البحث وعبر إثبات الدور الأساسي للبنوك المركزية في التنمية المالية المعزز للنمو الاقتصادي في التجارب المبحوثة وفي العراق، كما قدم البحث مجموعة من التوصيات الأساسية وأهمها، التطوير المستمر للفهم العلمي حول متطلبات تعزيز البنوك المركزية للتنمية المالية لبلوغ المستويات المستهدفة للنمو الاقتصادي، بالاستناد الى حقيقة ديناميكية العلاقة بين مؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي وحصاة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية /التنمية المالية /النمو الاقتصادي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	الشكر والتقدير
ث	المستخلص
ج - خ	قائمة المحتويات
د - ز	قائمة الجداول
ز - ش	قائمة الأشكال
1 - 8	المقدمة والدراسات السابقة
9-49	الفصل الأول: الإطار النظري لدور البنوك المركزية في التنمية المالية والنمو
9-24	المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك المركزية
9-12	المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للبنوك المركزية
12-16	المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي
16-21	المطلب الثالث: دور البنك المركزي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة
22-24	المطلب الرابع: طبيعة العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي
25-33	المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المالية
25-29	المطلب الأول: تعريف ومفهوم التنمية المالية
29-33	المطلب الثاني: متغيرات التنمية المالية
34-49	المبحث الثالث: الأسس النظرية لدور البنوك المركزية في التنمية المالية
34-39	المطلب الأول: العلاقة بين التنمية المالية والنمو
40-42	المطلب الثاني: قنوات تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي
43-49	المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في تعزيز مؤشرات التنمية المالية المحفزة للنمو الاقتصادي
50-109	الفصل الثاني: دور البنوك المركزية لتعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

72-51	المبحث الأول: دور البنك الفيدرالي الأمريكي في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي
52-51	المطلب الأول: نبذة مختصرة عن واقع البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية
58-53	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة للمدة (2004-2020)
61-59	المطلب الثالث: تحليل تطور تكوين راس المال الثابت للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2004-2020)
64-62	المطلب الرابع: تطور مؤشرات البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي)
72-65	المطلب الخامس: تطور مؤشرات التنمية المالية في الاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2020)
90-73	المبحث الثاني: دور المصرف الإماراتي المركزي في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي
74-73	المطلب الأول: نبذة مختصرة عن واقع المصرف الإماراتي المركزي
78-74	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2020)
81-78	المطلب الثالث: تحليل تطور تكوين راس المال الثابت للإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2020)
82-81	المطلب الرابع: تطور مؤشرات المصرف المركزي (للإمارات العربية المتحدة)
90-83	المطلب الخامس: تطور مؤشرات التنمية المالية في الاقتصاد الإماراتي للمدة (2004-2020)
109-91	المبحث الثالث: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي
93-91	المطلب الأول: نبذة مختصره عن واقع البنك المركزي العراقي
98-93	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2004-2020)

100-99	المطلب الثالث: تحليل تطور تكوين راس المال الثابت للعراق للمدة (2004-2020)
102-100	المطلب الرابع: تطور مؤشرات البنك المركزي العراقي
110-103	المطلب الخامس: تحليل مؤشرات التنمية المالية في العراق للمدة (2004-2020)
149-111	الفصل الثالث: قياس وتحليل دور البنك المركزية في التنمية المالية والنمو الاقتصادي
12	تمهيد: قياس وتحليل دور البنك المركزية في التنمية المالية والنمو الاقتصادي
124-111	المبحث الأول: قياس وتحليل علاقة البنك الفيدرالي الأمريكي في التنمية المالية والنمو الاقتصادي
113	المطلب الأول: اختبار استقرارية جذر الوحدة (لديك فولر الموسع)
120-114	المطلب الثاني: تقدير دالة الناتج (باستخدام نموذج ARDL)
125-120	المطلب الثالث: دالة متوسط دخل الفرد
137-126	المبحث الثاني: قياس وتحليل دور المصرف الإماراتي المركزي في التنمية المالية والنمو الاقتصادي
126	المطلب الأول: اختبار استقرارية جذر الوحدة (لديك فولر الموسع)
132-126	المطلب الثاني: تقدير دالة الناتج (باستخدام نموذج ARDL)
137-133	المطلب الثالث: دالة متوسط دخل الفرد
148-138	المبحث الثالث: قياس وتحليل دور البنك المركزي العراقي في التنمية المالية والنمو الاقتصادي
138	المطلب الأول: اختبار استقرارية جذر الوحدة (لديك فولر الموسع)
143-138	المطلب الثاني: تقدير دالة الناتج (باستخدام نموذج ARDL)
149-144	المطلب الثالث: دالة متوسط دخل الفرد
151-150	تحليل مقارنة النتائج
155-152	الاستنتاجات والتوصيات
169-156	المصادر
	Abstract

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ث
.1	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة 2004-2020 (مليون دولار)	54
.2	تطور مؤشرات ميزان المدفوعات والموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة 2004-2020 (مليون دولار)	58
.3	تكوين رأس المال للولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة 2004-2020 (مليون دولار)	59
.4	تطور نسبة مساهمة تكوين رأس المال الى الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية للمدة 2004-2020	61
.5	تطور حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الالزامي للولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2004-2020 (مليون دولار)	64
.6	تطور الائتمان والدين العام بالاسعار الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2004-2020 (مليون دولار)	66
.7	تطور نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2004-2020	67
.8	تطور عرض النقد والودائع المصرفية بالأسعار الثابتة 2010=100 الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2004-2020 (مليون دولار)	69
.9	تطور نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2004-2020 (مليون \$)	70
.10	مؤشر التنمية المالية في الولايات المتحدة الامريكية	72
.11	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة 2004-2020 (مليون درهم)	75
.12	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة 2010=100 الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)	77

79	تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة 2010=100 الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)	.13
80	تطور نسبة مساهمة تكوين رأس المال الى الناتج المحلي الاجمالي الامارات للمدة 2004-2020	.14
82	تطور حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الالزامي في الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)	.15
84	تطور الائتمان والدين العام بالاسعار الثابتة 2010=100 الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)	.16
85	تطور نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي الامارات للمدة 2004-2020	.17
87	تطور عرض النقد والودائع المصرفية بالاسعار الثابتة 2010=100 الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)	.18
89	تطور نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)	.19
90	مؤشرات التنمية المالية في الامارات العربية المتحدة	.20
94	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة 2012=100 في العراق للمدة 2004-2020(مليون دينار)	.21
97	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة 2012=100 في العراق للمدة (2004-2020) دينار	.22
98	تكوين رأس المال بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020(مليون دينار)	.23
100	تطور حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الالزامي العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)	.24
103	تطور الائتمان والدين العام بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)	.25
104	تطور نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي العراق للمدة 2004-2020	.26

108	تطور عرض النقد والودائع المصرفية بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)	.27
109	تطور نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)	.28
112	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع الولايات المتحدة الامريكية	.29
113	يوضح انموذج ARDL لدالة الناتج الولايات المتحدة الامريكية	.30
114	اختبار الحدود الولايات المتحدة الامريكية	.31
115	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي الولايات المتحدة الامريكية	.32
115	اختبار تجانس التباين الولايات المتحدة الامريكية	.33
118	معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	.34
119	معالم الأجل الطويل	.35
120	انموذج (ARDL) لدالة متوسط دخل الفرد الولايات المتحدة الامريكية	.36
121	اختبار الحدود الولايات المتحدة الامريكية	.37
121	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي الولايات المتحدة الامريكية	.38
121	اختبار ثبات التباين الولايات المتحدة الامريكية	.39
124	تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ	.40
124	تقدير معالم الاجل الطويل	.41
125	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع الامارات	.42
126	يوضح انموذج ARDL لدالة الناتج الامارات	.43
127	اختبار الحدود الامارات	.44
127	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي الامارات	.45
128	اختبار تجانس التباين	.46
131	معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ	.47
131	معالم الأجل الطويل	.48
132	انموذج (ARDL) لدالة متوسط دخل الفرد الامارات	.49
133	اختبار الحدود الامارات	.50
134	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	.51

134	اختبار ثبات تجانس التباين	.52
136	تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ	.53
137	تقدير معالم الاجل الطويل	.54
137	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع العراق	.55
138	يوضح انموذج ARDL لدالة الناتج العراق	.56
140	اختبار الحدود العراق	.57
140	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي العراق	.58
140	اختبار تجانس التباين العراق	.59
143	تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ	.60
143	تقدير معالم الاجل الطويل	.61
144	انموذج (ARDL) لدالة متوسط دخل الفرد العراق	.62
145	اختبار الحدود	.63
146	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي	.64
146	اختبار ثبات تجانس التباين	.65
149	تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ	.66
149	تقدير معالم الاجل الطويل	.67

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
55	بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي - الادخار الولايات المتحدة الامريكية	.1
56	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم الولايات المتحدة الامريكية	.2
58	مؤشرات الاقتصاد الكلي الموازنة العامة -صافي المدفوعات الولايات المتحدة الامريكية	.3
60	تكوين راس المال الولايات المتحدة الامريكية	.4
61	نسبة مساهمة تكوين راس المال الولايات المتحدة الامريكية	.5
67	الائتمان الكلي	.6

68	نسبة مساهمة الائتمان الكلي الولايات المتحدة الامريكية	.7
69	عرض النقد والودائع المصرفية الولايات المتحدة الامريكية	.8
71	نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية الولايات المتحدة الامريكية	.9
76	معدل الادخار المحلي في الامارات	.10
76	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الامارات	.11
78	العلاقة بين الموازنة العامة وصافي ميزان المدفوعات الامارات	.12
81	تكوين راس المال الثابت الامارات	.13
81	نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي الامارات	.14
85	تطور الائتمان والدين العام الامارات	.15
86	نسبة مساهمه نسبة الائتمان الكلي والدين العام الامارات	.16
88	تطور عرض النقد والودائع المصرفية الامارات	.17
90	تطور العمق النقدي ونسبة الودائع المصرفية الى الناتج والسيولة المصرفية الامارات للمدة 2004-2020	.18
95	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة للعراق 2012=100 للمدة 2004-2020	.19
96	تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020	.20
97	تكوين رأس المال بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)	.21
99	اجمالي تكوين راس المال الثابت العراق	.22
104	تطور الائتمان والدين العام بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020	.23
105	تطور نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي العراق للمدة 2004-2020	.24
108	تطور عرض النقد والودائع المصرفية بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020	.25

109	تطور نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي العراق للمدة 2004-2020	.26
114	مدد الابطاء المثلى	.27
116	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	.28
116	الأداء التنبؤي	.29
117	اختبار الاستقرارية الهيكلية	.30
120	مدد الابطاء المثلى	.31
122	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	.32
123	اختبار الاستقرارية الهيكلية	.33
126	مدد الابطاء المثلى	.34
128	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	.35
129	الأداء التنبؤي	.36
130	اختبار الاستقرارية الهيكلية	.37
133	مدد الابطاء المثلى	.38
134	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	.39
135	الأداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد	.40
135	اختبار الاستقرارية الهيكلية	.41
138	مدد الابطاء المثلى	.42
140	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	.43
140	الأداء التنبؤي	.44
141	اختبار الاستقرارية الهيكلية	.45
144	مدد الابطاء المثلى	.46
145	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	.47
146	الأداء التنبؤي اختبار لانموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد	.48
147	اختبار الاستقرارية الهيكلية	.49

المقدمة

أضحت البنوك المركزية المؤسسة الام في النظم المالية الحديثة، ويلقى على عاتقها مسؤولية التنمية المالية المعززة للنمو، وتصاعد الاهتمام في الفكر الاقتصادي المعاصر حول الابعاد النظرية لدور البنوك المركزية في تعزيز التنمية المالية لبلوغ المستويات المستهدفة من النمو الاقتصادي، وجاء هذا الاهتمام على وقع الجدل المتنامي حول أبعاد هذه العلاقة ومسارات التطوير التنموي في النظام المالي وقنوات تأثيره في النمو الاقتصادي، وذلك في اطار المقاربات المطروحة لتلبية متطلبات العلاقة بين النظام المالي والنمو في خضم الاتجاه نحو الانفتاح المالي وتعزيز التوجه نحو اقتصاد السوق.

ويمثل بحث دور البنوك المركزية في تطوير مستوى التنمية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي، من الموضوعات الأساسية، لتطوير المعرفة العلمية حول العلاقة بين النظام المالي والنمو في الاقتصادات ذات النظم المالية المتطورة وذات الانفتاح المالي والاقتصادات ذات النظم المالية الأقل تطوراً والمتوجهة نحو الانفتاح المالي، إذ تمثل هذه المعرفة حاجة أساسية لمتخذ القرار والباحثين لبناء مقاربات علمية تؤسس لسياسات تنموية فاعلة في اطار التطور في وظائف البنوك المركزية بوصفها المؤسسة الأهم في النظام المالي والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية وتطور قنواتها المؤسسية المؤثرة في النمو.

ويعد النظام المالي في الولايات المتحدة الامريكية من النظم المالية المتطورة وبدرجة عالية من الانفتاح المالي، واذ يمثل عينة مناسبة في بحث دور البنوك المركزية في التنمية المالية المعززة للنمو، كما يعد النظام المالي في الامارات العربية المتحدة مثالا للنظام المالي في البلدان العربية ذات التجربة المثمرة في التنمية المستندة على منهج اقتصاد السوق والانفتاح المالي وتطور أداء البنك المركزي المؤثر في مستوى التنمية المالية والنمو.

وفي العراق يعد البنك المركزي المؤسسة المالية القائدة لتطوير النظام المالي عبر استهداف مستويات تنمية مالية تتلائم مع متطلبات النمو في اطار التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح المالي، في تجربة مازالت في طور البناء الأساسي في أبعادها المؤسسية وفي جانب السياسات والبرامج وهي بحاجة الى المزيد من التطوير في الاساس المعرفي للوقوف على ابعاد العلاقة بين دور البنك المركزي في التنمية المالية ومستويات النمو المستهدفة، في اطار معطيات المناخ الاقتصادي المحلي والدولي.

اولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل العلمي حول دور البنك المركزي في دعم وتطوير مؤشرات التنمية المالية بوصفه مناهجاً لتعزيز النمو الاقتصادي في اطار الوظائف التنموية للبنك المركزي في اقتصاد السوق والانفتاح المالي المستند الى تيار اساسي في الفكر التنموي المالي النيوكلاسيكي المعاصر، وتنفرع مشكلة البحث بحسب العينة المبحوثة الى ثلاث تساؤلات أساسية وهي:

(1) ما هي الابعاد المتصورة والممكنة لدور البنك الفدرالي الامريكي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي في ظل التطورات في النظام المالي والاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الامريكية للمدة من 2004 الى 2020.

(2) ما هي الابعاد المتصورة والممكنة لدور البنك المركزي الاماراتي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي في ظل التطورات في النظام المالي والاقتصاد الكلي في الإمارات العربية المتحدة للمدة من 2004 الى 2020.

(3) ما هي الابعاد المتصورة والممكنة لدور البنك المركزي العراقي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي في ظل التطورات في النظام المالي والاقتصاد الكلي في العراق للمدة من 2004 الى 2020.

ثانياً:- فرضية البحث: وتتمثل بالإجابة المقدره للتساؤل الذي طرح في مشكلة البحث، ومفادها، ان البنك المركزي في اطار الاتجاه النيوكلاسيكي المعاصر في الفكر التنموي المالي المعاصر يضطلع بدور أساسي في دعم وتطوير مؤشرات التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي، ويمكن دراسة هذه العلاقة في اطار الأدبيات الاقتصادية المتاحة، وعينة من تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، ويمكن تفريع فرضية البحث بحسب العينة المختارة الى ثلاث فرضيات فرعية وهي:

(1) يضطلع البنك الفدرالي الأمريكي بدور اساسي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي في ظل التطورات في النظام المالي والاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الامريكية للمدة من 2004 الى 2020، وهي تجربة بلد متقدم ذات خصائص اساسية يمكن الافادة منها في فهم العلاقة المدروسة.

(2) يؤدي البنك المركزي الاماراتي دور اساسي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي في ظل التطورات في النظام المالي والاقتصاد الكلي في الامارات العربية المتحدة للمدة من 2004 الى 2020، وهي تجربة نوعية في العلاقة المدروسة لبلد عربي حقق اداء تنموي

(3) يمكن للبنك المركزي العراقي اداء دور اساسي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي في ظل التطورات في النظام المالي والاقتصاد الكلي في العراق للمدة من 2004 الى 2020 في اطار التطورات في النظام المالي والاقتصادي في العراق.

ثالثاً:- منهج البحث: يستند البحث الى المنهج الاستنباطي والاستقرائي التكاملي، في دراسة وتحليل الادبيات الاقتصادية المتوفرة للوقوف على الاساس النظري لدور البنك المركزي الحديث في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي وباستخدام الاسلوب الوصفي في تحليل الوقائع الاقتصادية ذات الصلة مع استخدام الاسلوب الاحصائي لتحليل مسار تطور العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومن ثم استخدام القياس الاقتصادي المتقدم وفق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعه (ARDL) لتقدير وتحليل اثر دور البنك المركزي في التنمية المالية على النمو الاقتصادي في بلدان العينة.

رابعاً:- أهمية البحث: تمثل أهمية البحث بالحاجة المعرفية الى دراسة دور البنك المركزي في التنمية المالية واثرها على النمو الاقتصادي، عبر الأدبيات الاقتصادية المتخصصة لبلورة الاساس النظري لدراسة، تجارب عينة البلدان المختارة مع اشارة خاصة للعراق، للوقوف على النتائج النظرية والتجريبية، التي يمكن بالاستناد اليها تقديم الفهم العلمي للعلاقة المدروسة للمساهمة في تطوير الادبيات الاقتصادية المتخصصة وتطوير الأساليب العلمية التحليلية والتجريبية للباحثين، وتوفير الاساس المعرفي العلمي لمتخذ القرار في القطاع المالي في بلدان العينة المختارة.

خامساً:- هدف البحث

1- تحليل الادبيات المتعلقة بدور البنوك المركزية في التنمية المالية و الوقوف على التحليل

النظري لمسار تأثير البنك المركزي في تطوير مؤشرات التنمية المالية المحفز للنمو .

2- تحليل التجربة الامريكية في دور البنك الفدرالي الامريكي في التنمية المالية المحفز للنمو

من خلال التحليل الوصفي الوقائع و المؤشرات و قياس و تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

3- تحليل التجربة الامريكية في دور البنك الفدرالي الامريكي في التنمية المالية المحفز للنمو

من خلال التحليل الوصفي الوقائع و المؤشرات و قياس و تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

4- تحليل التجربة الامريكية في دور البنك الفدرالي الامريكي في التنمية المالية المحفز للنمو

من خلال التحليل الوصفي الوقائع و المؤشرات و قياس و تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

- 5- تحليل التجربة الامريكية في دور البنك الفدرالي الامريكي في التنمية المالية المحفز للنمو من خلال التحليل الوصفي الوقائع و المؤشرات و قياس و تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.
- 6- تحليل التجربة الاماراتية في دور البنك المركزي الاماراتي في التنمية المالية المحفز للنمو من خلال التحليل الوصفي الوقائع و المؤشرات و قياس و تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.
- 7- توظيف المعرفة النظرية من الادبيات و التجارب الدولية في تحليل تجربة البنك المركزي العراقي في تطوير مؤشرات التنمية المالية و تأثيرها على النمو ، من خلال الاسلوب الوصفي و الاحصائي و قياس و تحليل العلاقة بين المتغيرات المعبرة عن العلاقة المدروسة .
- 8- المساهمة في تطوير المعرفة العلمية في مجال الاختصاص المتعلق بدور البنوك المركزية بالتنمية المالية و النمو ، و تقديم اساس معرفي للباحثين و لمتخذ القرار ، يمكن الاستناد اليه في دراسة اهمية البنوك المركزية في تطوير النظام المالي و بناء السياسات و البرامج الهادفة الى توظيف قنوات التنمية المالية لتحفيز النمو .

سادسا:-مبررات اختيار عينة البحث: تمثلت عينة البحث في دولة متقدمة تعد أنموذجا للنظام المالي المتطور المستند الى اقتصاد السوق وذات درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي والمالي، اذ يمارس البنك الفدرالي فيها دورا اساسيا في التنمية المالية لدعم النمو الاقتصادي مما يجعلها تمثل عينة مناسبة للدراسة الوصفية والقياسية للمتغيرات المدروسة بما يعكس العلاقة التي تقررها النظرية الاقتصادية.

ومن ثم اختيار تجربة الامارات العربية المتحدة بوصفها تجربة تنموية عربية حققت نتائج مهمة من خلال انموذج اقتصاد السوق ذات الانفتاح المالي والاقتصادي، ودور اساسي للبنك المركزي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي.

فيما تم اختيار الاشارة الخاصة الى تجربة العراق في دور البنك المركزي في التنمية المالية لتعزيز النمو، بوصفها التجربة الفتية وذات الحاجة الى المزيد من التطوير المعرفي حولها للمساهمة في تطويرها وانضاجها بالاستناد الى الحقائق العلمية المتحصلة من بحث بلدان العينة الاخرى دون الخوض في منهج المقارنة بين التجارب المختارة والاكتفاء بحدود الدلالة المعرفية من دراسة التجارب وتوظيفها في دراسة حالة تجربة العراق.

سابعاً:- هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة فصول، في كل فصل ثلاثة مباحث يتفرع كل مبحث الى عدد من المطالب وبما يغطي المادة العلمية التي تحقق اهداف منهجية البحث وبحسب الخطة العلمية المحددة، اذ خصص الفصل الأول لبحث الاطار النظري للبنك المركزي والتنمية المالية والنمو، فيما خصص الفصل الثاني لبحث دور البنك المركزي في التنمية المالية لتعزيز النمو في بلدان العينة، اما الفصل الثالث فقد تناول قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات الأساسية للعلاقة المدروسة، وختمت الرسالة بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها، مع قائمة المصادر ومستخلص البحث باللغة الإنكليزية.

ثامناً :- الحدود المكانية والزمانية للبحث : تنحصر الحدود المكانية للبحث في دراسة تجربة الولايات المتحدة الامريكيه والامارات العربيه المتحدة وجمهورية العراق للمدة من (2004-2020)

تاسعاً:- الدراسات السابقة

- الدراسات العربية:

أ- صبحي حسون السعيد، مؤشرات قياس العمق المالي، دراسة تحليلية في عدد من الدول المختارة للمدة (1980-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد: المجلد 17، العدد 63، ايلول، 2011).

سعى هذا البحث الى إبراز مؤشرات جديدة، متمثلة بالمؤشرات الهيكلية، الاسعار المالية، مدى توفر الأدوات المالية وكلف المعاملات وذلك لقياس التعمق المالي، وقد استخدم المنهج التحليلي لبيانات دول العينة المتضمنة كل من اليابان والصين والعراق للمدة (1980-2008) كمتوسطات، حيث استنتج ان اليابان تتربع على القمة الدول عينة البحث اذ تمتاز بعمق مالي أكبر من الصين والعراق.

ب- فراس حسين علي الصفار، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015.

هدفت هذه الدراسة على تخصيص عدد من المؤشرات التي تبين الاستقرار النقدي على أساس المدارس الفكرية المتنوعة وماهية الاستفاداة من المؤشرات في البلدان المتقدمة والنامية وقد استعملت الانموذج القياسي في تحليل اثر مؤشرات السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقد وسعر الصرف والفائدة في مجموعة من مؤشرات الاستقرار النقدي، واعتمدت الأسلوبين الوصفي والتحليل الاقتصادي الكمي أي القياسي لتحقيق أهدافها، وقد تناولت هذه الدراسة منطقة اليورو لتطبيق مؤشرات السياسة النقدية المتبعة لتحقيق الاستقرار النقدي.

ت- صبرينة بن عبدة، كريمة سليم، علاقة تغيرات اسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير جامعة العربي التبسي، تبسه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، (2015-2016).

هدفت هذه الدراسة الى تبيان علاقة اسعار البترول واثار تغيره على الاستقرار النقدي وإبراز دور قطاع المحروقات في الجزائر واهتمت الدراسة بقطاع المحروقات ومصادر الطاقة والعلاقة المؤثرة بين التغير بأسعار البترول والاستقرار النقدي والتعرف على الناتج المحلي الاجمالي الجزائري واستخدمت الاسلوب الوصفي للمفاهيم النظرية والمنهج الاستنباطي لتحليل المعطيات والأرقام الاحصائية وتم اختيار هذا العنوان لما له من اهمية متزايدة لكلا المتغيرين في الدراسة.

ث- أشرف عزام محمود عزام، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

سعت هذه الرسالة الى تحقيق العديد من الأهداف والتي من ابرزها التنبؤ بأثر التطور المالي على الاقتصاد الفلسطيني وقياس مؤشرات العمق المالي في أسواق المال الفلسطينية وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي، إذ بينت هذه الدراسة أهمية التطور المالي في السوق الفلسطيني لأجل حشد الفائض المالي وبيان مدى الاستقرار المالي من خلال تحسين مؤشرات العمق المالي للسوق المالي الفلسطيني، وتوصلت هذه الدراسة الى ان جوهر العمق المالي يكمن في الدعوة الى إعطاء دور مركزي وريادي للقطاع المالي حسب العديد من النظريات المالية، مع الأخذ بعين الاهتمام للانعكاسات السلبية التي تتأتى منه والتي تؤثر بالسلب على الاقتصاد العالمي.

ج- أحمد ابريهي العلي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي، كانون الثاني، 2018.

قام هذا البحث بالتحليل الشامل للنشاطات المصرفية في العراق بالمقارنة مع الأنماط العامة لخصائص القطاع المالي وتطوراته في العالم، اذ درس العمق المالي والائتمان بشكل موسع من أجل تشخيص العوائق البنوية والدور الممكن لسياسات مالية أفضل، واعتمد على معالجة البيانات العراقية والدولية ومراجعة دراسات قطاعات المصارف وأسواق الائتمان والدخل المصرفي وهامش أسعار الفائدة.

- الدراسات الأجنبية

1- الدراسة قياسيها اجراها (1993) king and Leving كانت من اهم الدراسات كونها وجدت تطابق كبير بين نتائج الدراسة والاطروحة (1973) Mckinnon and Show باستخدام بيانات من الاسواق الماليه ل (77) دوله للفترة 1960-1989 بينت وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات التنمية الماليه والنمو الاقتصادي واطهرت الدراسة ان المتغيرات التفسيرية يمكنها التنبؤ بالقيم التاريخيه للنمو الاقتصادي اذ كانت العوامل الاخرى مستقرة فان علاقة التنميه هي علاقة سببيه مع النمو الاقتصادي اي ان التنميه الماليه ليست سبب النمو الاقتصادي

2-Boldea Bogdan and others, Monetary Stability versus Financial Stability in adjusted the Real Economy, December 2010.

(الاستقرار النقدي مقابل الاستقرار المالي في الاقتصاد الحقيقي المعدل): تهدف هذه الورقة إلى التحقيق بدقة في الظروف التي اتبعت فيها السياسات الاقتصادية للتأكد من أن استقرار الأسعار

يمكن أن يتسبب أو يزيد من سوء الاستقرار المالي، وتوصل معظم الاقتصاديين المعاصرين إلى إجماع حول أهمية البنوك المركزية (CB) في ضمان الاستقرار المالي، إذ قد يؤدي فقدان هذا الهدف إلى إلغاء أداء السلطة النقدية في تحقيق أولويتها الموضوعية النهائية واستقرار الأسعار على مر السنين، ووجه نشاط البنك المركزي سياسته النقدية نحو أهداف مختلفة منها توفير السيولة وتوسيع العرض النقدي من خلال إعادة التمويل المصرفي.

3-Andel Steve Otieno, Financial Deepening and Profitability OF Commercial Banks in Kenya are search proposal Report Submitted in partial fulfillment of the Reqlrents for three award of master of business administration (MBA), school of business, University of Nairobi, 2013.

(التعميق المالي والربحية للبنوك التجارية في كينيا): استهدفت هذه الدراسة جميع البنوك التجارية في كينيا، وكشفت نتائج الدراسة ان العمق المالي يؤثر على البنوك والربحية بشكل ايجابي، وأوصت هذه الدراسة بأخذ التدابير الموجهة نحو السياسات الاقتصادية في البلد من خلال النظر للعلاقة السببية الايجابية بين العمق المالي وتغير الربحية المصرفية ومحاولة زيادة مستوى الائتمان للقطاع الخاص كمحفز للنمو الاقتصادي.

اهم ماتميزت به الدراسة :

اختلفت دراستنا عن الدراسات والبحوث السابقة من حيث الحدود الزمانية والمكانية اذ اهتمت دراستنا بتحليل دور البنك المركزي في تطوير مستوى التنمية المالية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في بلدان العينة (الولايات المتحدة الامريكية، الامارات العربية المتحدة، جمهورية العراق) والتطورات الحديثة في النظم المالية و فاعلية النظام المالي في تعزيز النمو الاقتصادي واثر وظائف البنك المركزي على مؤشرات التنمية الماليه وقد تم اخذ مؤشرات التنمية الماليه ومعرفة مدى تاثيرها بدور البنوك المركزية كمؤسسه نقدية باستخدام اساليب قياسية وبرامج احصائية حديثة ومن اهمها(برنامج -) ونموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الزمني الموزع () لقياس العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية

الفصل الأول

الإطار النظري للبنك المركزي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول

الإطار النظري للبنك المركزي

المبحث الثاني

الإطار النظري للتنمية المالية

المبحث الثالث

الأسس النظرية لدور البنوك المركزية في التنمية المالية والنمو

الفصل الأول

الإطار النظري للبنك المركزي والتنمية المالية والنمو الاقتصادي

تمهيد:-

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للبنك المركزي والتنمية المالية والنمو من خلال استعراض وتحليل الأدبيات الاقتصادية التي قدمت المفاهيم والنظريات الأساسية حول البنوك المركزية وتطور الفكر الاقتصادي حولها وكذلك حول التنمية المالية وتطور مفاهيمها وآليات تأثيرها في النمو الاقتصادي و تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وكالتالي:

المبحث الأول

الإطار النظري للبنك المركزي

المطلب الأول

المفاهيم الأساسية للبنك المركزي

أولاً:- مفهوم ونشأة البنك المركزي

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات الاقتصادية والتي تتعامل وتستخدم الأدوات النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية عامة، وتكون ذات ملكية عامة وليس ملكية خاصة وغالبا ما تكون حكومية وكذلك لا تتمتع بالطابع الربحي والهدف من هذه المؤسسة هو تحقيق التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وتعد البنوك المركزية أعلى قمة في النظام المصرفي التي تكون بمثابة الرأس لأي اقتصاد بل توصف في بعض الأحيان العمود الفقري للاقتصاد الذي يأخذ على عاتقه الدور الأساس في الهيكل المالي والتنظيمي للعمل المصرفي.(1)

وتطرح الأدبيات الاقتصادية عدة تعاريف للبنك المركزي، إذ يُعرّف بأنه: مؤسسة نقدية حكومية تهتم على النظام النقدي والمصرفي للبلد والتي يقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد ودمجها بحاجات النشاط الاقتصادي.(2)

ويذهب اتجاه آخر الى تعريف البنك المركزي بوصفه المحرك الاساس للنمو والاستقرار الاقتصادي بوصفه مؤسسة مصرفية تمثل الدولة في تنفيذ سياستها النقدية من خلال الامام بممارستها، فقد عرفته فيرا سميث (Vara smith) بأنه نظام مصرفي يتولى في بنك واحد الاحتكار

(1) محمد خليل، النقود والبنوك، والتجارة الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1993، ص87.

(2) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الكتب والوثائق جامعة بغداد، 1990، ص277.

الكامل او الجزئي لإصدار الأوراق النقدية، ومن هنا اشتقت الوظائف والخصائص الثانوية للبنوك المركزية من وظيفة الاحتكار أو حق الاصدار فقط.(1)

وكذلك عرف شوا (Show) البنك المركزي بأنه 'ذلك البنك الذي يتحكم في الائتمان وتنظيمه، فيما عرفه سايرز (SAYERS) بأنه هو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات الخاصة للحكومة وفضلا عن وسائل اخرى يتبعها ويستطيع أن يؤثر في سلوك المؤسسات المالية بحيث يساهم في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة، ونلاحظ من هذا التعريف انه ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة.(2)

نجد من خلال التعاريف المار ذكرها اعلاه، انها ركزت على وظائف البنك المركزي ومستوى مسؤولياته في النظام الاقتصادي ونلاحظ هنا موقع وظيفة البنك المركزي في التنمية المالية والنمو الاقتصادي وهي الوظيفة الجوهرية التي تشكل مفردة اساسية في التعريف.

ثانياً:- نشأة البنوك المركزية

تمتد الجذور التاريخية للبنوك المركزية تمتد الى منتصف القرن السابع عشر وقد اختارت العديد من الدول بأخذ مصرف واحد يتولى إصدار الأوراق النقدية والاستحواذ على دور الوكيل المالي للدولة بعدما كان حق إصدار النقود متاح لكل البنوك، على إثر ذلك تسمى هذه المصارف بـ(بنك الإصدار) Bank of issue او البنك الوطني (National Bank)، ونتج عن ذلك ان أصبح اصدار النقود بيد بنك واحد وضمان تحويلها الى ذهب او فضة بوصف ذلك من وظائفه الأساسية.(3)

وبمرور الوقت والتعاقب الزمني أصبح البنك المركزي يشرف على عملية الائتمان وتنظيم الإصدار، ويمكن الإشارة الى أن البنوك التجارية كانت تقوم بإصدار النقود بجانب تلقي الودائع وتقديم القروض فقد أدى زيادة الإفراط للبنوك في الإصدار النقدي الى بلورة وخلق أزمات مالية، انعكست على الاقتصاد مما أثار تحفظ البلدان والإيعاز الى بنك واحد للقيام بعملية الإصدار، وذلك للابتعاد عن الأزمات المتكررة الناتجة من تعدد جهة الإصدار النقدي، ويمكن الإشارة الى أوائل البنوك التي تأسست في العالم مثل البنك السويدي المعروف باسم (Riks bank) والذي تأسس عام

(1) غريب محي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهنا، مصر، 2000، ص65.

(2) محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص234.

(3) غزلان، محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 2002. ص 158.

1688 وبنك إنجلترا الذي تأسس في عام 1694 ويعدان من أوائل البنوك في العالم كما يعد لهما دور مهم في تطوير البنوك المركزية.(1)

كما ان بنوك الاصدار في صورتها الاولى كانت بنوكا تجارية خاصة، ثم بعد ذلك منحتها الحكومة حق الاصدار واحتكار العملة والإشراف عليها طبقا لقواعد مرسومة، كما حدث في هولندا في عام 1814 والنمسا في عام 1882 والسويد في عام 1897 بعد أن كسبت الثقة بين المصارف الاخرى واصبح تداول الأوراق المالية التي تصدر من قبلها، لتشمل ليس الاصدار فقط بل المحافظة على احتياطات البلد من الذهب، كما أدركت المصارف التجارية أنه من المناسب أن تحتفظ لدى بنك الاصدار بحساب خاص تودع فيه أرصدها النقدية لتسوية حساباتها، وأن السبب في منح الدولة لبنك مركزي امتياز إصدار الأوراق النقدية هو لتوحيد الاصدار وتسهيل عملية الإشراف من قبل الحكومة، وعندما أدركت الحكومات خطورة احتكار إصدار النقد من بعض البنوك علما ان الاصدار يمس مصلحة عامة اتجهت الى تأمينها ومثال على ذلك تأمين بنك فرنسا عام 1945 وانجلترا عام 1946.(2)

ومما مر يظهر ان العامل الاساس وراء ظهور البنوك المركزية هو تطور استخدام النقود والحاجة الى مؤسسات متخصصة تتولى وظيفة الاصدار النقدي لتحقيق وظائف النظام المالي في الاستقرار وتلبية حاجات النشاط الاقتصادي من المعروض النقدي ومن ثم تحقيق مستوى من التنمية المالية يفي بمتطلبات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني

وظائف البنك المركزي

تمهيد:-

مرت وظائف البنك المركزي في مراحل تطور عديدة، فمنذ نشأتها وحتى الآن تطورت وظائفها بحسب تطور النظم المالية ودور النقود في النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من أنها انحسرت في بادئ الأمر على إصدار النقود والإشراف على البنوك التجارية، إلا أنها توسعت تدريجيا لتشمل مهام أخرى مثل رسم السياسة النقدية، وتوجيه الائتمان، وتمويل عجز الموازنة العامة، وغيرها من المهام وبشكل عام يمكن تلخيص وظائف ومهام البنوك المركزية في الآتي:

(1) زينب عوض الله، د. أسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الحلبي للنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 137.

(2) عبد الرحمن يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 2003، ص 62.

أولاً: إصدار النقود

يعد البنك المركزي في أي دولة هو الجهة الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود ويقصد بذلك تحويل الأصول الحقيقية (النقدية كانت أو شبه نقدية) مثل الأوراق المالية والذهب والفضة إلى وحدات نقد قابل للتداول وتستخدم في تقييم وتبادل للأصول والمنتجات من السلع والخدمات⁽¹⁾. وتمتلك البنوك المركزية سلطة إصدار الأوراق النقدية وسحبها من التداول وإبطالها كعملة أيضاً، وهي احد مهام البنوك المركزية التي ساهمت في نشأتها وهي وظيفة حصرية لها، ويعود حصر هذه المهمة للبنوك المركزية إلى أسباب ترتبط بما يضمن الاستقرار النقدي والتنظيم النقدي والمالي، بجانب إيجاد نوع من التماثل والتجانس بين ما يتم إصدارها من أوراق نقدية داخل الدولة⁽²⁾.

ان عملية الإصدار الخاصة بالنقود من قبل البنك المركزي تخضع إلى مجموعة من القيود تتمثل هذه القيود بصفه أساسية، بنوع الأصول الواجب على البنك المركزي، لتغطية الإصدار النقدي، وبذلك تعددت نظم الإصدار النقدي وحسب الظروف التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتطورات وكانت أهمها⁽³⁾:

- 1- نظام الغطاء الذهبي الكامل: الذي يعتمد على قاعدة الإصدار مقابل غطاء كامل من الذهب، واتصف بدعم الثقة بالنقود المصدرة، وتوقف العمل به بعد تطور النظم النقدية لمواكبة حاجة النشاط الاقتصادي.
- 2- نظام الإصدار الجزئي: وفيه يكون الإصدار النقدي يغطي بنسبة 60% من الذهب (غطاء جزئي) و40% من الأوراق التجارية والسندات الحكومية.
- 3- نظام الغطاء النسبي: إذ يسمح إصدار كمية من النقود ويكون غطائها مجموعة من الأوراق النقدية وما يزيد عن الحد المقرر يكون غطائها ذهب 100% ويكون الغطاء الفعلي للعملة الوطنية مرتبط بالتطور الاقتصادي.
- 4- نظام الحد الأقصى للإصدار: لا يرتبط هذا النظام بكمية الذهب بل ان الحكومة تقرر اصدار كمية من النقود كحد اقصى وقد اتاح زيادة مقدار الحد الأقصى بالرجوع إلى السلطة التشريعية⁽⁴⁾.

(1) محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص294.

(2) حامد محمد. دويدار، مبادئ الاقتصاد المصرفي والنقدي، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1993، ص218.

(3) بان صلاح الصالحي، دور البنك المركزي في مالية الدولة، جامعة بغداد، 2012، ص7-10.

(4) سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980، ص631.

5- نظام الإصدار الحر: قد يستند هذا النظام في تحديد نوع معين من الموجودات تستخدم كغطاء نقدي وذلك بسبب الثقة العالمية التي أصبحت بمرور الزمن بالنقود الورقية وأصبحت الودائع المصرفية تمثل الجزء الأكبر من النقود المعروضة بعد تطور مسؤوليات ووظائف البنك المركزي⁽¹⁾.

ان دراسة دور البنوك المركزية في تطور نظم الاصدار انعكس على تطور النظم المالية وبالتالي تأثيرها في النمو الاقتصادي، وهكذا أصبح نظام الاصدار احد قنوات تطوير التنمية المالية والذي يعزز من النمو الاقتصادي.

ثانياً: البنك المركزي مستشاراً للحكومة

بمعنى أن البنك المركزي هو وكيل الحكومة ومستشارها في الشؤون النقدية والمالية⁽²⁾، ومن خلال هذا الدور يسهم البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية الكلية للدولة⁽³⁾، كما يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية للحكومة، سواء كان ذلك في صورة عملة محلية او نقد اجنبي او أصول مالية أخرى، ويمكن للحكومة أن تلجأ الى البنك المركزي في حاله الحاجة للاقتراض، بحيث يقوم بإقراضها من أمواله، او التنظيم والإشراف على إصدارات القروض الحكومية في صورة سندات وأذون خزانة، كما يقوم البنك المركزي بسداد أقساط وفوائد القروض نيابة عن الحكومة، فضلا عن ادارة القروض الخارجية نيابة عن الدولة.

ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك

يضطلع البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك بوصفه المؤسسة المسؤولة عن إدارة النظام المصرفي ويقوم بهذه الوظيفة عبر أوجه عديدة هما⁽⁴⁾:

- 1- في حاله حدوث ازمة سيولة الجهاز المصرفي يصبح البنك المركزي هو الملاذ الأخير للبنوك التجارية من خلال توفير الائتمان اللازم للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي.
- 2- يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية وينفذ عمليات المقاصة بين حساباتها لديه بحيث يقوم بتجديد العمليات وتسوية الالتزامات التي تنشأ بينها من خلال هذه الحسابات.
- 3- الزام جميع البنوك التجارية بحكم العرف المصرفي او بقوه القانون في ان تحتفظ بجزء من احتياطياتها النقدية على هيئة ودائع لدى البنك المركزي مما يساعد البنك على فرض رقابته على حجم الائتمان المصرفي الذي تمنحه هذه البنوك.

(1) محمد خليل برعي، الاقتصاد، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986، ص226.

(2) اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، بيروت، دار النهضة العربية، 1976، ص78.

(3) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين، النقود والمصارف وأسواق المال، ص364.

(4) عبد الرحمن يسري أحمد، اقتصاديات البنوك، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1979، ص12.

4- استخدام البنك المركزي الأدوات النوعية ذات التأثير المباشر: التي تهدف إلى توجيه الائتمان ناحية المجالات التي تخدم الاقتصاد، ولا تركز هذه الأدوات على الحجم الكلي للائتمان، ويستخدم البنك المركزي هذه الأدوات لوضع قيود محددة بشروط معينة تتضمنها القروض الممنوحة لمقترضين معينين وفي قطاعات معينة وبما يتفق مع الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية التي تضعها الحكومة.

رابعاً: الرقابة عن الائتمان

يقوم البنك بمراقبة حجم الائتمان المصرفي عن طريق التحكم في كمية النقود المصرفية التي تستطيع البنوك التجارية خلقها، إذ إن البنوك المركزية تهدف إلى تجنب زيادة كمية النقود المتداولة بما يفوق حجم السلع والخدمات، وبذلك تجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يسبب التضخم، أو يهدف إلى تجنب نقص كمية النقود عن حجم السلع والخدمات، ومن ثم تجنب انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يحدث بسبب ظاهرة الانكماش الاقتصادي، إذ إن المصارف بمنحها الائتمان تقوم بخلق النقود وهذا بدوره يؤثر على القوة الشرائية للعملة، وعلى حجم النشاط الاقتصادي للبلد، إذ يقوم البنك المركزي بالتحكم في حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية عن طريق التأثير على الرصيد النقدي الذي تملكه تلك البنوك، من خلال تعديل سعر إعادة الخصم حيث يقوم بتخفيض سعر الفائدة في حالة الانكماش وارتفاع سعر الفائدة في حالة التضخم.⁽¹⁾

وتمارس البنوك المركزية عدة وسائل للرقابة على الائتمان منها⁽²⁾:

أ- عمليات السوق المفتوحة:- وذلك من خلال قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية أو بيعها للبنوك التجارية، فعند قيام البنك المركزي بشراء أوراق مالية من البنوك التجارية فإن رصيد البنوك التجارية لدى البنك المركزي يكون دائماً وتزداد قدرة البنوك بمنح الائتمان والعكس صحيح.

ب- نسبة الاحتياطي القانوني:- وهي نسبة التي يضعها البنك المركزي ويطلبها من المصارف التجارية بصورة نقد سائل فإذا ارتفعت هذه النسبة فإن قدرة البنوك على الائتمان سوف تنخفض وإذا انخفضت هذه النسبة فإن قدرة البنوك على الائتمان سوف ترتفع ويتم تخفيض وارتفاع هذه النسبة وفقاً لمتطلبات التطور المالي والتنمية الاقتصادية لبلد ما.

(1) Kent, Money & banking, Rinehart & Winston Inc, 4th Edition, New York, U.S.A., 1991, P 351.

(2) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، بغداد، دار الوراق، 2011، ص 33-38.

وبوصف ان حجم الائتمان المصرفي احد اهم مؤشرات التنمية المالية المؤثرة في النمو الاقتصادي فأن هذه الوظيفة للبنوك المركزية اهم اوجها لدورها في التنمية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث

دور البنك المركزي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة

قبل الإبحار والتطرق الى دور البنك المركزي في الأنظمة الاقتصادية المختلفة، لابد من التعرف على مفهوم النظام الاقتصادي والذي يقصد به: مجموعة من التشريعات والمؤسسات والقواعد والانظمة والاجراءات والوسائل اللازمة لتنظيم استغلال الموارد المحدودة لإشباع حاجات متعددة لتحقيق اهداف المجتمع⁽¹⁾.

وبوصف ان البنك المركزي المؤسسة الام في النظام المالي، ووظائفها هي تجسيد مؤسسي لوظائف النظام الاقتصادي، ومن ثم فأن تركيبة هذه المؤسسة معبرة عن الخصائص الهيكلية للنظام الاقتصادي، ويرتبط بها جانب اساس من تقييم اداء النظام الاقتصادي، ويتوقف على مستوى اداء هذه المؤسسة مدى فعالية النظام المالي في اداء وظائفه المحددة ضمن النظام الاقتصادي، ومن ثم ينعكس ذلك على اداء النظام الاقتصادي ككل، وتختلف ماهية البنوك المركزية باختلاف النظم الاقتصادية، فمن خلال طبيعة فلسفة كل نظام اقتصادي، يتحدد اسلوب اداء البنك المركزي لوظائفه الاساسية مع بعض الوظائف والمسؤوليات المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الخاصة ودرجة تطور الحياة الاقتصادية، ومن هنا انبثقت القوانين والتشريعات النقدية التي تتغير حسب حاجات المجتمع، وعند بزوغ البذرة الاولى لتأسيس البنك المركزي والتي كانت في منتصف القرن السابع عشر كانت النظم الرأسمالية هي المسيطرة على النظم الاقتصادية وانعكست على دور البنك المركزي ثم أخذت النظم الاشتراكية الاقتصادية ترسم خططها للمجتمع الاقتصادي، وفق المعايير بالاشتراكية، وتقدم لنا أدبيات النظام الاقتصادي الإسلامي المعاصرة، صورة البنك المركزي في النظام المالي الإسلامي، وسوف نتضح علاقة البنك المركزي بالنظم الاقتصادية من خلال الموقف في كل نظام اقتصادي بإيجاز.

1- النظام الرأسمالي

رسمت المدرسة الكلاسيكية ملامح النظام الرأسمالي وصورة مؤسساته الاقتصادية ومنها، البنك المركزي الذي كان يعمل ضمن إطار البنوك التجارية، لكن بتطور النظام الاقتصادي ارتأت الحكومة الى احتكار النقد(الأوراق النقدية)، لينحصر في بنك واحد بدلا من أن تقوم جميع

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، النظم الاقتصادية المقارنة، ط1، دار البذرة للطباعة والنشر النجف الاشرف، 2013م، ص19.

المصارف بإصدار النقود، وذلك لتجنب الأزمات المالية، لذلك سميت البنوك المركزية حينها (بنوك الإصدار) كما أن هدف بعض الدول من إنشاء البنوك المركزية هو ان يكون المقرض للحكومة وبذلك أصبحت الدولة تسيطر على عرض النقد من خلال البنك المركزي⁽¹⁾.

وفيما يخص الإصدار النقدي فيعده المفكرون الكلاسيك ضريبة مقنعة بسبب الافتراض القائل بأن الانتاج هو عند مستوى الاستخدام التام فأى كمية جديدة للنقود حسب النظرية الكمية لفيشر Fisher سترتب عنها موجة تضخمية من خلال الانعكاس على ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما رفضوا الإصدار النقدي لأنه يعد تدخل حكومي في الحياة الاقتصادية يخرج السياسات الحكومية عن حيادها المالي⁽²⁾، ومن ثم فإنّ هدف سياسة البنك المركزي النقدية يجب أن يكون محايداً⁽³⁾.

فترتكز رؤية الكلاسيك على تحقيق التوازن النقدي من خلال السيطرة على عرض النقد (كمية النقود)، حيث النقود حسب وجهة نظرهم تؤدي دوراً محايداً لكونها ستاراً تتم خلفها العمليات الحقيقية بين الافراد والمتعاملين بها، اذ يرون أن النقود هي مجرد أداة للدفع والائتمان وقياس القيم ويرى (ريكاردو) أن إصدار الأوراق النقدية ينبغي أن يخضع له غطاء معدني بنسبة 100% من قيمة النقد المصدر أي أن يحتفظ بنك الإصدار برصيد معدني مساوي لقيمة الأوراق النقدية، وكذلك نرى ان كمية النقود تتناسب طردياً مع التغير في مستوى الأسعار ويعد سعر الفائدة هدفاً وسيطاً وهو المسيطر عليه بعمليات السوق المفتوحة بوصفها أدوات السياسة النقدية إضافة الى سعر الخصم بأنه السعر الذي يقدم البنك المركزي بموجبه القروض للمصارف للتأثير في السيولة وتحقيق اهدافه⁽⁴⁾.

2- النظام الاشتراكي

لدراسة دور البنك المركزي في النظام الاقتصادي الاشتراكي يجب التعرف على التداول النقدي الذي يشمل نوعين من النقود هما العملة (النقود الورقية والمسكوكات المساعدة) النقود الكتابية ويتولى خلقها وإدارتها بنك الدولة⁽⁵⁾ وهناك فصل بين تداول العملة وتداول النقود الكتابية وفيما يلي نوجز ذلك.

(1) محمد عمر أبو عيدة، وشعبان، عبد الحميد محمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، 2008، ص204.

(2) عوض فاضل الدليمي، عجز الموازنة الحكومي وظاهرة التزامم المالي، مجلة جامعة النهرين، المجلد 5، العدد 7، بغداد، العراق، 2001، ص37.

(3) رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983، ص117.

(4) عبد المولى، السيد، المالية، الأدوات المالية، النفقات العامة، مصادر الإيرادات العامة والميزانية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975، ص446.

(5) احمد بريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الثانية، موسعه للتعليم العالي، 2020، ص198.

أ- العملة:- ويمثل تيارا نقديا يغطي المعاملات النقدية كافة التي تجرى داخل قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات، ما بين الجمهور والمشروعات الاشتراكية، وما بين الجمهور انفسهم ومعنى ذلك ان النقود القانونية تشكل بالنسبة للمستهلك أداة لكسب الدخل والدفع والتصرف به بحرية في اختيار السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة، بحدود ما يتوفر له منها والتبادل ما بين المستهلكين والمشروعات الاشتراكية، وان اوجه استخدام العملة المحدود في الاقتصاد الاشتراكي ويكون نطاق استعمالها يتناول شبكة السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يمتد الى الانتاج الكلي، والعملة لا تمكن صاحبها من الحصول على ما يشاء من السلع الإنتاج، ويرجع ذلك إلى ان الدولة هي المحتكر الوحيد لوسائل الإنتاج، وفي الواقع ان قصر استعمال النقود الورقية والمساعدة من المستهلكين، يمكن الدولة من تعزيز سيطرتها على عملية التوازن الضرورية داخل سوق السلع الاستهلاكية بين مجموع قيمة السلع الاستهلاكية والخدمات ومجموع الدخول النقدية الموزعة بين السكان.(1)

ب- النقود الكتابية:- يتولى خلقها وإدارتها بنك الدولة، اي بمعنى يكون البنك المركزي مملوك للدولة فإنها تهيمن على قطاع التداول في السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، ما بين المشروعات الاشتراكية والمؤسسات العامة (صناعية، زراعية، تجارية، وخدمات) من جانب وعلى حركة المدفوعات النقدية ما بين المشروعات والمؤسسات والدولة من جانب آخر، وتأخذ النقود الكتابية شكل حسابات مصرفية تثبت في سجلات دفاتر بنك الدولة، وتبين اسم الوحدة الاقتصادية صاحب الحساب وقيمتها والنقود الكتابية هي أداة التحاسب في حساباته بين المشروعات، تتم عن طريق التحويلات المصرفية أو المناقلات الدفترية من حساب رصيد لأخر لدى بنك الدولة، والعلاقة التبادلية ما بين المشروعات التي تشتري وسائل الإنتاج وتبيع منتجات نهائية(2).

ويضاف إلى ذلك أن الموارد المالية للمشاريع التي تتخذ شكل قيود دفترية لدى بنك الدولة والمخصصة لشراء وسائل الإنتاج لا يمكن التصرف بها في دفع أجور مثلا فالمرتبات والأجور والمكافآت التي تدفع للعاملين في المشروعات الاشتراكية والمؤسسات العامة تدفع طبقا لتخصصات الأجور في الخطة الاقتصادية وتخضع هذه الى رقابة بنك الدولة.

(1) محمد صالح القرشي، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، 2009، ص94-95.

(2) محمد صالح القرشي، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مصدر سابق، ص95.

3- البنوك المركزية والمصرفية الإسلامية

منذ سبعينيات القرن العشرين عرفت بعض البلدان الإسلامية مشاريع مصرفية شاملة التي بموجبها تظلم البنوك المركزية بتحول كامل للنظام المصرفي الإسلامي، ففي باكستان بدأت مراحل التحول الشامل للمصارف الإسلامية في نهاية عام 1978 ونضجت ملامحها عام 1985، واصبح البنك المركزي الباكستاني يتعامل بنظام الصيرفة الإسلامية الكامل، اما في ايران فقد كانت بداية التحول عام 1981 ثم في عام 1983 صدر قانون الغاء الفوائد من التعاملات المصرفية ومن ثم مرحلة انتقالية للتحول تمتد لثلاث سنوات، وبذلك اصبح البنك المركزي الإيراني يعمل بنظام الصيرفة الإسلامية الشاملة، اما في السودان فقد انيطت بالبنك المركزي السوداني مهمة التحول الى الاسلمة الكاملة للنظام المصرفي واستمرت الاجراءات خلال المدة 1989 وحتى 1997⁽¹⁾. واكتنف هذه التجارب صعوبات عديدة واشكاليات في التطبيق العملي نتيجة حداثة التجربة وافتقارها الى الاسس النظرية الوافية، وقيود التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية في الجوانب الفنية والمؤسسية.

وتميزت العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي بين اخذ ورد بين مطالب وقيود ولم تستوي العلاقة بشكل قويم وواضح لا في الحالات التي تأسس فيها المصرف الإسلامي بموجب قانون او مرسوم خاص او في الحالات القليلة التي يسود فيها قانون واحد لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في ذات البلد وهو الشكل الأمثل للتعامل وقد تم تسجيل العديد من حالات الحوار الايجابي والنقاش المبدئي في بعض الدول سواء لغاية اعداد قانون عام للبنوك الإسلامية او تعديل وتطوير قانون البنوك.

ويمكن التأكيد على جوانب اساسية في علاقة البنوك المركزية التقليدية والبنوك الإسلامية ومنها⁽²⁾:

أولاً:- العلاقة التنظيمية

تبدأ العلاقة التنظيمية بين المصرف الإسلامي والبنك المركزي منذ التأسيس وبغض النظر عن الإجراءات الإدارية والقانونية المتبعة في بلد معين وتحدد هذه العلاقة كما يلي:

- 1- مراجعة البنك النظام الأساسي للبنك الإسلامي والتأكد من مطابقته لأحكام وشروط القوانين والتعليمات.

(1) سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الجزائر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م، ص132-145.

(2) عوض الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص399-402.

- 2- التأكد من كفاءة البنك التشغيلية من حيث دراسة الجدوى والاسواق المحتملة والعملاء الممولون.
- 3- التأكد من كفاية رأس المال وادوات الاستثمار المقترحة على ضوء المخاطر الطبيعية الاستثمارية لعمل البنك.
- 4- التأكد من وجود قاعدة عريضة من المساهمين. ويستحسن مشاركة مؤسسات ذات صلة بالعمل في رأس المال مثل مؤسسات ادارة اموال الايتام والاقواف وصناديق الحج.
- 5- التأكد من وجود تكامل النظام المحاسبي والرقابة المالية قبل بدء العمل.
- 6- التأكد من وجود الية معينة لضمان الحفاظ على مصلحة المودعين واصحاب حساب الاستثمار وليس المساهمين فقط.

ثانياً:- التوجيه والرقابة

ان من وظائف البنك المركزي هو انه سلطة رقابية على جميع البنوك العاملة داخل نطاق الدولة، ومن ثم فإن رقابته على المصرف الاسلامي تتم وفق القواعد المنظمة لذلك وبما لا يتعارض مع اهداف البنك وطبيعته، وعموما يمكن تقسيم الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على المصرف الاسلامي الى قسمين احدهما نوعية والاخرى كمية.

1- الرقابة النوعية

(أ) التوجيه نحو انواع التمويل والاستثمار المرغوبة مثلا التقليل من عمليات المرابحة لما لها تأثير تضخمي واستهلاكي وضغط على الموارد الخارجية للبلد من خلال خفض هوامش الربح المستحق للبنك ومن ثم التقليل من أهميته كمصدر للدخل والتوسع في أدوات الاستثمار الأخرى المعطلة.

(ب) مراقبة استخدام الادوات ونسبة استعمال الاموال من خلالها في كل ادارة او وسيلة كالمضاربة او المشاركة او التأجير المنتهي بالتمليك.

(ج) التفكير في دخول البنك المركزي مساهما في المصرف الاسلامي مباشرة او من خلال احدى المؤسسات الحكومية.

(د) احكام التفيتش على عمليات البنك.

(هـ) مراجعة العمليات للتأكد من دراسة الجدوى في المشاريع طويلة الاجل والرأسمالية لتأثيرها الكبير على حقوق المودعين والمساهمين.

2- الرقابة الكمية

(أ) مراقبة النسب والمعايير الكمية المعروفة واهمها كفاية رأس المال وتحديد نسب الودائع الى رأس المال المدفوع ونسبة سقوف العملاء الى حقوق الملكية ونسبة الاستثمارات الطويلة الاجل.

(ب) تحديد نسب الاحتياط النقدي حسب انواع واجال الموارد الخارجية للبنك، تحديد نسب ومعايير السيولة لا يقتصر مفهوم مراقبة السيولة على حماية المودع من المخاطر المحتملة وانما يعد ايضا اداة رئيسة لتوجيه السياسة الائتمانية النقدية كما ونوعا.

ثالثاً:- الآثار السلبية في علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية

1- ليس هناك مشكلة بخصوص نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الجارية نظرا لانعدام الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والتقليدية في هذا الخصوص. ولكن بالنسبة لنسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الاستثمارية في هذه الحسابات المودعة لاستثمارها والبنك ليس مدينا بها لأصحابها وإنما هو مؤتمن عليها فقط. ومن ثم لا يوجد أي التزام عليه بردها كاملة لأصحابها الذين هم شركاء مع البنك في ما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد أو خسارة وهم يتقبلون كامل المخاطرة في هذا الشأن ومن ثم فإنه تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي سوف يعطل جانب من أموال المودعين.⁽¹⁾

2- تلجأ البنوك المركزية إلى وضع شروط الائتمان في المصارف الإسلامية ليست بحاجة الى هذا الأسلوب لأنها لا تمنع قروض تجارية ولكنها تستثمر استثمار مباشر وبذلك لا يحدث في نشاطها إي تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود ولكنه في الوقت نفسه تتأثر سلبا بسريانه عليها نظرا لعدم توافر بدائل شرعية اضافة الى تعارض هذه السياسة مع احكام الشريعة الاسلامية الامر الذي يترتب عليه ضياع فرص ربحية على اصحاب الودائع.⁽²⁾

3- تقوم البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تحتاج إلى سيولة ولكن المصارف الإسلامية لا تستفيد من هذا الأسلوب لاحتوائه على سعر الفائدة

رابعاً:- الآثار الإيجابية في علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية⁽³⁾

1- عدم تدخل البنك المركزي في تحديد العوائد الموزعة على اصحاب الاستثمار في المصارف الإسلامية

2- يسمح البنك المركزي للبنوك الإسلامية بحيازة البضائع والمعدات والعقارات وتملكها بغرض إعادة بيعها

(1) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، سوريا-دمشق، 2011، ص142.

(2) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، 2018، ص273.

(3) محمود الانصاري واخرون، البنوك الإسلامية، مطبعة كتاب الاهرام، 1988، ص38-47.

3- بادرة بعض البنوك المركزية بوضع حد اقل لنسبة السيولة المقررة في المصارف الإسلامية في مجال التوطين والاستثمار.

المطلب الرابع

طبيعة العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي

لقد تعرّضت طبيعة هذه العلاقة إلى جدالات ومناقشات عديدة فضلاً عن تجارب كثيرة للوصول إلى تحديد أواصر العلاقة بين أهم مؤثرين في الاقتصاد (مؤثر القرارات الحكومية والإجراءات النقدية للبنك المركزي). فقد تأثرت هذه العلاقة بعاملين رئيسيين⁽¹⁾:-

الأول هو انتشار الأفكار والفلسفات ذات الطابع الاقتصادي التي تدعو إلى عدم تدخل الحكومة وتأثيرها في الشؤون الاقتصادية، فكلما توجّهت الدعوات إلى تبني المبادئ التحريرية فادى ذلك إلى تدني تدخل الحكومة في إجراءات البنك المركزي، كما في الأفكار المتبناة من قبل رجال السياسة والاقتصاد في المدد التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى التي كانت تدعم حرية البنك المركزي Freedom of The Central Bank وبفائه مستقلاً عن الحكومة متماشياً مع اتجاه المذهب الحرّ. العامل الآخر المؤثر في تحديد طبيعة العلاقة هو الظروف التي يمرّ بها الاقتصاد، فقد اضطرت بعض البنوك المركزية إلى أن تكون تابعة ومسايرة للقرارات الحكومية، أي أن تنفذ الإجراءات التي تتخذها الخزينة العامة ووزارة المالية، فتسير السياسة النقدية بشكل كلي تبعاً لإجراءات السياسة المالية، فمثلاً قام البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية بتنفيذ سياسة الخزانة الأمريكية التي كانت تهدف إلى تثبيت أسعار الأوراق المالية الحكومية بأسعار فائدة منخفضة. كما إن بعض البنوك المركزية في الدول النامية أصبحت تابعة للقرارات التنموية لحكومات تلك الدول دون الأخذ بنظر الاهتمام ما للتأثيرات الاقتصادية والنقدية على الواقع الاقتصادي⁽²⁾.

فكانت أزمة الكساد الكبير نقطة تحول بالتغيير في التشريعات المؤيدة لفصل أعمال وإجراءات البنك المركزي عن القرارات الحكومية حيث عملت أغلب حكومات الدول إلى تحويل البنك إلى ملكية عامة من خلال تأمين أو امتلاك بصورة كلية أو جزئية لرؤوس أموال البنك المركزي، أدى هذا إلى زيادة التدخلات الحكومية في عمل البنك المركزي من انعكاس ذلك على الاقتصاد. إن الرغبة الحكومية من هذا التدخل لمواجهة الأزمات النقدية التي تواجهها نتيجة

(1) أبو عيدة، محمد عمر، وشعبان، عبد الحميد محمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، 2008، ص204.

(2) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص265-266.

الاختلالات الاقتصادية، ولمواجهة تزايد النفقات العامة نتيجة تزايد التزامات الحكومية، كما أن الثورة الكنزية مهدت الطريق الفكري من أجل قبول فكرة تدخل الحكومة للتخلص من الأزمات التي عصفت بالاقتصادات الرأسمالية.⁽¹⁾

إنّ التطورات في فكرة الامتلاك الحكومي للبنك المركزي لم تؤد إلى امتلاكه بشكل كامل فهناك بنوك مركزية مملوكة من الحكومة لكنها تتمتع باستقلالية في سياستها كما في البنك المركزي الألماني الذي يتمتع بنوع من الاستقلال في اتخاذ القرارات النقدية بعيداً عن التأثير الحكومي على الرغم من أخذه بنظر الاهتمام القرارات الصادرة من الاتحاد الأوروبي، كما أن هناك بعض البنوك المركزية قد تم تأميمها بشكل كامل فاصبحت كلياً تابعة للحكومة مثلما حصل في فرنسا عام (1945)، وبريطانيا عام (1946).⁽²⁾

إن اعطاء طابع خاص للعلاقة بين الحكومة والبنك المركزي من خلال تبني أغلب الدول في الوقت الحاضر لمبدأ استقلالية القرارات والإجراءات المتبناة من قبل البنك المركزي عن التأثير الحكومي له أهمية كبيرة في الساحة المصرفية خاصة بعد التطورات الاقتصادية والنقدية على المستوى المحلي والدولي، حيث يربط البعض استقلالية البنك بمصداقيته وفاعلية سياسته النقدية، كما يربطه البعض بالتأثيرات على الجانب الاقتصادي في البلد، لذلك استقرت أغلب الآراء في العقود الخمسة الأخيرة على أن تكون ملكية البنك المركزي في معظم انحاء العالم ملكية عامة مع توفير ضمانات واشتراطات لاستقلالية البنك عن السلطة الحكومية المباشرة فيكون البنك المركزي ذا سلطة نقدية يضع سياسته النقدية دون الاكتراث بأهداف الحكومة في جانب قراراتها المالية كما دعا بعض الاقتصاديين إلى ضرورة عزل الضغط السياسي والمالي عن التأثير في تحديد سياسة البنك المركزي لوجود تأثيرات على الاقتصاد، فيجب منح حرية التصرف للبنك في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وعدم السماح لتسخيرها كاداة لتمويل عجز الموازنة العامة نظراً لأن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. والواقع هو انه لا يتمتع أي بنك مركزي بالاستقلال التام في قراراته النقدية، فهو مؤسسة حكومية تعمل ضمن الأطر المؤسساتية للدولة بدون انفصال البنك التام.⁽³⁾

(1) زينب حسين، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص227.

(2) Swinburne, Mark, & Cstello, Marta Branco, Bank Independence and Central Bank Functions, University of Washington, IMF, 1991, P 418.

(3) Friedman, Milton, & Heller, Walter W., Monetary Vs Fiscal Policy, George J. McLeod Limited, New York, U.S.A., 1969, P85-90.

مما سبق يتبيّن أن علاقة الحكومة بالبنك المركزي لها طبيعة خاصة، توضحها وتؤطرها الأطر التشريعية والمسيرة التاريخية والاقتصادية للأوضاع الداخلية للبلد، مما تنعكس على طبيعة العلاقة بين هاتين المؤسستين اللتين تكونان ذات تأثير اقتصادي مهم، فتعمل هذه العلاقة على ضمان نجاح السياسات الاقتصادية العامة من خلال تنسيق الأدوار بينهما.

المبحث الثاني

الإطار النظري للتنمية المالية

المطلب الأول

تعريف ومفهوم التنمية المالية

أولاً:- تعريف التنمية المالية:

تُعرّف التنمية المالية بأنها العملية التي تعمل عن طريقها كل الادوات المالية والاسواق والوساطة المالية معا بكفاءة وفاعلية لتخفيض تكلفة المعلومات والمعاملات وتسهيل عملية توجيه المدخرات الى استثمارات⁽¹⁾، اي ان هناك تطورا في النظام المالي يحدث تحسينا في كمية ونوعية الخدمات المالية⁽²⁾، وتعبئة المدخرات وتخصيص الموارد المالية، وممارسه الرقابة على الشركات الممولة وجودة إدارة المخاطر، وتسهيل مبادلة السلع والخدمات والعقود التي يتم عن طريقها زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق قناتي تراكم راس المال والتطور التكنولوجي.⁽³⁾

كما وتعرف التنمية المالية: انها العملية التي تتطور عن طريقها الخدمات المالية في شقيها الكمي والنوعي، وينظر لهذا التطور عن طريق ما يقدمه النظام المالي من خدمات متنوعة سواء من طرف مؤسسات الوساطة ام الاسواق المالية.⁽⁴⁾

كذلك عرفت التنمية المالية بانها التطور الذي يتحقق عند قيام المؤسسات المالية والاسواق المالية والوسطاء الماليين بتقليل دون الغاء تكلفه الحصول على المعلومة وتكلفة تنفيذ المعاملات المرتبطة بالعقود ومن ثم تحقيق وظائف النظام المالي المتمثلة في انتاج المعلومة والتخصيص الامثل للموارد المالية، مع ضمان متابعة ومراقبة الاستثمارات، وتسهيل التعاملات والمبادلات المالية والتغطية ضد المخاطر عبر تنويع الاصول ومشاركه تلك المخاطر بضمان تعبئة المدخرات وتسهيل تبادل السلع والخدمات.⁽⁵⁾

1) (Taha S., Research and practical discussions after Keynesia on developing financial markets. James Cook University, Australia, 2014, p. 39.

2) Levine, R., Finance and Growth: Theory and Evidence. Economic Growth Handbook, Ed, Amsterdam: North-Holland., 2005, p. 869.

3) Ibid, p.689.

4) (David Lynch, "Measuring Financial Sector Development: A Study of Selected Asia-Pacific Countries", The Developing Economies, XXXIV (1), (March 1996), p.5-6. Asian Development Bank

5) (Comte Asli Demirjuk and Ross Levin, Finance and Economic Opportunity, Development Economics Review, De Bock University, Oueslati Tayssir*, Ouerghi Feryel vol.16, No(4), 2008, p.14.

ومن دراسة التعاريف اعلاه نجد انها ركزت على العناصر الأساسية في ماهية التنمية المالية المتمثلة في التطور الجوهري في بنية النظام المالي المؤدي الى تحسن في كفاءة اداء مؤسسات النظام المالي وتطور مستوى أدائه لوظائفه الأساسية، وبما ينعكس في النتيجة على النمو الاقتصادي، ولما كانت البنوك المركزية هي المؤسسة المسؤولة عن تطور النظام المالي وبما يعزز النمو الاقتصادي، لذلك فإن البنوك المركزية عندما تؤدي دورها في عملية التنمية المالية فأنها تحقق أهدافها في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من منظور اوسع.

ثانياً: مفهوم وابعاد التنمية المالية.

ان مفهوم التنمية المالية متعدد الأبعاد وليس من السهل الاحاطة بها، فهي عملية شاملة للفعل التنموي في مفاصل النظام المالي، فهي العملية التي تتطور من خلال الخدمات المالية بشقيها الكمي والنوعي إذ يعبر عن هذا التطور ما يقدمه النظام المالي من خدمات متنوعة سواء من طرف الأسواق لمالية ام من مؤسسات الوساطه⁽¹⁾.

وقد حضا مفهوم التنمية المالية باهتمام كتابات الاقتصاديين وأرائهم لبيان ابعاد المفهوم ودلالاته فالتنمية هي العمليات التي يقوم بها النظام المصرفي والمالي للنهوض في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات وتوظيفها في الاقتصاد لغرض زيادة الإنتاجية، وذلك عن طريق منظومة تدعى (بالنظام المالي) المتطور، الذي يحفز وظائفه بأداء تفاعلية الاجسام في نضوج وتوجيه النشاط الاقتصادي وأشار إلى الدور الذي تقوم به الأسواق المالية والمؤسسات المالية وتوجيه وانتقال المدخرات من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض إلى الوحدة الاقتصادية التي تسبب العجز لتمويل استثماراتها مما يؤدي الى الاستغلال الأنسب للموارد المالية المتاحة والذي يؤدي لظهور التقدم الاقتصادي والنمو المالي وهذا يعد النظام المالي قناة لربط المقترضين بالمقرضين اصحاب الفائض والعجز المالي وذلك من خلال انتقال رؤوس الأموال من الذين يملكون أموال لكن لا تتوفر لديهم فرص استثمارية الى الذين لا يملكون رؤوس اموال لكن تتوفر لديهم فرص استثمارية⁽²⁾.

ثالثاً: تطور الفكر الاقتصادي عن التنمية المالية.

يعد الاقتصادي Baghot (1826-1877) أول من ناقش العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي واكد على ان القطاع المالي ادى دورا مهما في عملية التصنيع في انكلترا في

1) (peter L. Rousseau, Historical perspectives on financial development and Economic growth. NBER working paper NO. 9333. NOVember. 2002. pt-2.

2) Peter L. Rousseau, Historical Perspectives on Financial Development and Economic Growth, NBER Working Paper No. 9333, November 2002, p1-2.

القرن الثامن عشر عن طريق تسهيل حركة رؤوس الأموال وأكد الاقتصادي (1912) Schumpeter على الخدمات المقدمة من طرف النظام المالي وقدرته على توزيع القروض نحو الاستثمارات المحصلة، فضلا عن الاسهام في الإبداع التكنولوجي عن طريق تمويل المشاريع التي تتمتع بميزة الإبداع وكل هذا ينعكس بشكل إيجابي على انتاجية عوامل الانتاج ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي؛ ومن ثم أكد Schumpeter على أن النظام المالي يسهم في التطور التكنولوجي، فضلا عن رفع الانتاجية عن طريق اهم وظيفة يقوم بها والتي تتمثل بتوزيع القروض، وتكون النتيجة رفع معدلات النمو الاقتصادي.(1)

لقد كانت ستينيات القرن الماضي زاخرة بالرواد الذين اهتموا بتقييم دور النظام المالي والمصرفي خلال مرحلة التصنيع بما قدموا من مساهمات لتوفير التمويل لمشاريع التصنيع (1962) Gerichieront (1955) Curley and Shaw و (1967) Cancron et al، واهتمت دراساتهم بأبراز دور المصارف في توفير التمويل لأجل تسريع عملية التصنيع عن طريق اجراء مجموعة من الدراسات النظرية تهتم برصد أعمال المصارف خلال هذه المرحلة(2) أما Patrick (1966) ركز على شرح اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الى اتجاهين.

أولاً: العرض القائد leading supply ومفاده أن التطور المالي يقود النمو.

ثانياً: فرضية الطلب التابع following demand أي أن التطور المالي يتبع النمو الاقتصادي.

وتخلص هذه الفرضيات أنه في المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية في البلاد إن النظام المالي هو الذي يقود نمو الاقتصاد وعندما تتقدم الدولة تصبح دولة متقدمة، فإن النمو يخلق طلباً على القطاع المالي المطلوب تطويره، وتدعم هذه الفرضيات القول الذي يعد التمويل بمثابة زيت المحرك بالنسبة للنمو الاقتصادي.(3)

وحاول Goldsmith (1969) اختبار العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، وتوصل إلى علاقة ايجابية بينهما دون توضيح اتجاه السببية، أما الاقتصادي Hicks (1969) فقد أشار الى ان النظام المالي البريطاني ادى دورا رئيسا في التوسع الصناعي الذي عرفته بريطانيا، وذلك بفضل قيامه بوظيفة تعبئة الموارد المالية لتمويل المشاريع الكبيرة.(4)

(1)Ibid, p11-12.

(2) (Robinson, J, The Generalization of Interest Theory and Other Essays, London: Macmillan, 1952, p11.

(3) Patrick, H. Financial development and economic growth in underdeveloped countries. Econ. Dev. Cult. Chang. Vol.14, No(2), The Bucharest University of Economic Studies, 010374 Bucharest, Romania 1966, p174-189

(4) Ibid, p182.

وفي السبعينيات من القرن العشرين عرض كل من Shaw McKinnon(1973) نظرية التحرير المالي وتحرير الأنظمة المالية والمصرفية التي تؤدي الى تطوير النظام المالي⁽¹⁾ الذي ينعكس بدوره ايجابا في حجم الادخارات وكمية الاستثمارات ومعدلات النمو وهي النتيجة التي أكدتها الدراسات المتعددة التي قام بها Levine and Zervos (1998) Levine (1997) وKing and Levine(1993a1993) اذ اوضحوا كيفية تأثير النظام المالي في النمو الاقتصادي، وتوصلوا إلى الاستنتاج الأهم وهو أن الأنظمة المالية المتطورة هي عامل محدد للنمو الاقتصادي، ومن جانب آخر في عقد الثمانينيات أحدثت مجموعة من أعمال Stiglitz (1981) and Weiss (1986) Cho (1986)، Diaz-Alejandro انتقادات عن تجربة التحرير المالي التي فشل تطبيقها في العديد من الدول، وبالتركيز على حالة الدول النامية خاصة والنتيجة عن كفاءة الأسواق والتي تعاني من عدم تماثل المعلومات وفي اتجاه جديد في التسعينيات التي ظهرت فيها نماذج النمو الداخلي التي عالجت قضية الوساطة المالية كأحد محاورها وأكدت على دور التمويل في عملية النمو الاقتصادي عن طريق التركيز على الوظائف التي تقدمها الوساطة، المالية، قامت الدراسات ضمن إطار نماذج النمو بربط أحد الوظائف وكيفية تأثيرها في النمو، اذ تعمل الوساطة المالية على تخفيض خطر السيولة، وجمع المعلومات بهدف تخفيض حدة مشكلة عدم تناظر المعلومات، وتوزيع وتنويع المخاطر ومن ثم اكدت نماذج النمو الداخلي على أهمية التطور المالي في رفع انتاجية رأس المال بدلا من كمية وحجم الاستثمارات⁽²⁾.

حاولت العديد من الدراسات مثل King and Levine (1993) وLevine (1998) Levine, et al (2000) وغيرها تحديد الصلة بين مستوى التنمية المالية ومعدل النمو الاقتصادي واستقراره ووجدت عشرة دراسات صلة إيجابية، وتميل التنمية المالية الإضافية إلى تعزيز نمو الناتج واستقراره من خلال تحسين عدم تناسق المعلومات، وتسهيل تخصيص وتراكم رأس المال بشكل أكثر كفاءة وسلاسة، وتمكين المزيد من تقاسم المخاطر⁽³⁾.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية المحتملة للتنمية المالية على النمو الاقتصادي، فإن المزيد من التنمية المالية يمكن أن يعرض الاقتصادات أيضا لأدوات مالية عالية المخاطر وعالية العائد، مما قد يؤدي إلى مخاطرة عالية ودورات ازدهار وكساد وتضخيم التقلبات، كما تمت دراسة تأثير

1) (Levin, R., Financial Development and Economic Growth: Perspectives and the Agenda, op, cit 1997, p.690.

2) (Ibid, p.695.

3) (Beck, T. and Levine, "Stock markets, banks, and growth: panel evidence", Journal of Banking and Finance, Vol. 28 No. 3, ESSEC, University of Tunis, Tunisia R. (2004), pp. 423-442.

التنمية المالية على الناتج أو الاستقرار المالي، أو مجرد الاستقرار الاقتصادي، في السنوات الأخيرة، خاصة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، وتظهر دراسات مثل Arcand, et al (2015) و Cecchetti and Kharroubi (2015) أن تنمية القطاع المالي المفرط يمكن أن تسبب عبئاً على النمو الاقتصادي الحقيقي⁽¹⁾.

وهكذا، أصبحت التنمية المالية تحت الأضواء بوصفها واحدة من العوامل الرئيسية التي تمثل أداء الاقتصاد الكلي، مثل النمو الاقتصادي والاستقرار والمدخرات، في حين أن الأدلة التجريبية على تأثيره أثارت المزيد من النقاش والجدل.

المطلب الثاني

متغيرات التنمية المالية

أولاً: - العمق المالي Financial Deeping

يُعرف العمق المالي بأنه إمكانية المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات بشكل فعال لغرض الاستثمار ونمو المدخرات المحلية والذي يتطلب وجود (أدوات مالية فعالة)⁽²⁾، كما تم تعريف العمق المالي بأنه الحالة التي يتمتع بها الاقتصاد بحجم واسع من الأموال والمؤسسات المالية والأوراق المالية التي تؤدي إلى ظروف أكثر فائدة للنمو الاقتصادي ذي الأجل الطويل، كما ويعكس العمق المالي توافق حجم الإنتاج وحجم وهيكلة القطاع المالي من حيث الادخار والاستثمار واليات إعادة التوزيع، وكلما زاد التطور المالي ازدادت أهمية وقدرة القطاع المالي على تخصيص الموارد المالية لدعم التنمية الاقتصادية⁽³⁾.

وعليه فإن العمق المالي غالباً ما يُفهم على أن القطاعات الاقتصادية والمنشآت قادرة على الوصول واستخدام مجموعة من الأسواق المالية واتخاذ قرارات الادخار والاستثمار، وإن الوسيط الماليين والأسواق يستطيعون التصرف بمقدار أكبر من رأس المال والتعامل مع معدل دوران أكبر، ويمكن للقطاع المالي إنشاء قائمة واسعة من الأصول لغرض تقاسم المخاطر من حيث التحوط أو التنويع⁽⁴⁾.

1) Ibid. p. 442.

2) (Andriy Kulyk, Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv 2002, - Mohyla, P.12.

3) Levine, Financial Development and Economic Growth: Perspectives and the Agenda, op. cit., 1997, p.22.

4) أشرف عزام محمود عزام، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 17.

- ثانياً:- أهمية العمق المالي** ويمكن بيان أهمية العمق المالي عن طريق دوره في العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية وعلى النحو الآتي⁽¹⁾:
1. يؤثر في الميل الحدي للادخار (MBS) (التغير في الادخار نتيجة التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة). إذ أن تطور النظام المالي يوفر سلسلة كبيرة من الخيارات لوحداث الفائض لتوليد أصول مالية اكبر , من خلال تشجيع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح المدخرات نتيجة العوائد المتوقعة من الاستثمار , وكذلك الفرص تكون كبيرة لتنويع حافظة الأصول المالية في الأسواق المختلفة⁽²⁾.
 2. العمق المالي ومعالجة الفقر: زيادة التعمق المالي والبحث عن المصادر التمويلية سوف يسهم في شمول أكبر عدد من الذين يطلبون التمويل خاصة المجتمعات التي تعاني الفقر.
 3. العمق المالي محدد هام لنمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع الاستثمار المحلي وهي القناة التي يؤثر من خلالها العمق المالي على النمو الاقتصادي. إذ ان هنالك أربعة عوامل أساسية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي وهي تعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد للاستخدام والإنتاجية، وتسيير المعاملات وإدارة المخاطر لذلك من المتوقع ان يرتبط العمق المالي إيجابياً بالناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾.
 4. للعمق المالي مساهمة في تقليل حدة الدورات التجارية، إذ أن العمق المالي يخفّض من تقلبات الاستثمار والاستهلاك، ويعزز النمو، كذلك فان العمق المالي يسهل التجارة والتحوط والتنويع وتجميع المخاطر بطريقة أكثر كفاءة.
 5. للعمق المالي دور فعال في رفع أداء وكفاءة السياسة النقدية، إذ أن البلد الذي لديه عمق مالي عال سوف ينعكس على رفع وتحسين كفاءة السياسة النقدية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي⁽⁴⁾.

1) (J. François Outreville, Financial Development Human capital and Political Stability Discussion Papers, No. 142 October Asian Development Bank1999, PP.1-3

2) حسين عبد المطلب السرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق – فرع بنها كلية التجارة - قسم الاقتصاد، 2002، ص8.

3) باول هودين واخرون، التنمية المالية والحد من الفقر قضايا ومدلولات السياسات بشأن البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحوط للاقتصاد، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، إدارة شؤون النقد والصراف، 2010، ص4.

4) (Alex Mukund, (2004), The Relationship Between Financial Deepning AND Gross Domestic Product IN Kenya, Journal of Development Economics, 55-74, p.3.

6. هناك دور كبير وفعال للعمق المالي في زيادة النمو الاقتصادي، إذ أثبتت الدراسات النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين كل من العمق المالي والنمو الاقتصادي⁽¹⁾.

ثالثاً:- مؤشرات قياس العمق المالي :-ويمكن تحديد أهم المؤشرات التي تستخدم بهدف قياس العمق المالي والمصرفي بالاتي⁽²⁾:

(1) نسبة عرض النقود إلى إجمالي الناتج المحلي GDP: إن هذا المؤشر يقيس مقدار العمق المالي، وعادة يتم استخدام هذا لقياس درجة الوساطة المالية في الاقتصاد، وعرض النقود هو ما متاح من وسائل الدفع في بلد معين خلال مده زمنية معينة⁽³⁾.

(2) نسبة إجمالي الودائع إلى GDP (نسبة التعامل المصرفي): تمثل نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي (الودائع لدى البنوك أو الادخار) إذ يعني ارتفاع هذه النسبة مقداراً أكبر من الاستثمارات ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي.

(3) نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى GDP: هو ما يحصل عليه القطاع الخاص من تمويل كنسبة من GDP، إن هذا المؤشر يتضمن الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى إلى القطاع الخاص وان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعكس الدور الكبير للوساطة المالية في التنمية⁽⁴⁾.

(4) ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان: مدى توجه المصارف القروض إلى القطاع الخاص بدلا من الحكومة او المؤسسات المملوكة للدولة⁽⁵⁾.

(5) مؤشر التوسع المالي: ويعبر هذا المؤشر عن نسبه إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع الخاص إلى إجمالي القاعدة الرأسمالية في المصارف وبالتالي إن ذلك التوسع يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري والطلب

1(Gisele Ferreira, Teriyaki, 2003, Financial development and Economic Fluctuations Anadolu University, Economics Department, Eskisehir, Turkey, PP. 89-91.

2(Kroszner, R.S.; Laeven, L.; Klingebiel, D. Banking Crises, Financial Dependence, and Growth. J. Financ, University of Tunis, Tunisia. Econ.2007, 84

3(Deepening and Economic Growth in Nigeria, 1981-2013: Using Engel-Granger Residual Based Approach, journal of Economics and Finance, Volume 6, Issue 6. Ver. I (Nov. - Dec. 2015), PP.82-89.

4(ايمان عبد المطلب حسن المولى، 2011، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، مجلة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد7، العدد23، ص120.

5(حميد طالب فاضل، العلاقة بين عدد من مؤشرات التحرر المالي والعمق المالي في العراق وفق اطار التكامل المشترك، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، بغداد، 2018، ص30.

الاستهلاكي ومن ثم زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى تحفيز المنتجين على زيادة إنتاجهم ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

رابعاً- الكفاءة المالية

تعد كفاءة القطاع المالي من متطلبات النظام المالي الفعال على مستوى الاقتصاد الجزئي وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ أن من ملامح كفاءة النظام المالي هي كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتحقيق أفضل توظيف للإنتاجية في الطرق الأكثر فعالية، والحد من سوء التوزيع الغير ضرورية وتخصيص الموارد الاقتصادية بشكل صحيح، والكفاءة في القطاع المالي تدعم إثراء وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتسعى للتطوير المستمر والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.⁽²⁾

وتعرف الكفاءة المالية على انها مقياس لقدرة المؤسسات على ترجمة مواردها المالية إلى أنشطة ذات صلة بمهامها وهي أمر لا غنى عنه إذ تقيس مدى كثافة استخدام المؤسسات لأصولها في تحقيق إجمالي الإيرادات وفعالية قرارات الإنتاج والشراء والتسعير والتمويل والتسويق وتشير الكفاءة المالية الى المستوى الجزئي من الكفاءة التي يتم بها تخصيص الموارد بشكل صحيح بين الاستخدامات المتنافسة في وقت معين كما ان الكفاءة المالية هي مقياس لمدى إدارة المؤسسة لتجارة معينة (المخاطر والعائد والسيولة والربحية) في استخدام كفاءتها المالية، وتعتبر الكفاءة المالية كمقياس للكفاءة الكلية ودليل إداري لزيادة الكفاءة ومدى الربحية والسيولة والإنتاجية وقوة رأس المال يمكن اعتبارها دليلاً.

خامساً:- الوصول المالي.

هو قدرة الأفراد أو المنشآت على كسب خدمات مالية، متضمنة الائتمان، الإيداع، الدفع، التأمين، وخدمات أخرى تتعلق بإدارة المخاطر ويطلق على الأشخاص الذين لا يملكون تمويلاً أو تمويلهم محدود قسراً أو الذين لا يملكون وصول ولا كافيًا للخدمات المالية الرئيسية بصفة غير المتعاملين مصرفياً⁽³⁾ أظهرت الأدلة التراكمية أن الوصول التمويلي يعزز نمو المنشآت عن طريق تزويد كلا الشركات الناشئة والموجودة أصلاً بالائتمان الأمر الذي يغني الاقتصاد عمومًا

(1) مايج شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح "دراسة في أقطار عربية مختارة"، جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص61 منشور على الموقع التالي: <https://www.iasj.net/iasj/download/6ac33c02a5e9b6af>

(2) Zuzana I, Measuring Bank Efficiency, Master Thesis, Charles University in Prague, Romania 2009, p11.

(3) Demirgüç-Kunt, A., Beck, T. H. L., & Honohan, P, Finance for all? Policies and pitfalls in expanding access, (A World Bank policy research report), World Bank, 2008, p21.

عن طريق حثّ النمو الاقتصادي وتصعيد التنافس، فضلاً عن رفع الطلب على العمل وهذا يؤدي إلى ارتفاع انموذجي في دخل من هم في أسفل سلّم الإيرادات ومن ثمّ الحد من الفقر و عدم المساواة في الدخل⁽¹⁾ يحدّ قصور الوصول المالي من مجال الخدمات والقروض بالنسبة للعائلات والمنشآت يحتاج الأفراد الفقراء والمنشآت الصغيرة إلى الاعتماد على ثرواتهم الشخصية أو موارد داخلية للاستثمار في تعليمهم وأعمالهم التجارية، ما يقيد إدارتهم وإمكاناتهم الكاملة في دائرة من استمرارية عدم المساواة في الدخل والنمو الضعيف⁽²⁾.

ومن أجل التغلب على أوجه القصور في استخدام مؤشر واحد لقياس حالة التنمية المالية، إلى جانب المؤسسات المالية والأسواق المالية قام البنك الدولي بإنشاء مؤشر شامل جديد، يشمل المؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد وغيرها.

(1) Beck, Thorstein and Levin, Ross and Lvov, Alexey, the big banks? For Winners and Losers from Canceling Banking Regulations in the United States, Journal of Finance, vol 65, on (5), 2010, pp. 4-6.

(2) Beck, Thorsten, Demirgüç-Kunt, Asli, and Honohan, Patrick, Access to Financial Services, World Bank Research Observer, vol(24), on(1), 2009, p161.

المبحث الثالث

الأسس النظرية لدور البنوك المركزية في التنمية المالية والنمو

المطلب الأول

العلاقة بين التنمية المالية والنمو

أولاً: طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو

تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن تنمية القطاع المالي تؤدي تلعب دوراً كبيراً في تعزيز النمو الاقتصادي، كونه يشجع النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي عبر زيادة معدل الادخار، وتعبئة المدخرات وتجميعها، وإنتاج معلومات عن الاستثمار، وتسهيل وتشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي، وكذلك تحسين تخصيص رأس المال، ان البلدان التي لديها أنظمة مالية متطورة تنمو بوتيرة أسرع على مدار مدد زمنية طويلة، وتشير البحوث في هذا الجانب أن هذا التأثير السببي للتنمية المالية وانها ليست مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي بل أنها تساهم في هذا النمو.(1)

وتعود الإسهامات الأولى في مجال العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية في صورتها الحديثة إلى الاقتصادي (Raymond Goldsmith) سنة 1960 والتي أصبحت فيما بعد أكثر شمولية واتساعاً من خلال الإضافات التي قدمها كل من (Mckinnon) و (Shaw) سنة 1973 بالإضافة إلى مجموعة من الاقتصاديين البارزين أمثال (King, Levine Guily) Greenwood سنة 1997، وغيرهم والذين عملوا على مناقشة وتحليل الدور البارز للتطورات المالية في تعزيز وتعجيل النمو الاقتصادي ومدى مساهمة القطاع المالي بمكوناته المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما ساهم بشكل كبير في إثراء أدبيات هذه العلاقة(2).

غير أن التاريخ والفكر الاقتصاديين عرفا من قبل العديد من المساهمات المبدئية التي أشارت بشكل أو بآخر إلى الدور الإيجابي الذي يمارسه القطاع المالي وبشكل خاص القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي، فقد اعتبر (Alexander Hamilton) سنة 1791 أن البنوك هي أنجع وسيلة لم تكن موجودة من قبل في توجيه النمو الاقتصادي(3).

1(Beck, T., Levine, R. and Loayza, N, Finance and the Sources of Growth, Journal of Financial Economics,London, 58, 2000, P 261-300.

2(Ibid. p. 263.

3(Ibid. p. 264.

كذلك فإن الأفكار التي طرحها (Wallter Bagelot) سنة 1873 والتي تمثل أولى بدايات ربط النمو بالتمويل عد من خلالها النظام البنكي أحد العوامل الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية حيث يوجه الوسطاء الماليون النمو الاقتصادي من خلال دورهم في حشد رأس المال لتمويل المشاريع الكبرى وما يترتب على ذلك من اقتصاديات الحجم.

أما الاقتصادي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) فقد أولى في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" سنة 1911 اهتماما كبيرا للدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك في تحقيق المستوى المطلوب من التنمية والتطور الاقتصادي من خلال المساهمة الفعالة للجهاز المصرفي في التكوين الرأسمالي مركزا في تحليله على الودائع المشتقة وعملية خلق الائتمان وهو ما شأنه أن يسمح المدخرات بالتوسع الاقتصادي حتى في حال عدم وجود القدر الكافي⁽¹⁾.

فشومبيتر يرى أن النظام المالي وبخاصة البنكي منه يمثل جوهر عملية التنمية وعد أن البنك هو الشريك المفضل للمؤسسة والذي يرافقها في تمويل مختلف أنشطتها الإنتاجية والإبداعية وأن الخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المتمثلة أساسا في تسهيل عملية التبادل، حشد المدخرات وتوجيهها، تقييم المشروعات، هي خدمات مهمة لدفع النمو الاقتصادي، وهو ما تؤيده إلى حد بعيد الدراسة التي قام بها المؤرخ الاقتصادي الأمريكي أليكسندر جيرشونكرون (Alexander Gerschenkron) سنة 1962 موضحا أن للمؤسسات المالية مشاركة مهمة في دعم النهضة الصناعية في الدول الأوروبية وأن نوع هذه المشاركة ونمط التصنيع بها يتحدد من خلال التخلف النسبي لكل اقتصاد، ففي المرحلة التي يتصف فيها الاقتصاد بالتخلف الحاد (Stage) فإن للنظام المصرفي دورا جديرا بالاهتمام في عملية التكوين الرأسمالي، أما حين يتقدم هذا الاقتصاد نحو مرحلة معتدلة من التخلف (Moderately Backward Stage) فإن البنوك تؤدي دورا بارزا في دعم عملية التنمية الاقتصادية⁽²⁾.

ثانيا: المدارس الفكرية في العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

تصنيف أدبيات العلاقة بين التطورات المالية والحقيقية ضمن ثلاث مدارس أو فرضيات

وهي:

1- فرضيات الهيكلية المالية (Financial Structuralist Hypothesis): تعتمد وجهة نظر

مدرسة البنين الهيكلية على أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية ومجموعه تشكيلة

1) (Saci, K., Giorgioni, G. and Holden, "Does financial development affect growth?", Applied Economics Kharagpur, India, Vol. 41 No. 13, K. (2009), pp. 1701-1707.

2) (Wolde-Rufael, "Re-examining the financial development and economic growth nexus in Kenya", Economic Modelling, Vol. 26 No. 6 Y. (2009), pp. 1140-1146)

متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون له أثر إيجابي مهم على الادخار والاستثمار ومن ثم على النمو.⁽¹⁾

وتعزى هذه الفرضية إلى كل من (Shaw & Gurly 1960) و (Raymond Goldsmith 1969)، والذين نادوا بتشجيع نمو وتوسع مؤسسات النظام المصرفي وتنويع الأدوات المالية وجعلها أكثر انتشاراً بوصفه الأسلوب الأنجع لتحقيق النمو المالي وأن هذا يدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، في حين يؤدي قصور التطورات المالية إلى إعاقة التنمية والنمو الاقتصادي.⁽²⁾

حيث عبر كل من Shaw & Guriya في كتابهما "النقود في نظرية المال" عن أهمية وحساسية الدور الذي يؤديه القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي وذهبا إلى أن نظاما ماليا متنوعا ومتطورا سيسمح بتخصيص أكفأ للموارد المالية ويؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، فالتطور المالي يسمح بتركيز أكبر للادخار داخل النظام المالي ويزيد من المنافسة بين الوسطاء الماليين بفضل تنوع المؤسسات المالية مما يسمح بتخصيص أمثل للادخار نحو الاستثمار بفضل السوق.⁽³⁾

أما الدراسة التي قام بها الاقتصادي (Raymond Goldsmith) والتي تعد من أبرز الأعمال التي بلورت الأفكار الأساسية الأولى لفرضيات الهيكلية المالية، والتي اختبر بها العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية لـ 35 دولة متقدمة ونامية وذلك من خلال قياس مؤشر نسبة العلاقة المالية المتبادلة (F.I.R: Financial Interrelation Ratio)، والتي عدها أوسع مفهوم للقياس يمكن استخدامه لوصف الهيكل المالي والتنمية ضمن النطاق الوطني وهي تقيس كثافة الغطاء المالي للاقتصاد.⁽⁴⁾

(1) Taivan, A.; Nene, G. Financial Development and Economic Growth: Evidence from Southern African Development Community Countries. *J. Dev. Areas* 2016, 50, 81–9.

(2) Wolde-Rufael, Y. (2009), "Re-examining the financial development and economic growth nexus in Kenya", *Economic Modelling*, Vol. 26 No. 6, pp. 1140-1146.

(3) Ibid, 1140-1146.

(4) Hussein A. Hassan Al-Tamimi, Mouawiya Al-Awad, Husni Charif, **Finance and growth: Evidence from some Arab countries**, *Journal of Transnational Management Developmen*, Taylor & Francis Group, Volume 7, Issue 2, 2002, pp: 3-18.

حيث أنه وجد ومن خلال مسيرة التنمية الاقتصادية للدول محل الدراسة فقد نمت بنية النظام المالي بمعدلات أسرع من نمو الناتج القومي والثروة القومية بما يعني ارتفاع مؤشر (F.I.R)، وأن قيمة هذه النسبة في الدول النامية تقل عن نظيرتها في أوروبا ودول جنوب أمريكا⁽¹⁾. بالإضافة إلى أنه في حين ازدادت حصة المؤسسات المالية في معظم الدول التي شملتها الدراسة من الإصدارات والأصول المالية وانعكست بشكل كبير على التنمية الاقتصادية حتى بعد ثبات نسبة العلاقة المالية المتبادلة (F.I.R)، فإنه كلما تقدمنا في التنمية فإن حصة النظام البنكي من مجمل أصول المؤسسات المالية تراجعت في مقابل حصة المؤسسات غير البنكية، وأنه لا يوجد دليل واضح على دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية المحققة في هذه البلدان.⁽²⁾

2- **فرضيات الكبح المالي (Financial Repressionist Hypothesis):** من أبرز منطري هذا الاتجاه هما الاقتصاديان البارزان (Mckinnon 1973) و (Shaw 1973) واللذان تمثل إضافتهما العلمية في هذا المجال والأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي، حيث يقوم جوهر هذه الفرضية على الدعوة إلى تخفيف القيود والضوابط المفروضة على النظام المالي وأن تحرير أسعار الفائدة هو الحل لمشكلة انخفاض مستويات الادخار والاستثمار⁽³⁾.

ويعرف التحرير المالي على أنه "إلغاء القيود المفروضة على رؤوس الأموال وتحرير معدلات الفائدة وأسعار مختلف العمليات المالية وجعلها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق، مع منح إستقلالية أكبر للبنوك والمؤسسات المالية وتشجيع المنافسة بينها من خلال فتح القطاعات الاقتصادية أمام المؤسسات المالية الخاصة الوطنية منها والأجنبية"⁽⁴⁾.

حيث يفترض انموذج (McKinnon-Shaw) أن ظاهرة الكبح المالي تحدث من خلال القيود والضوابط المالية التي يتم فرضها على أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالإضافة إلى المعدلات المرتفعة لنسبة الاحتياطي القانوني في البنوك التجارية، والتي يترتب على سوء تطبيقها تشويه لدور سعر الفائدة في الاقتصاد وخفض معدلات النمو، لذا يرى هذا الانموذج أنه يتعين إزالة هذه الضوابط والقيود وترك الحرية لتفاعل قوى السوق من أجل تدعيم عملية التنمية الاقتصادية⁽⁵⁾.

1) Ibid. p. 15.

2) Pierre Llau, **Économie financière publique**, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1ere édition, 1996, pp: 177-180.

3) Ibid, p.177-180.

4) YUCEL., Causal Relationships Between Financial Development, Trade Openness and Economic Growth: The Case of Turkey. Journal of Social Sciences, F. 2009 5, 33-42.

5) Wolde-Rufael, "Re-examining the financial development and economic growth nexus in Kenya", Economic Modelling France, Paris, France., Vol. 26 No. 6, Y. (2009), pp. 1140-1146.

وتكمن المساهمة الرئيسية لـ (Mckinnon) في إعادة صياغته لدالة الطلب على النقود بما يتوافق ووضعية الاقتصادات النامية والتي تتميز بضعف وتخلف أنظمتها المالية وعدم تنوع وتطور أدواتها المالية، حيث تعد النقود الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية كما تشكل ودائع الجهاز المصرفي وادخارات الدخل الجاري المصدر الأهم لتمويل الاستثمار بها، وبهذا تصبح النقود في هذه الاقتصاديات قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه (Mckinnon) "تكاملية النقود ورأس المال، واستكمالاً لما طرحه (Mckinnon) فإن (Shaw) يرى أن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية التي يتعين ان تتحدد بحرية وفق قوى السوق بالشكل الذي يعكس الندرة النسبية للادخار⁽¹⁾.

فإذا كان التحليل التقليدي لا يزال غير حاسم فيما يتعلق بعلاقة الادخار بسعر الفائدة فإن علاقة الاستثمار بسعر الفائدة تبدو أكثر وضوحاً فالمعدلات الأدنى من سعر الفائدة تضمن تحقيق مستويات مرتفعة من الانفاق الاستثماري وهو ما من شأنه رفع النمو الاقتصادي الأمر الذي يدفع الدول إلى العمل على خفض أسعار الفائدة بهدف انعاش الطلب الاستثماري وتعزيز النمو الاقتصادي غير ان كلا من (Mckinnon) (show) كانا قد اعترضوا على النظرة التقليدية للعلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة وذهبوا إلى ان ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي سيضمن مستويات عالية من الادخارات المتاحة للاقتصاد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الانفاق الاستثماري ومن ثم معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي⁽²⁾.

3- فرضيات مدارس نماذج النمو الداخلي (Endogenous Models)

مع تطور الفكر التنموي ظهرت نظرية النمو الجديدة والتي تمثل إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي أي النمو المستمر للناتج والذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج وتهدف هذه النظرية أساساً إلى تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم في النمو المتحقق وتبعاً لهذه النظرية الجديدة في مجال النمو والتنمية حاول بعض الاقتصاديين ان يدرسوا دور النظام المالي كمحدد وعامل من عوامل النمو الاقتصادي⁽³⁾.

1) (ABU-BADER, S. & ABU-QARN, A. S. 2008. Financial Development and Economic Growth: The Egyptian Experience. Journal of Policy Modeling, 30, 887-898.

1.)2(Bangake, C.; Eggoh, J.C. Further Evidence on Finance-Growth Causality: A Panel Data Analysis. *Econ. Syst.* 2011, 35, 176–188 The Bucharest University of Economic Studies, 010374 Bucharest, Romania; Published: 21 March 2019 ; ..

3) (Greenwood, J and Smith Bruce-D, **Financial Markets in Development, and the** France, Paris, France, **Development of Financial Markets**, Journal of Economic Dynamics and Control, 21(1), 1997, pp: 145-81.

فقد توصل كل من (Green wood) (Jovanovic) من خلال تطبيق انموذج عام للتوازن الى ان زيادة ثقة المدخرين تجاه الوسطاء الماليين تزيد بصفه تلقائيه من حجم المدخرات في حين اهتمت دراسة قام بتطبيقها لانموذج داخلي للنمو بالكيفية التي يسهم فيها الوسطاء الماليون في التخصيص الأمثل للمدخرات. كما أن كلا من (Bencivenga & Smith) أوضح دور هؤلاء الوسطاء في رفع كفاءة التخصيص للادخارات والاستثمارات ودعم التراكم الرأسمالي، كما توصلوا إلى أن زيادة حجم الادخار لدى الوسطاء والماليين له أثر فعال على دالة الإنتاج وأن هذا الأثر ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها ومقدرة الوسطاء على تحويل المدخرات قصيرة الأجل إلى إستثمارات طويلة والمواءمة بينهما. كذلك فإن الاقتصاديين (King & Levine) استخدموا انموذجا للنمو الداخلي في كفاءة إيضاح الدور الإيجابي لمؤسسات النظام المالي وقدرتها في الحصول على معلومات كافية عن المشروعات قياسا إلى المدخرين الأفراد، وهي الميزة التي تنتج. لهذه المؤسسات التعرف والتوجه إلى تمويل الاستثمارات الافضل اقتصاديا ومن ثم رفع معدل النمو⁽¹⁾. وفي نفس الاتجاه تقريبا استخدم (Pagano) انموذج "AK" لاقتصاد مغلق وتوصل إلى وجود وساطة مالية كفوة تسمح بتحويل المدخرات إلى استثمارات باستثناء جزء يتسرب بسبب المعوقات المؤسسية في مرحلة الوساطة المالية، وبهذا فإن مؤسسات الوساطة المالية بإمكانها التأثير على النمو الاقتصادي من خلال التقليل قدر الإمكان من حجم هذا التسرب والذي من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية الحدية لرأس المال. وإن هذا المدخل الحديث في تحديد عوامل النمو فتح مجالاً واسعاً لبحث أثر المؤسسات المالية على النمو الاقتصادي ودفع إلى الاهتمام بدور الوسطاء الماليين في التخصيص الأمثل للموارد في النشاط الاقتصادي وبحث القنوات التي تعمل على نقل أثر التطور المالي إلى القطاع الحقيقي⁽²⁾.

1) (King R. and R. Levine, Finance and Growth: Schumpeter Might be Right, The Quarterly Journal of Economics, Humanities and Social Sciences, Indian Institute of Technology Kharagpur, Kharagpur, India 1993, pp: 717-737

(2) Bencivenga, V. and B. Smith, **Financial Intermediation and Endogenous Growth**, Review of Economic Studies, 58, 1991, pp: 195-209.

المطلب الثاني

قنوات تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي

تشير كفاءة النظام المالي إلى مدى جودة أداء النظام المالي للوظائف الأساسية الخمس وتشير التنمية المالية إلى تحسن في كفاءة النظام المالي، وعندما يتم تطوير الوظائف الأساسية للنظام المالي من خلال التنمية المالية يكون الأثر على النمو الاقتصادي حسب كل وظيفة كالتالي⁽¹⁾:-

أولاً:- نظم المعلومات المالية وتخصيص رأس المال: تعتمد وساطة المدخرات في الاستثمارات على نوعية وكمية المعلومات المتاحة للمدخرين الأفراد، ولكن قد يكون من المكلفين الأفراد الحصول على المعلومات بمفردهم.

يقوم الوسطاء الماليون مثل البنوك بجمع ومعالجة وإنتاج معلومات عن الاستثمارات المحتملة بكفاءة أكبر من المدخرين الأفراد. مزودين بمعلومات أكثر وأفضل، سيستثمر الوسطاء الماليون في المزيد من الشركات والصناعات الواعدة، للتأثير على نطاق الاقتصاد هو تخصيص رأس المال أكثر كفاءة يوجه نحو المنتجين الأكثر إنتاجية وبعيدا عن المنتجين الأقل إنتاجية. يمكن للوسطاء الماليين أيضا تحفيز الابتكار من خلال تحديد التقنيات والمنتجات الجديدة الواعدة. تشجع أسواق الأسهم الكبيرة والسائلة أيضا على الحصول على المعلومات من خلال جعل المعلومات الخاصة بالشركة أكثر ربحية⁽²⁾.

ثانياً:- مراقبة النظم المالية لسلوك الشركة وحوكمة الشركات: بقدر ما يتمكن المساهمون والدائنون في الشركة من مراقبة كيفية استخدام مديري الشركة للأموال التي قدموها والتأثير عليها بشكل فعال، أي ممارسة حوكمة الشركات، سيكون لديهم حافز أكبر لتوفير الأموال في المقام الأول. تبقي الحوكمة الفعالة لمديري الشركات والتي تمكنهم وتشجعهم على استخدام رأس المال بطرق تزيد الأرباح والقيمة الثابتة إلى أقصى حد. تؤدي الإدارة الأكثر كفاءة على مستوى الشركة إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد للاقتصاد ككل. تعني تكاليف المعلومات والمعاملات الكبيرة وأن صغار المساهمين والدائنين الأفراد ليس لديهم الحافز للانخراط في مراقبة سلوك المدير. من ناحية أخرى، يواجه كبار المستثمرين مثل الوسطاء الماليين حوافز

1(Beck, T., A. Demirgüç-Kunt, and M. S. M. Peria. 2007. "Reaching out: Access to and Use of Banking Services across Countries". *Journal of Financial Economics* 85:234–66.

2(Beck, T., A. Demirgüç-Kunt, and R. Levine. 2010. "Financial Institutions and Markets Across Countries and over Time: The Updated Financial Development and Structure Database". *World Economic Review in the United States* 24(1):77–92.

أقوى للمراقبة ويكون لهم تأثير أكبر على المديرين. من خلال تحسين حوكمة الشركات، يمكن أن يكون للوسطاء الماليين تأثير إيجابي على النمو. يمكن لأسواق الأسهم أيضا أن تكون قوية لمواءمة مصالح مديري الشركات مع مصالح مالكي الشركات⁽¹⁾.

ثالثا: -تمكين للأدوات المالية والوسطاء والأسواق تسهيل التداول والتحوط وتجميع المخاطر: من خلال تمكين تنويع المخاطر عبر الشركات والصناعات، يمكن للنظم المالية التأثير على تخصيص الموارد ومن ثم النمو الاقتصادي. في حين أن الأفراد يتجنبون المخاطر بشكل عام، فإن فرص الاستثمار ذات العائد المرتفع تميل إلى أن تكون عالية المخاطر. من خلال السماح للأفراد بتنويع مخاطرتهم، ويمول الوسطاء الماليون والأسواق المزيد من رأس المال إلى مشاريع استثمارية عالية المخاطر وعالية العائد ومن ثم تعزيز الإنتاجية الإجمالية لرأس المال. كما أن تنويع المخاطر له تأثير إيجابي على النشاط الابتكاري لأن المدخرين الذين يتجنبون المخاطر من المرجح أن يستثمروا في مجموعة من التقنيات والمنتجات الجديدة أكثر من تقنية أو منتج جديد واحد. تخفف الأسواق المالية والوسطاء أيضا من مخاطر السيولة، ومن ثم تحفز المدخرين على الاستثمار في المشاريع ذات العائد المرتفع التي تتطلب التزاما طويل الأجل برأس المال. تحول الأسواق عالية السيولة للأسهم والسندات والودائع تحت الطلب وهذه الأدوات المالية إلى استثمارات ومشاريع طويلة الأجل ذات عائد مرتفع⁽²⁾.

رابعا: -تقوم النظم المالية بتجميع أو تعبئة المدخرات من مختلف المدخرين للاستثمار: تتضمن تعبئة المدخرات جمع المدخرات من عدد كبير من الأفراد إلى مبالغ كبيرة بشكل جماعي يمكنها تمويل حتى المشاريع الاستثمارية الكبيرة جدا. يمكن لكل من الوسطاء الماليين والأسواق المالية أداء هذه الوظيفة. تخلق النظم المالية الأكثر قدرة على تعبئة المدخرات مجموعة أكبر والتي تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي، ومعدل تراكم رأس المال بشكل أسرع، ومن ثم نمو اقتصادي أسرع. بالنظر إلى أن إحدى السمات المميزة للنجاح الاقتصادي في آسيا النامية كانت معدلات الادخار والاستثمار المرتفعة، فقد كانت هذه الوظيفة الأساسية مهمة لنمو المنطقة في الماضي. وبشكل عام، فإن تعبئة المدخرات للاستثمار أكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات المنخفضة الدخل التي تعاني من ندرة رأس المال، والتي تتمتع عادة بعوائد هامشية

1) (Beck, T., A. Demirgüç-Kunt, and M. S. M. Peria. 2007. "Reaching out: Access to and Use of Banking Services across Countries". *Journal of Financial Economics* Asian Development Bank 85:234-66.

2) (Park, J. 2010. Projection of Long-term TFP Growth for 12 Asian Economies. Asian Development Bank, Manila. Mimeo, Asian Development Bank P.77.

أعلى لرأس المال. تعكس الأهمية النسبية العالية لوظيفة تعبئة المدخرات للنظم المالية عند مستويات الدخل المنخفض الأهمية النسبية العالية لتراكم رأس المال الكمي في المراحل المبكرة من عملية النمو⁽¹⁾.

خامسا:- يمكن للأدوات المالية والوسطاء والأسواق تحفيز التخصص والابتكار والنمو عن طريق خفض تكاليف المعاملات: يؤدي الانتقال من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي إلى قفزة نوعية في الكفاءة والرفاهية نتيجة للوظائف الأساسية الثلاث للمال وهي وسيلة الدفع ووحدة الحساب والتخزين. ومن خلال تقليل تكاليف المعاملات للتبادل والنشاط الاقتصادي، تمكن الأموال العمال من التخصص في أنشطة محددة. ويؤدي التخصص الأكبر بدوره إلى تحسين قدرة العمال على إنشاء تقنيات ومنتجات جديدة. النتيجة النهائية لزيادة التخصص والابتكار هي النمو الاقتصادي الأسرع. لا يتوقف الانخفاض في تكاليف المعاملات عند إدخال الأموال ولكنه سيستمر طالما هناك ابتكار مالي. وبطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي ليست سوى مثالين على الابتكار المالي الذي خفض تكاليف المعاملات⁽²⁾.

الابتكار المالي الذي يقلل من تكلفة التبادل والنشاط الاقتصادي سيحفز المزيد من التخصص والابتكار ومن ثم يساهم في النمو. في حالة البلدان النامية، بما في ذلك آسيا النامية، يعد استقرار النظام المالي أو عدم وجوده قناة أخرى تؤثر التنمية المالية من خلالها على النمو. يتميز النظام المالي السليم بمؤسسات مالية سليمة

1) (Park, J. 2010. Projection of Long-term TFP Growth for 12 Asian Economies. Asian Development Bank, op. cit., P.115

2) (Ibid, P.116.

المطلب الثالث

دور البنوك المركزية في تعزيز مؤشرات التنمية المالية المحفزة للنمو الاقتصادي

يمارس البنك المركزي دوره في التأثير في مؤشرات التنمية المالية التي ينتقل اثرها المباشر وغير المباشر الى الناتج والنمو الاقتصادي، من خلال اداء البنك لوظائفه الأساسية المشار لها في موضع سابق من البحث، وتتضح معالم هذا التأثير من خلال العلاقة بين وظائف وخصائص البنك المركزي ومتغيرات التنمية المالية الأساسية وكالتالي:

أولاً: تأثير البنك المركزي في النمو من خلال العمق المالي

يؤثر البنك المركزي في العمق المالي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية وخصائص البنك المركزي ودوره في التطوير المؤسسي التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في مستويات العمق المالي من خلال التأثير على عرض النقد بمعناه الواسع M2، وكذلك التأثير على حجم الائتمان في القطاع المصرفي، إضافة الى تأثير تطوير البنك المركزي لنظام المدفوعات والشمول المالي، والبنى التحتية للقطاع المصرفي، الاطر التشريعية، وسياسات الاستقرار المالي، التي تنعكس بشكل شامل على، مستويات العمق المالي في القطاع المالي من خلال عناصر هذا المؤشر الأساسية المتمثلة، بعرض النقد بالمعنى الواسع، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وإجمالي الودائع، وحجم ائتمان القطاع الخاص، إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع الخاص وإجمالي القاعدة الرأسمالية.

ومن جوانب قنوات تأثير وظائف البنك المركزي في العمق المالي هو (1):

- (1) نسبة الاحتياطي النقدي: التي تحدد قدرة البنوك على الإقراض للتحكم في حجم السيولة، ويتم تغيير نسبة الاحتياطي النقدي بناءً على متطلبات السياسة النقدية؛ إذ أن تغيير هذه النسبة يؤثر على عرض النقد، فانخفاض نسبة الاحتياطي النقدي يؤدي لخلق فائض في احتياطات البنوك وتزداد قدرة البنوك على منح القروض ويزداد المعروض النقدي.
- (2) سعر إعادة الخصم: تتيح أداة سعر إعادة الخصم للبنوك المركزية إمكانية القيام بوظيفة المقرض الأخير، ويتم استخدام هذه الأداة للتأثير على قدرة البنوك على منح الائتمان من خلال التأثير في اسعار فائدة الإقراض تبعاً لرفع او خفض سعر إعادة الخصم وبالعلاقة طردية.

(1) عبد الله الطراد، خالد امين اسماعيل ابراهيم ادارة العمليات المصرفية. مجلة الدولية الطبعة الأولى - دار وائل للنشر، عمان، 2009،

(3) عمليات السوق المفتوحة: فعند قيام البنك المركزي بشراء وبيع سندات من السوق الحرة للسندات، يترتب عليها زيادة حجم العملة في التداول في حالة الشراء؛ ومن ثم يتسع حجم القاعدة النقدية والعكس في عملية البيع في السوق المفتوحة للسندات.

(4) الأدوات الكيفية: وهي أدوات التدخل المباشر مثل إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، أو فرض سقوف ائتمانية على شكل نسب على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية ومن ثم التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية من ثم التأثير على حجم الائتمان، أو توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، لها دور أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي.

وللتأثير في حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص تعمل هذه الأدوات على ضبط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، من خلال توجيه البنوك العاملة بالضوابط التي تحكم الأنواع المختلفة من القروض، مثل القروض بضمان البضائع أو القروض بضمان الأوراق التجارية أو القروض بضمان أوراق مالية، المشروطة بضمانات وافية.

ثانياً: تأثير البنك المركزي في النمو من خلال السيولة المصرفية

ينذر ارتفاع السيولة المصرفية السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي بخطر استخدام هذه السيولة للتوسع في منح القروض مما يجعل الاقتصاد معرضاً للضغوط التضخمية فتلجأ السلطات النقدية إلى استخدام أدواتها غير المباشرة للتأثير على كمية الائتمان أي مقدار الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى الجهاز المصرفي وتتمثل تلك الأدوات في سعر أعاده الخصم وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني وأدواتها المباشرة للتأثير على نوعية القروض كالاقناع الادبي أو المعنوي وتؤثر السيولة المحلية على عرض النقد الواسع تأثيراً مباشراً والتضخم فارتفاع مستويات السيولة المحلية تؤدي إلى خفض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستويات الاسعار مما يولد التضخم.⁽¹⁾

كما يمكن للبنك المركزي من خلال التأثير في عرض النقد تحفيز النمو، من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية، تؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة ومع سيادة حالة التفاؤل يزداد الاستثمار، مما يولد زيادة مضاعفة في الدخل الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الطلب الكلي الذي سيشكل حافزاً في زيادة الناتج الكلي، ويحدث عكس ذلك حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة نقدية إنكماشية،

(1) عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص230.

وهكذا تتضح العلاقة الطردية بين العرض النقدي والنتاج المحلي، إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغيير عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي إجمالي⁽¹⁾.

ثالثاً: تأثير البنك المركزي في النمو من خلال الكفاءة المالية

تقوم البنوك المركزية بدور أساسي في تنمية كفاءة القطاع المالي، من خلال عدة قنوات تؤثر في النمو من أهمها⁽²⁾:

(1) تطوير التشريعات والنظم واللوائح التي تحسن مستوى قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد المالية، وادخال الابتكارات المالية لتحسين جودة الخدمات المالية، التي تحسن من مستوى الوساطة المالية، وتدنية كلف العمليات المالية، وتقليل تكاليف المعلومات وتسهيل تنفيذ العمليات المالية، وهذا ما يدعم قدرة النظام المالي على توليد الادخار، وتمويل الاستثمارات بكلف اقل وجودة اعلى وبالتالي تعزيز مستوى الناتج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

(2) توفير المتطلبات التنظيمية والتوجيهية المناسبة لجعل صافي هامش الفائدة في القطاع المصرفي يتناسب مع النمو الاقتصادي وخصوصاً في ظل الانفتاح المالي، فقد تضع البنوك المركزية حدود قصوى لاسعار الفائدة وفق معطيات حاجات الإقراض لأغراض التنمية والنمو، ومراقبة هامش الربحية لتكون مناسبة للنمو والاستقرار المالي، او قد يتم ربط تغيير سعر الفائدة بالتغير في سعر الإيداع لدى البنك المركزي، وكذلك سعر الإقراض والخصم، كإحدى أدوات السياسة وفقاً لمقتضيات النصوص التنظيمية، إضافة الى تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي من حيث الترخيص المدروس للبنوك التجارية الجديدة بشكل مدروس ويأخذ بالاهتمام تخفيض حجم التركيز في القطاع المصرفي نظراً لانعكاس ذلك على ارتفاع صافي هامش الفائدة، مع قيام المصارف المركزية ببحث البنوك على الاستمرار بتحسين كفاءتها التشغيلية وبشكل يعزز من مساهمتها في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، كذلك تأخذ البنوك المركزية دورها في المراقبة على البنوك لتسعير منتجاتها بشكل غير مبالغ فيه وبما يتناسب مع الكلف والنفقات الحقيقية، إضافة الى قيام البنوك المركزية بالتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية، لتقييم المخاطر النظامية واثرها كفاءة النظام المالي والنمو الاقتصادي.

(1) عبدالحسين جليل ألعالي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2008، السنة 9، العدد 1، ص 192-238.

(2) رامي يوسف عبيد، العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي: الامارات. 220، ص 18-23.

(3) دعم البنوك المركزية لمؤشر قوة الحقوق القانونية من خلال اصلاح تنموي لمجموعة القوانين والأنظمة التي تدعم وجود تأثير إطار قانوني للمعاملات المضمونة ، وبأستمرار يتم تقييم القوانين والتعديلات الجديدة لمعرفة ما إذا كانت تسهل الحصول على الائتمان من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والسماح لأكبر قدر من المرونة في اختيار الأصول التي يمكن إستخدامها كضمان.

(4) تعمل البنوك المركزية على دعم المساواة واعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة او الهشة ومن ثم تعزيز الطلب الاستهلاكي والذي ينعكس على النمو الاقتصادي، من خلال عدة قنوات تعطي بدائل مختلفة لتنفيذ هذه السياسة ومنها، قاعدة تايلور المعززة لتخفيض اسعار الفائدة لمواجهة صدمات الانتاجية، بما يحفز النمو.

رابعاً: تأثير البنك المركزي في النمو من خلال الوصول المالي

تؤدي البنوك المركزية دوراً مهماً في تعزيز الوصول المالي وذلك من خلال وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها الموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الإلكترونية والعمليات المالية الأخرى مع ابراز اهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع وتحفيز القطاع المالي خاصة البنوك على نشر الثقافة المالية، عبر تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي للعنصر البشري (تطوير العنصر البشري)، كما ان قيام البنوك المركزية بتصميم وبناء انظمة الدفع والتحويل الإلكترونية يضمن وصول الخدمات المالية الى طالبيها والقيام بتحويل الاموال والتزامات، بشكل افضل وبتكاليف اقل⁽¹⁾.

تعمل البنوك المركزية استحداث دائرة خاصة لحماية المستهلك المالي تتولى اعداد خطة لحماية المستهلك المالي تتفق مع القواعد والمعايير الدولية وتنسم بالعدالة والشفافية باستخدام آليات تضمن حصول الزبائن كافة على حقوقهم.

ويمكن النظر الى دور البنوك المركزية في التنمية المالية المعززة للنمو من خلال خصائص البنوك المركزية وسياساتها النقدية⁽²⁾.

(1) افتخار محمد مناحي الرفيعي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، بغداد، المجلد2، العدد2، 2022، ص42-45.

(2) (Dreher, A., Sturm, J. E., & Haan, J. (2010). When is a central bank governor replaced? Evidence based on a new data set. inthe United States Journal of Macroeconomics, 32, 766e781.

واهم خصائص البنوك المركزية المؤثرة في التنمية المالية هي:

1- استقلالية البنك المركزي

تعني استقلالية البنك المركزي أن البنك المركزي لا ينبغي أن يخضع لضغوط الحكومة لتمويل عجزه، وان المكون الأول لاستقلال البنك المركزي هو البعد السياسي، والذي يشمل عدم تأثير الحكومة على قرارات البنك المركزي وتنظيمه المؤسسي، بما في ذلك ترشيح وتغيير السلطة التنفيذية، ومدة ولاية المحافظ. البنك المركزي وطبيعة مسؤولياته، والمكون الثاني هو البعد الاقتصادي، والذي يتضمن الاختيار الحر للأهداف والإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي ورفض تمويل عجز الموازنة الحكومية عن طريق خلق النقود⁽¹⁾.

تشمل المتغيرات المتعلقة بالبنك المركزي تدابير البنك المركزي، والتي تتمثل بشكل أساسي في: الاستقلال الحقيقي للبنك المركزي، والاستقلال القانوني للبنك المركزي، وشفافية البنك المركزي، ونظام سعر الصرف، واستهداف التضخم، وسعر الفائدة، ومستوى أصول البنك المركزي ومستوى الدين العام. من بين المؤسسات والترتيبات النقدية، تم إيلاء اهتمام كبير لكيفية تأثير درجة استقلالية البنك المركزي (CBI) على درجة التطور المالي. تعد الأدبيات أن هناك نوعين رئيسيين من (CBI)، الاستقلال القانوني للبنك المركزي والاستقلال الحقيقي للبنك المركزي. الاعتماد القانوني للبنك المركزي يعني أن البنك المركزي لا ينبغي أن يكون تحت ضغط الحكومة لتمويل عجزه، لذا فإن هذا النوع من الاستقلال يتعلق بالجانب التشريعي للعلاقة بين البنك المركزي والحكومة. يتم قياسه بشكل أساسي بواسطة مؤشر (1992) Cukierman، والذي يتميز بحقيقة أنه أكثر اكتمالاً وأكثر دقة في تقييم درجة الاستقلال. يتم الحصول على الاستقلال الحقيقي للبنك المركزي. وبمعنى آخر، كلما طالت مدة التفويض، قل الضغط السياسي، (والتي تتميز بأنها الحصول على الاستقلال الحقيقي⁽²⁾).

2- شفافية البنك المركزي

يعرّف البنك المركزي الأوروبي الشفافية على أنها حقيقة أن البنك المركزي يزود الوكلاء الاقتصاديين والأسواق بمعلومات حول إستراتيجيته وتحليلاته وقراراته السياسية بالإضافة إلى

1(Escolano, C., Aguilar, M., & Minguez, J. (2011). EEG-based upper alpha neurofeedback training improves working memory performance. In International conference of the IEEE engineering in medicine and biology society (EMBC), (Boston, MA:) (pp. 2327e2330).

2(Escolano, C., Aguilar, M., & Minguez, J. (2011). EEG-based upper alpha neurofeedback training improves working memory performance, op. cit., (pp. 2327e2330).

إجراءاته، بشكل واضح وفي الوقت المناسب باستخدام اتصالات جيدة تعزز الشفافية. وهذا الأخير بدوره يحسن كفاءة السياسة النقدية ويعزز مصداقية البنك المركزي ويقلل من عدم تناسق المعلومات بين البنك المركزي والقطاع الخاص وتعني شفافية البنك المركزي أن البنك المركزي يوفر إلى الوكلاء الاقتصاديون والأسواق، بشكل مفتوح وواضح وفي الوقت المناسب، جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة باستراتيجيته وتحليلاته وقراراته المتعلقة بالسياسة النقدية بالإضافة إلى إجراءاته، مما يقلل من عدم تناسق المعلومات بين البنك المركزي(1).

3:- سعر الصرف

هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين مرونة سعر الصرف وهيكل الميزانيات العمومية، ولا سيما انتشار عدم تطابق العملات. قد يشجع سعر الصرف الأكثر مرونة على الحد من عدم تطابق العملات والاقتراض غير المحمي، من خلال زيادة الوعي بالمخاطر المالية. يعتمد مدى الحد من عدم تطابق العملات على ما إذا كان بإمكان الشركات والحكومات التحوط من مخاطر العملات، مما يوفر دورًا مهمًا لتطوير أسواق المشتقات. ومن ناحية أخرى، تعتمد درجة مرونة معدل التغيير أيضًا على عدم التطابق الأولي، "في ظل وجود تفاوت كبير في أسعار العملات، وخاصة في ظل مجموعة الالتزامات، قد يحجم صانعو السياسات عن السماح بقدر كبير من المرونة في سعر الصرف. أخيرًا، يمكن للسلطات استخدام صافي الأصول الأجنبية الكبيرة في شكل احتياطي نقدي اجنبي للحد من تقلبات أسعار الصرف(2).

4:- استهداف التضخم

أن استهداف التضخم (IT) يجعل استقرار الأسعار هو الهدف الرئيس للسياسة. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن معظم تجارب تكنولوجيا المعلومات كانت ناجحة في الحد من التضخم حيث أن معدلات التضخم المرتفعة تؤثر بشكل سلبي على التطورات في النظام المالي، وتؤدي إلى تفاقم الخلافات في سوق الائتمان، وفي نهاية المطاف، تجعل المؤسسات المالية غير فعالة في تخصيص الموارد للنمو. (يمثل معدل الفائدة معدل القروض الذي يمثل ف البنوك، والذي يتوافق عادة مع احتياجات التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل للقطاع الخاص. عادة ما يتم التمييز بين هذا المعدل

1) (Calvo, G., & Reinhart., Fear of floating. The Quarterly Journal of Economics, C. Anadolu University, (2002). 117, 375e408.

2) (Fiser, R., & Horvath, R. (central bank communication and exchange rate volatility: A GARCH analysis, macroeconomics Kharagpur, India and finance in emerging market. Economiecs, 2010). 3(1), 25e31.

وفقاً للملاءة المالية للمقترضين وأهداف التمويل. تختلف الشروط والأحكام المرفقة لهذه المعدلات من بلد إلى آخر، حيث يتم تحديدها من قبل البنوك المركزية (1).

5-: معدلات الفائدة

أن معدلات الفائدة الحقيقية الإيجابية، الناتجة عن التحرير المالي، تؤدي بشكل جيد إلى التطور المالي، وان أصول البنك المركزي هي نسبة إجمالي الأصول التي يحتفظ بها البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد المقابل. هنالك العديد من البنوك المركزية لديها أصول كثيره تمكنها من تمويل النظام المالي عندما يحتاج إلى أموال وهذا من شأنه تحسين مستوى التنمية المالية ويقاس الدين العام بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي يتم تحديدها من خلال إضافة نسبة اثنين وهي نسبة الدين المتراكم إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق، وخصمها بنسبة الفائدة ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. العام الحالي. التأثير السلبي للدين العام على التنمية المالية من خلال تأثير المزاخمة (2).

6-: الدين العام

دور الدين العام ويمكن مناقشة التنمية المالية من وجهة نظر "الأصول الجيدة و"البنك الغير فعال". ليخدم الدين العام كضمانات للمودعين ويوفر معياراً للقطاع الخاص في دعم التنمية المالية. ومع ذلك، فإن زيادة الدين العام الذي يحتفظ بها القطاع المصرفي قد تكون أمراً بالغ الأهمية للتنمية المالية، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يحد من توفر الائتمان المصرفي للقطاع الخاص ويبحث أيضاً في العلاقة بين الدين العام والتنمية المالية ويوجد علاقة إيجابية بين تطور سوق الدين المحلي والتنمية المالية (3).

1(Wolde-Rufael, Y. (2009), "Re-examining the financial development and economic growth nexus in Kenya", *Economic Modelling*, Kharagpur, India1 Vol. 26 No. 6, pp. 1140-1146.

2(FMI.. Pourquoi cibler l'inflation?. l'ABC de l' economie, Finances & D eveloppemen(2003), P.53.

3(Boyd, J.H., & Smith, B.D. (1998). Capital market imperfections in a mon-etary growth model. *Economic Theory*, 11, 241e273.

الفصل الثاني

دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية
المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

المبحث الأول

دور بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تعزيز تأثير
التنمية المالية في النمو الاقتصادي

المبحث الثاني

دور البنك المركزي الإماراتي في تعزيز تأثير التنمية
المالية في النمو الاقتصادي

المبحث الثالث

دور البنك المركزي العراقي في تعزيز تأثير التنمية
المالية في النمو الاقتصادي

الفصل الثاني

دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

يتناول هذا الفصل تحليل واقع دور البنوك المركزية في بلدان العينة لتعزيز التنمية المالية في النمو الاقتصادي، اذ تم تحليل الواقع والمؤشرات والبيانات وفق المنهج الإحصائي وبأسلوب التحليل الوصفي، للوصول الى طبيعة تطور هذه التجارب واتجاه تطور العلاقة بين دور البنك المركزي في تعزيز التنمية المالية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي وتم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث وكالاتي:

المبحث الأول

دور بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي المطلب الأول

نبذه مختصره عن واقع البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية
بنك الاحتياطي الفيدرالي هو البنك المركزي والسلطة النقدية العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، تأسس في 23 ديسمبر 1913 نتيجة الاستجابة لعدة هزات اقتصادية اصابت البلاد آنذاك والذي اشترط قيام نظام إقليمي من بنوك الاحتياطي⁽¹⁾ ويمثل نهج الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بالبنوك المركزية، اذ أنشئ قانون الاحتياطي الفيدرالي عام 1913 نظام الاحتياطي الفيدرالي بوصفه البنك المركزي للولايات المتحدة وهو "نظام" مصرفي مركزي يستند على ثلاث ركائز هي: 1-مجلس إدارة مركزي، 2-هيكل تشغيل لامركزي من 12 بنكًا احتياطيًا⁽²⁾، 3-وتوليفة من الخصائص العامة والخاصة ويؤدي النظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خمس وظائف اساسية هي⁽³⁾:

اولا:-- ادارة السياسة النقدية للدولة لتعزيز التشغيل، والاستقرار السعري، والمحافظة على معدلات الفائدة طويلة الأجل المعتدلة في الاقتصاد الأمريكي.
ثانيا: تعزيز الاستقرار المالي والسيطرة على المخاطر النظامية.

(1) Matt Taibbi. Rolling Stone, "The Great American Bubble Machine", (2009 July 13) P:6.

(2) <https://www.federalreserve.gov/aboutthefed/structure-federal-reserve-system.htm>.

(3) Peter Howells, The US Fed and the Bank of England: Ownership, structure and 'independence', University of the West of England, Bristol, UK, Economics Working Paper Series, 2013, p7-14.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

ثالثاً:- تعزيز سلامة المؤسسات المالية الفردية ومراقبة تأثيرها على النظام المالي.

رابعاً:- تعزيز سلامة وكفاءة نظام الدفع والتسوية عبر الخدمات المقدمة إلى الصناعة المصرفية والحكومة التي تسهل المعاملات والمدفوعات بالدولار الأمريكي.

خامساً:- تعزيز حماية المستهلك وتنمية المجتمع.

ولتسهيل مهمة النظام الاحتياطي الأمريكي الاقتصادية والإدارية تم تقسيم الولايات المتحدة على 12 إقليمًا اقتصاديًا، وأنشئ لكل إقليم بنك احتياطي فيدرالي يقوم بوظائف البنك المركزي في منطقته ويتكون رأسماله من مساهمة البنوك التجارية الأعضاء بما يعادل 6% من رأسمال البنك التجاري واحتياطياته⁽¹⁾. ورغم ذلك فإنه البنوك الاحتياطي الفيدرالي تعتبر من الناحية الإدارية مؤسسات شبه حكومية تعمل للصالح العام ولاستهداف تحقيق الأرباح، ويقوم كل بنك من بنوك الاحتياطي الفيدرالي بوظائف البنك المركزي في منطقته وبالخصوص فهو يتمتع بسلطات واسعة في الرقابة على الائتمان المصرفي، من خلال سياسة تغيير نسب الاحتياطي وسياسة سعر إعادة الخصم إضافة إلى سياسة السوق المفتوحة التي شكلت لها لجنة على المستوى القومي يحتل البنك الفيدرالي مكانة مهمة بوصفه المسؤول الأول عن السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية واستقرار⁽²⁾، وهو البنك المركزي الأول والوحيد التابع للولايات المتحدة الأمريكية والذي يسيطر على العملة وسعر صرفها بالإضافة إلى طباعة النقود والتحكم في معدلات الفائدة المدينة والدائنة إذ تلجأ له البنوك العاملة من أجل اقراضها أثناء حدوث الازمات المالية التي اصابتها في عام 2008 وذلك عن طريق تطبيق ادوات السياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة في التيسير الكمي ومعدلات الفائدة الصفرية⁽³⁾.

(1) "Monetary Policy Implementation", www.newyorkfed.org, Federal Reserve Bank of New York, 2022 اطلع عليه بتاريخ 04 مارس

(2) Treasury Bulletin (December 2020): Ownership of Federal Securities محفوظة على 2022-09-01 موقع واي باك مشين

(3) "About the Fed." New York Federal Reserve Web page. Footnote upgraded/confirmed 2010-03-30. محفوظة على موقع واي باك مشين 2022-09-01 نسخة محفوظة 30

المطلب الثاني

تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة للمدة (2004-2020)

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

من بيانات الجدول (1) يمكن تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 وللمدة (2004-2020)، اذ يتضح زياده الناتج المحلي الإجمالي من (14169373.20) مليون دولار في عام 2004 الى (14620060.29) مليون دولار في عام 2005 بمعدل نمو 3.18% وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الخزينة الأمريكية⁽¹⁾. في حين تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 (14906402.67) مليون دولار بمعدل 2.09% وكذلك تراجع في عام 2009 الى (14654679.34) مليون دولار وبمعدل 1.69% وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري وانعكاساتها السلبية على القطاعات الاقتصادية الأمريكية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 الى (16778565.38) مليون دولار بمعدل نمو 3.93% وذلك بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وجذب رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار داخل الولايات المتحدة الأمريكية مما ادى الى انتعاش الاقتصاد الأمريكي.⁽²⁾

في حين سجل عام 2020 تراجع الناتج المحلي الإجمالي الى (17638247.68) وذلك بسبب جائحة كورونا التي ادت الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد العالمي اما معدل النمو المركب فكان النمو المركب (2020-2004) 1.30% وذلك يبين على ان الاقتصاد الأمريكي حقق معدل نمو موجب ولكنه منخفض نسبيا مما يدل على الاداء المتواضع للاقتصاد الأمريكي في هذه المدة.

ثانياً: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول (1) تطور نصيب الفرد بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2020) اذ يتضح زيادة متوسط نصيب دخل الفرد من 51% مليون دولار في عام 2004 الى 53% مليون دولار في عام 2005 بمعدل نمو 3.92% وذلك بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي في تلك المدة. في حين شهد عام 2009 تراجع متوسط نصيب الفرد الى 0.052 مليون دولار وبمعدل 3.7% وذلك بسبب الأزمة العالمية في تلك المدة التي ضربت الاقتصاد

1(Emmanuel Sales, Quelle sortie pour les politiques d'assouplissement Quantitatif?, Financière de la cité, 15 novembre 2015, P5.

2(Michel Dupuy, « les effets des politiques de Quantitative Easing sur le taux de change: les enseignements de l'expérience américaine », LAREFI Working Paper N°2013-02, Université Montesquieu-Bordeaux IV, JANVIER 2013 ? P: 9-13.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

الأمريكي ومن ثم انتقلت الى بقية الاقتصادات، حسب طبيعة الارتباط بالاقتصاد الأمريكي، كما شهد عام 2018 زيادة متوسط نصيب الفرد بمقدار 60% بمعدل نمو 3.45% وذلك بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات منخفضة.

في حين تراجع متوسط الفرد في عام 2020 الى 0.059 مليون دولار وبمعدل 3.23% وذلك بسبب جائحة كورونا التي انعكست اثارها سلبا على الاقتصاد العالمي.

وكان معدل النمو المركب خلال المدة (2004-2020) 0.86% وهو معدل منخفض يعكس الاداء المتواضع للاقتصاد الأمريكي وأثره على حصة الفرد من الناتج وهو من المؤشرات المهمة في تقييم الاداء العام للاقتصاد وكذلك بالنسبة لمؤشرات التنمية المالية التي تشكل بيانات الناتج قيم المقام في النسب التي تمثل اهم مؤشراتها من العمق المالي.

جدول (1) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الثابتة 2010=100

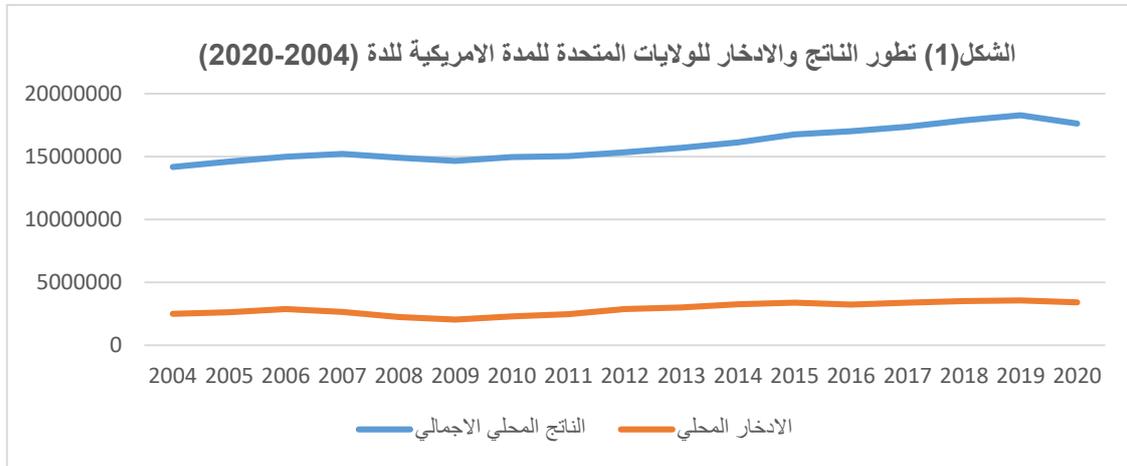
للمدة 2004-2020 (مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %	نصيب الفرد	معدل النمو %	الادخار المحلي	معدل النمو %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2004	14169373.20		0.051		2495820.15			5.53
2005	14620060.29	3.18	0.053	3.92	2633481.46	3.92	3.38	5.08
2006	14987439.70	2.51	0.054	1.89	2863282.86	1.89	3.23	4.62
2007	15225191.92	1.59	0.054	0.00	2644933.22	0.00	2.86	4.62
2008	14906402.67	-2.09	0.054	0.00	2246703.46	0.00	-15.06	5.78
2009	14654679.34	-1.69	0.052	-3.70	2033870.31	-3.70	-9.47	9.25
2010	14964372.00	2.11	0.053	1.92	2301936.00	1.92	13.18	9.63
2011	15042580.46	0.52	0.053	0.00	2458897.83	0.00	6.82	8.95
2012	15342122.51	1.99	0.054	1.89	2870521.37	1.89	16.74	8.07
2013	15710266.94	2.40	0.055	1.85	2998917.07	1.85	4.47	7.37
2014	16143652.67	2.76	0.056	1.82	3263127.01	1.82	8.81	6.17
2015	16778565.38	3.93	0.057	1.79	3390624.66	1.79	3.91	5.28
2016	17030140.54	1.50	0.057	0.00	3226118.83	0.00	-4.85	4.87
2017	17383898.93	2.08	0.058	1.75	3393313.47	1.75	5.18	4.36
2018	17898455.13	2.96	0.060	3.45	3514598.82	3.45	3.57	3.90
2019	18279935.78	2.13	0.061	1.67	3563607.68	1.67	1.39	3.67
2020	17638247.68	-3.51	0.059	-3.28	3397818.87	-3.28	-4.65	8.05
السنوات	معدل النمو المركب %							
2009-2004		0.56		0.32			-3.35	
2015-2010		1.93		1.22			6.67	
2020-2016		0.70		0.69			1.04	
2020-2004		1.30		0.86			1.83	

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ثالثاً: الادخار المحلي

يتضح من الجدول (1) زيادة الادخار المحلي في اول المدة اذ سجل في عام 2006 2863282.86 مليون دولار وبمعدل نمو 8.73% وذلك بسبب زيادة الناتج في حين تراجع النمو لعامين 2008 و 2009 بمعدل 15.06% و 9.47% على التوالي بسبب الأزمة المالية. وشهد عام 2012 اعلى معدل نمو للادخار المحلي 16.74% بسبب زيادة الناتج وشهد عام 2020 انخفاض الادخار بمعدل 4.65% بسبب انعكاس اثر جائحة كورونا، وكان معدل النمو المركب للمدة (2004-2020) 1.83%. ويعتبر معدل نمو موجب ويؤشر تطور ايجابي ومهم في معدل الادخار ويؤشر قدرة الاقتصاد الأمريكي على توليد الادخار رغم تذبذب الناتج للولايات المتحدة الأمريكية.



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يوضح الشكل البياني (1) اتجاه متغيرين الناتج المحلي الاجمالي والادخار المحلي اذ يتضح استقرار المتغيرين بشكل تصاعدي نسبيا مما يعني الترابط بين تغيرات الناتج والادخار في ظل الثبات النسبي في اسلوب توزيع الناتج وحسب طبيعة النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: التضخم:-

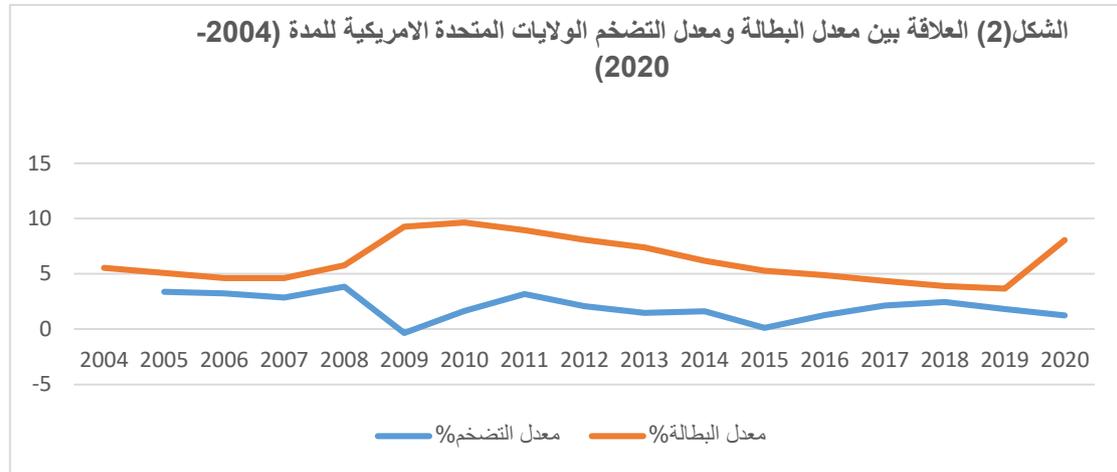
يتضح من الجدول (1) استقرار معدلات التضخم لأغلب سنوات البحث، اذ انها سجلت اعلى معدل في عام 2008 ويبلغ 3.84% وهذا يعكس اثر الازمة المالية العالمية، التي ادت الى ارتفاع الطلب العالمي، مما انعكس على ارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلك بسبب تزايد الطلب وفائض العرض، في حين سجل التضخم ادنى معدل في عام 2009 بمقدار (-0.35%) وذلك يعود الى تبني السلطات الأمريكية خطط لإنقاذ النظام المالي من التضخم المفرط حيث استخدم البنك

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

الفيدرالي الأمريكي مجموعة من الأدوات النقدية الغير مباشرة (التيسير الكمي ومعدلات الفائدة المنخفضة).⁽¹⁾

خامسا: البطالة:-

يتضح من الجدول (1) ان اعلى معدل للبطالة سجل في عامين 2009 و2010 9.25% على التوالي وذلك بسبب تسريح عدد من العاملين بعد الازمة العالمية، في حين شهد اقل معدل للبطالة في عام 2019 3.67%. وذلك بسبب تمسك البنك الفيدرالي الأمريكي بالأدوات النقدية غير المباشرة لدعم الاقتصاد الأمريكي، وخفض معدلات الفائدة مما يعكس مستويات التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التفاوت في معدلات النمو المتذبذبة بسبب الازمات الاقتصادية، لاسيما الازمة المالية وهو ما يظهر اهمية التنمية المالية للنمو الاقتصادي.⁽²⁾



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يوضح الشكل البياني (2) الاتجاه العكسي لمتغيري البطالة والتضخم وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حول التبادل بين التضخم والبطالة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية .

سادسا: ميزان المدفوعات:

يتضح من الجدول (2) ان ميزان المدفوعات طيلة سنوات البحث يحقق عجزا وذلك بسبب زيادة الالتزامات تجاه العالم الخارجي مقارنة بالحقوق المتحققة مما يدفع الحكومة الأمريكية الى زيادة كمية الدولار من خلال طبع العملة النقدية بدون غطاء نقدي، وهو ما ينعكس على عرض

(1) Chris Brghtman, Whats up? quantitative easing and inflation, Research Affiliates Advisor perspectives, 2015, p1.

(2) Lance Vought, the effect of quantitative easing on long term interest rate, Eastern Michigan university honor college.2011, p1.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

النقد ومؤشرات التنمية المالية وتأثيرها على النمو الاقتصادي وهي احد خصوصيات اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

يتضح من الجدول ان اعلى نسبة لصادفي ميزان المدفوعات الى الناتج في عام 2006 وكان (-5.51%) واقل نسبه كانت في عام 2016 وكانت (-2.57%) مما يدل على ان الاستقرار الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية شهد تذبذب نسبي يشير الى طبيعة هذا المؤشر واثره السلبي على العلاقة بين التنمية المالية والنمو.
سابعاً: الموازنة العامة:

يتضح من الجدول (2) ان الموازنة العامة حققت عجز طيلة مدة البحث وكانت اكبر قيمة عجز تحققت للمدة (2008-2012) ويمكن تفسير زيادة النفقات على الايرادات هو لانتشال الاقتصاد من ازمة الرهن العقاري واثاره السلبية على الاقتصاد الأمريكي⁽²⁾.

وكذلك في عام 2020 وبفعل جائحة كورونا سجلت اعلى نسبه للعجز الى الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب الاثار السلبية على الاقتصاد العالمي، ويشير مؤشر نسبة عجز الموازنة الى الناتج الى طبيعة الاستقرار الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية واهم المؤشرات عن المالية العامة ذات التأثير المباشر على العلاقة بين التنمية المالية والنمو لارتباط تمويل العجز بمؤشرات التنمية المالية وتأثير ذلك على النمو.

يوضح الشكل البياني (3) الاستقرار النسبي لحالة ميزان المدفوعات في حين يتضح تذبذب حالة الموازنة العامة وهنا تبرز طبيعة ظاهرة العجز المزدوج في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على العلاقة بين التنمية المالية والنمو وهي احد الوظائف الهامة المؤثرة في قدرة البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي على تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو⁽³⁾.

(1) Mishkin, Frédérique, Global Financial Instability, Framework, événements, Issues, Journal of Economic Perspectives, vol.13, April 2009, pp.66.

(2) John.C Williams, Lessons from the financial crisis for unconventional monetary policy, Federal Reserve Bank, San Francisco, 2013, p2.

(3) Masahiro Kawai, Peter J.Morgan, Central Banking for Financial Stability in Asia, ADBI working paper series, august 2012, p337.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (2) تطور مؤشرات ميزان المدفوعات والموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الثابتة

2010=100 للفترة 2004-2020 (مليون دولار)

السنوات	صافي ميزان المدفوعات	معدل النمو %	الموازنة العامة	معدل النمو %	نسبة صافي ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي %	نسبة الموازنة العامة الى الناتج المحلي %
2004	-705105.62		-600356.34		-4.24	-4.98
2005	-800063.64	13.47	-448543.45	-25.29	-3.07	-5.47
2006	-825887.51	3.23	-304095.15	-32.20	-2.03	-5.51
2007	-747712.69	-9.47	-442444.08	45.50	-2.91	-4.91
2008	-721442.17	-3.51	-984418.83	122.50	-6.60	-4.84
2009	-401238.95	-44.38	-1930021.27	96.06	-13.17	-2.74
2010	-503078.00	25.38	-1643536.98	-14.84	-10.98	-3.36
2011	-537531.02	6.85	-1459581.58	-11.19	-9.70	-3.57
2012	-499436.85	-7.09	-1243018.77	-14.84	-8.10	-3.26
2013	-418248.78	-16.26	-714502.94	-42.52	-4.55	-2.66
2014	-445750.21	6.58	-653656.50	-8.52	-4.05	-2.76
2015	-452087.40	1.42	-592618.93	-9.34	-3.53	-2.69
2016	-437428.91	-3.24	-738426.89	24.60	-4.34	-2.57
2017	-456088.77	4.27	-804179.16	8.90	-4.63	-2.62
2018	-504477.25	10.61	-973496.97	21.05	-5.44	-2.82
2019	-491546.27	-2.56	-1047074.72	7.56	-5.73	-2.69
2020	-570074.98	15.98	-2556134.85	144.12	-14.49	-3.23
معدل النمو المركب %						السنوات
						2009-2004
						2015-2010
						2020-2016
						2020-2004

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)



المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

يوضح الشكل البياني (3) تذبذب مؤشر الموازنة العامة وصافي المدفوعات وذلك بسبب ظاهرة العجز المزيج

المطلب الثالث

تحليل تطور تكوين رأس المال الثابت

جدول (3) تكوين رأس المال للولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة 2004-2020
(مليون دولار)

السنوات	التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص	معدل النمو %	التكوين الرأسمالي في القطاع العام	معدل النمو %	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو %
2004	2628073.416		508178.19		3136251.61	
2005	2821683.787	7.37	532032.13	4.69	3353715.922	6.93
2006	2899513.25	2.76	553561.97	4.05	3453075.219	2.96
2007	2780208.224	-4.11	623774.28	12.68	3403982.501	-1.42
2008	2455742.354	-11.67	721970.02	15.74	3177712.376	-6.65
2009	1908832.198	-22.27	853291	18.19	2762123.193	-13.08
2010	2100800	10.06	650170.32	-23.80	2750970.32	-0.40
2011	2171287.321	3.36	657602.16	1.14	2828889.482	2.83
2012	2354415.954	8.43	649760.09	-1.19	3004176.049	6.20
2013	2478472.482	5.27	630743.17	-2.93	3109215.65	3.50
2014	2421547.895	-2.30	860003.18	36.35	3281551.073	5.54
2015	2516784.811	3.93	908218.87	5.61	3425003.68	4.37
2016	2554521.077	1.50	905752.38	-0.27	3460273.462	1.03
2017	2607584.843	2.08	968527.06	6.93	3576111.902	3.35
2018	2684768.27	2.96	1033258.8	6.68	3718027.093	3.97
2019	2741990.362	2.13	1089673.6	5.46	3831663.966	3.06
2020	2645737.152	-3.51	1124633.5	3.21	3770370.607	-1.60
السنوات	معدل النمو المركب %					
2009-2004		-5.19		9.02		-2.09
2015-2010		3.06		5.73		3.72
2020-2016		0.70		4.42		1.73
2020-2004		0.04		4.78		1.09

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

أولاً:- تكوين رأس المال في القطاع الخاص:

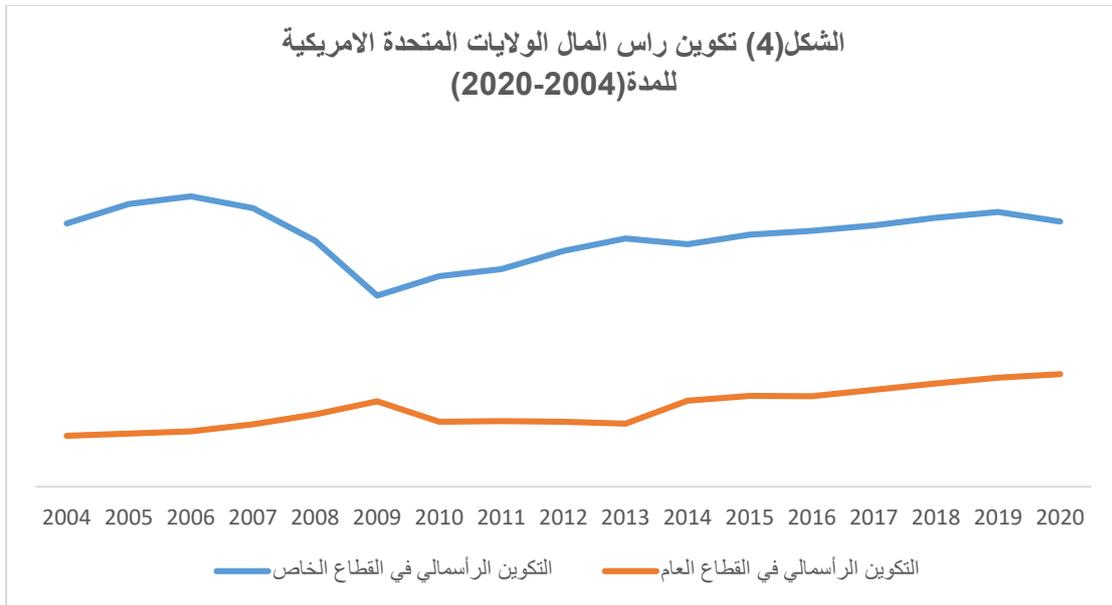
يوضح الجدول (3) ان ادنى معدل نمو لتكوين رأس المال في القطاع الخاص تحقق في عام 2009 وتراجع بمعدل (22.27%) وذلك بسبب ازمة الرهن العقاري في حين تحقق اعلى معدل لتكوين رأس المال في القطاع الخاص بمعدل (10.06) . فيما يوضح الجدول (4) ان اعلى نسبة مساهمة تكوين الرأسمالي للقطاع الخاص الى الناتج تحققت في عام 2006 وبنسبة

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

19.35% وهذا يعني ارتفاع مساهمة تكوين الرأسمالي للقطاع الخاص في الناتج. في حين اقل نسبه تحققت في عام 2009 بمعدل 13.03% وهذا يدل على تراجع مساهمة القطاع الخاص بالناتج⁽¹⁾.

ثانيا: - تكوين راس المال للقطاع العام

يوضح الجدول (3) اكبر معدل تراجع في عام 2010 وبمعدل 23.80% كما انه اعلى معدل نمو لتكوين راس المال في القطاع العام قد تحقق عام 2014 وبمعدل 36.35%. ويوضح الجدول (4) ان اقل نسبة مساهمه في تكوين راس المال كانت في عام 2004 بمعدل 3.59% و اعلى نسبه بمعدل 6.38% في عام 2020.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

يوضح الشكل البياني (4) اتجاه المتغيرين لتكوين راس المال في القطاع العام والخاص اذ يتضح استقرار المتغيرين بشكل متصاعد نسبيا.

(1) Loch Rayan Collins and others, Strategic quantitative easing: stimulating investment to rebalance the economy, new economic foundation, UK, 2013, p10.

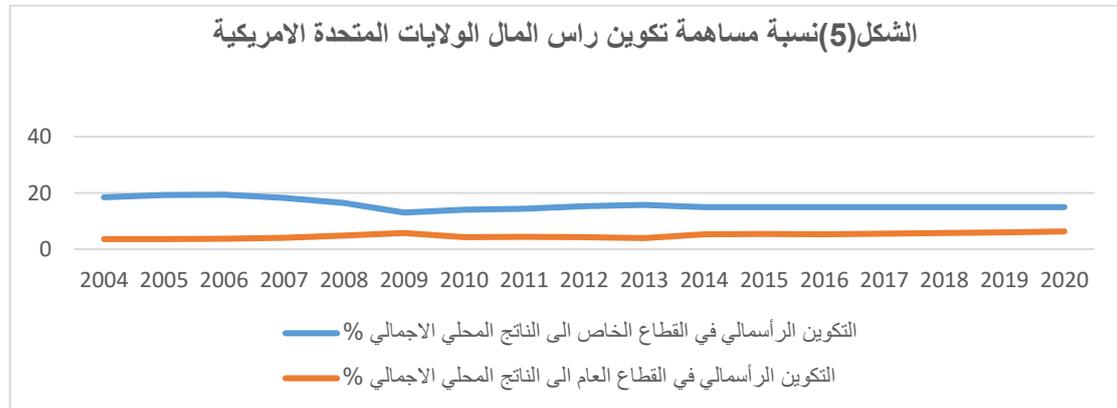
الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (4) تطور نسبة مساهمة تكوين رأس المال الى الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية للمدة

2020-2004

السنوات	التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %	التكوين الرأسمالي في القطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	18.55	3.59	22.13
2005	19.30	3.64	22.94
2006	19.35	3.69	23.04
2007	18.26	4.10	22.36
2008	16.47	4.84	21.32
2009	13.03	5.82	18.85
2010	14.04	4.34	18.38
2011	14.43	4.37	18.81
2012	15.35	4.24	19.58
2013	15.78	4.01	19.79
2014	15.00	5.33	20.33
2015	15.00	5.41	20.41
2016	15.00	5.32	20.32
2017	15.00	5.57	20.57
2018	15.00	5.77	20.77
2019	15.00	5.96	20.96
2020	15.00	6.38	21.38

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

يتضح من الشكل البياني (5) العلاقة الطردية بين تكوين رأس المال الخاص وتكوين رأس المال العام اذ يتجهان بنفس المستوى بالانخفاض والارتفاع النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وان تطور التكوين الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية كنسبه من الناتج يشير لأهمية النسبة الأكبر للقطاع الخاص في تكوين الناتج وبالتالي الاثر الأكبر للتنمية المالية على النمو وذلك لارتباط التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص وبتطوير مؤشرات التنمية المالية وتأثير على النمو من خلال التكوين الرأسمالي.

المطلب الرابع

تطور مؤشرات البنك المركزي (الاحتياطي الفدرالي الأمريكي) (حجم الاحتياطي وسعر الخصم وسعر الفائدة والاحتياطي الإلزامي)

أولاً: حجم الاحتياطي

يوضح الجدول (5) تراجع الاحتياطي من (219860.08) مليون دولار في عام 2004 الى (210204.49) مليون دولار في عام 2005 وبمعدل 4.39% وذلك بسبب انخفاض الإيرادات في القطاعات الاقتصادية وتراجع اسعار الفائدة في البنوك في حين ارتفع الاحتياطي في عام 2007 الى (291880.26) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي 22.05% وذلك بسبب نمو معدلات الفائدة النقدية في البنوك التجارية، وفي عام 2015 تراجع حجم الاحتياطي الى (353016.10) مليون دولار وبمعدل 11.77% وذلك لدعم السياسة النقدية التوسعية مما يولد زياده في عرض النقد لدى الجمهور والبنوك بسبب تبديل الاصول الثروة والاوراق المالية الى نقود سائله⁽¹⁾.

وارتفع في عام 2020 الى (529376.34) مليون دولار بمعدل 20.13%. وكان معدل النمو المركب للمدة (2020-2004) بمعدل 5.30%. ويشير حجم الاحتياطي النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية وما حققه من معدل نمو موجب الى قدرة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة الصدمات الخارجية ومن ثم فانه يصب في صالح تأثير التنمية على النمو.

ثانياً: سعر الخصم:

يوضح الجدول (5) ارتفاع سعر الخصم من 2.40% في 2004 الى 4.25% في عام 2005 ثم الى 6.02% في عام 2006 وذلك لمواجهة التضخم النقدي في الاقتصاد الأمريكي وكذلك التحكم في السيولة المالية النقدية.

في حين تراجع سعر الخصم الى اقل نسبة في عام 2009 اذ سجل 0.50% وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي وللخروج من الأزمة الاقتصادية التي حصلت عام 2008 المتمثلة بالرهن العقاري.

في حين ارتفع سعر الخصم من عام 2016 الى 2019 اذ سجل في عام 2019 (2.75%). وذلك تطبيقاً لسياسة البنك الفيدرالي الأمريكي لمواجهة موجة التضخم النقدي وتطبيق البرنامج الحكومي وانخفاض سعر الخصم في عام 2020 الى (0.58%) وذلك لمواجهة أزمة الركود التي انبثقت من جائحة كورونا ويمثل سعر الخصم في أمريكا احد اهم المتغيرات النقدية ذات التأثير

(1) S.Grammenos, La crise bancaire et l'emploi, centre de politique et économiques européenne ASBL, Bruxelles, 2008, pp:2,3

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

المباشر على دور التنمية المالية في تعزيز النمو من خلال دوره في تحقيق الاستقرار في النظام المالي وتأثير مؤشرات التنمية المالية على النمو⁽¹⁾.

ثالثا: سعر الفائدة:

تعد سعر الفائدة من اهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على التنمية المالية من خلال استخدام سعر فائدة الإقراض والإيداع.

1- **فائدة الإيداع:**- يوضح الجدول (5) ان اعلى معدل لفائدة الايداع تحقق في عام 2006 اذ سجل 5.25% وذلك لكبح جماح التضخم. في حين اقل معدل تحقق بالمدة (2008-2014) اذ سجل 0.13%⁽²⁾. كذلك في عام 2020 اذ تستهدف هذه السياسة تخفيض فائدة سعر الإيداع لتحفيز النشاط الاقتصادي في حالة الركود.

2- **فائدة الإقراض:**- يتضح من الجدول (5) الاتجاه التصاعدي لفائدة الإقراض من (2004-2007) اذ سجل عام 2007 (8.05%) فائدة الإقراض وذلك لكبح جماح التضخم في حين اخذت الاتجاه التنازلي من (2008 الى 2014) اذ سجلت في عام 2014 ادنى معدل (3.25%). تمثل تغيرات اسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية احد اهم المتغيرات ذات التأثير المباشر على مؤشرات التنمية المالية وتأثيرها على النمو من خلال تأثير سعر الفائدة على الإيداع والإقراض وعلى العلاقة بين الائتمان والنمو بالاتجاه الذي يستهدف السياسة النقدية⁽³⁾.

رابعا: الاحتياطي الإلزامي:-

يتضح من الجدول(5) ان اكبر معدل تراجع تحقق في عام 2006 اذ سجل 8.07% وان اعلى معدل نمو احتياطي الزامي تحقق في عام 2009 اذ سجل 37.10% يعد الاحتياطي الإلزامي في الولايات المتحدة الأمريكية اداة مهمة للسياسة النقدية للتأثير في حجم الائتمان لتعزيز النمو والمعروض النقدي للسيطرة على التضخم ومن خلال المضاعف النقدي، ويشير التذبذب

(1) John.C Williams, Lessons from the financial crisis for unconventional monetary policy, Federal Reserve Bank, San Francisco, 2013, p2.

(2) Dimitri O Lenderyov and Victor O Lenderyov, To the problem turbulence in quantitative easing transmission channel and transactions net workchannels at quantitative easing policy implementation by central banc, www.arxiv.org, 2013, p3

(3) Claudiu Tiberiu Albulscu, La Stabilité Du Secteur Financier En Roumanie Dans La Perspective De SonAdhésion à l'UEM, Thèse de Doctorat, Faculté des Sciences Economiques, Université de Poitiers, 2009, pp 93,94

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

في حجم الاحتياطي الإلزامي للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية الى التغيرات في حجم الودائع التي ادت الى تغير حجم الاحتياطي بالتناسب مع تغيرات نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبنمو مركب إجمالي موجب بلغ (7.29) مما يشير الى فاعلية اداة الاحتياطي الإلزامي في تعزيز التنمية المالية وهو ما ينعكس على النمو الاقتصادي من خلال مرونة عمل المضاعف النقدي وتأثيرها في تناسب عرض النقد والائتمان مع متطلبات النمو.

جدول (5) تطور حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الإلزامي للولايات المتحدة الأمريكية

للمدة 2004-2020 (مليون دولار)

السنوات	حجم الاحتياطي بالاسعار الثابتة 100=2010	معدل النمو %	سعر الخصم %	فائدة الايذاع %	فائدة الاقراض %	الاحتياطي الإلزامي بالاسعار الثابتة 100=2010	معدل النمو %
2004	219860.08		2.40	2.25	4.34	50903.27	
2005	210204.49	-4.39	4.25	4.25	6.19	49724.77	-2.32
2006	239144.10	13.77	6.02	5.25	7.96	45712.46	-8.07
2007	291880.26	22.05	5.79	4.25	8.05	43324.83	-5.22
2008	297797.93	2.03	2.17	0.13	5.09	45693.74	5.47
2009	410711.38	37.92	0.50	0.13	3.25	62643.90	37.10
2010	488928.51	19.04	0.73	0.13	3.25	66295.00	5.83
2011	520809.46	6.52	0.75	0.13	3.25	79960.82	20.61
2012	545363.80	4.71	0.75	0.13	3.25	98034.26	22.60
2013	419794.95	-23.02	0.75	0.13	3.25	110920.23	13.14
2014	400125.44	-4.69	0.75	0.13	3.25	126528.58	14.07
2015	353016.10	-11.77	0.77	0.38	3.26	137624.96	8.77
2016	368803.88	4.47	1.02	0.63	3.51	147148.18	6.92
2017	401427.92	8.85	1.63	1.38	4.10	160542.01	9.10
2018	390680.00	-2.68	2.46	2.38	4.90	165366.45	3.01
2019	440682.80	12.80	2.75	1.63	5.28	170265.82	2.96
2020	529376.34	20.13	0.58	0.13	3.54	168380.61	-1.11
السنوات	معدل النمو المركب %						
2009-2004		10.98					3.52
2015-2010		-5.28					12.95
2020-2016		7.50					2.73
2020-2004		5.30					7.29

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

المطلب الخامس

تطور مؤشرات التنمية المالية في الاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2020)

أولاً: الائتمان:

1- **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:** يوضح الجدول (6) نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (2005-2007) اذ سجل في عام 2007 (6.05%) في حين تراجع للمدة (2008-2011) اذ سجل اعلى معدل تراجع في عام 2009 بمعدل 11.49% كما سجل عام 2015 اعلى معدل نمو للائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمعدل 6.44%. وكان معدل النمو المركب (2004-2020) 1.41% ويتضح من الجدول (7) ان اعلى نسبة مساهمة للائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج الاجمالي هي كانت في عام 2008 وبنسبة 59.99%، في حين اقل نسبة كانت في عام 2013 وبنسبة 49.36%، وتمثل التطورات في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وبمعدل نمو مركب 1.41 الى تدني النمو الموجب لهذا المؤشر واستقرار تأثيره على النمو، في حين توضح تطورات نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج ان العمق المالي في الولايات المتحدة الأمريكية مرتفع وله تأثير كبير على النمو في الامد الطويل وان تطورات هذه النسبة كانت مستقرة نسبياً لمدة الدراسة، مع ضرورة التأكيد على ان التأثير الموجب للعمق المالي على النمو في الولايات المتحدة الأمريكية كان يؤثر على معدلات التضخم عند مستويات العمق المالي العالية، وهنا تبرز اشكالية ارتفاع التضخم استجابة لهذه السياسة وهي جانب مهم من جوانب دراسة العلاقة بين التنمية المالية والنمو بالنسبة للبنك الفدرالي الأمريكي⁽¹⁾.

2- **الائتمان الممنوح للقطاع العام:** يوضح الجدول (6) ان اعلى معدل نمو للائتمان الممنوح للقطاع العام هو في عام 2008 اذ سجل 41.55% في حين سجل عام 2017 اكبر تراجع بمعدل 7.88%. وكان معدل النمو المركب (2004-2020) 7% ويتضح من الجدول (7) ان ادنى نسبة مساهمة للائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج المحلي الإجمالي كانت في عام 2005 وبنسبة 4.78%. ويلاحظ الاتجاه التصاعدي لنسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام الى

(1) Jens H.E Christinsen and James M.Gillan, Does quantitative easing affect market liquidity?, Federal Reserve bank of San Francisco, USA, 2015, p8.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

3- الناتج وهو ما يعكس جانب من طبيعة العمق في الولايات المتحدة وتأثيره على النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

جدول (6) تطور الائتمان والدين العام بالاسعار الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2004-2020 (مليون دولار)

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع العام	معدل النمو %	الائتمان الكلي	معدل النمو %	الدين العام	معدل النمو %
2004	7567754.54		700359.53		8268114.06		9152879.5	
2005	8093166.84	6.94	698385.66	-0.28	8791552.49	-0.28	9484813.5	3.63
2006	8569737.09	5.89	720602.10	3.18	9290339.18	3.18	9722597.9	2.51
2007	9087965.78	6.05	918366.83	27.44	10006332.61	27.44	10425421	7.23
2008	8941876.94	-1.61	1299948.62	41.55	10241825.56	41.55	11872947	13.88
2009	7914839.90	-11.49	1298750.44	-0.09	9213590.34	-0.09	13609552	14.63
2010	7851810.48	-0.80	1284401.03	-1.10	9136211.51	-1.10	14656620	7.69
2011	7643440.49	-2.65	1324017.85	3.08	8967458.35	3.08	15500321	5.76
2012	7682417.49	0.51	1447276.12	9.31	9129693.61	9.31	16002849	3.24
2013	7754674.17	0.94	1431612.21	-1.08	9186286.38	-1.08	16660274	4.11
2014	8038999.82	3.67	1537048.47	7.36	9576048.30	7.36	16896208	1.42
2015	8556412.30	6.44	1632646.70	6.22	10189059.00	6.22	17984545	6.44
2016	8898216.07	3.99	1963421.93	20.26	10861638.00	20.26	18267607	1.57
2017	9100417.20	2.27	1809872.49	-7.82	10910289.69	-7.82	19074646	4.42
2018	9295745.24	2.15	1963567.92	8.49	11259313.16	8.49	19531944	2.40
2019	9494424.98	2.14	2156721.66	9.84	11651146.64	9.84	22258900	13.96
2020	9593681.03	1.05	2213614.15	2.64	11807295.18	2.64	24159254	8.54
السنوات	معدل النمو المركب %							
2009-2004		0.75		10.84		1.82		6.84
2015-2010		1.44		4.08		1.83		3.47
2020-2016		1.52		2.43		1.68		5.75
2020-2004		1.41		7.00		2.12		5.88

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ثانياً: الدين العام:

يوضح الجدول (6) تطور الدين العام اذ استمر تذبذب النمو طيلة مدة البحث اذ حقق اعلى معدل نمو في عام 2009. اذ سجل 14.63% في حين حقق اقل معدل نمو في عام 2014 اذ سجل 1.42%. وكان معدل النمو المركب (2020-2004) بمقدار 5.88%. ويوضح الجدول (7) ان

(1) Ines Bou Abdallah, The transmission mechanism for quantitative easing –Evidence from the United States at the zero lower bound, theissupervisor Master specialization international economics, Erasmus university Rotterdam, 2015, p34.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

ادنى نسبه للدين العام كانت في عام 2004 اذا سجلت 64.60% وان اعلى نسبة للدين العام كانت في عام 2020 اذ سجلت 136.97.

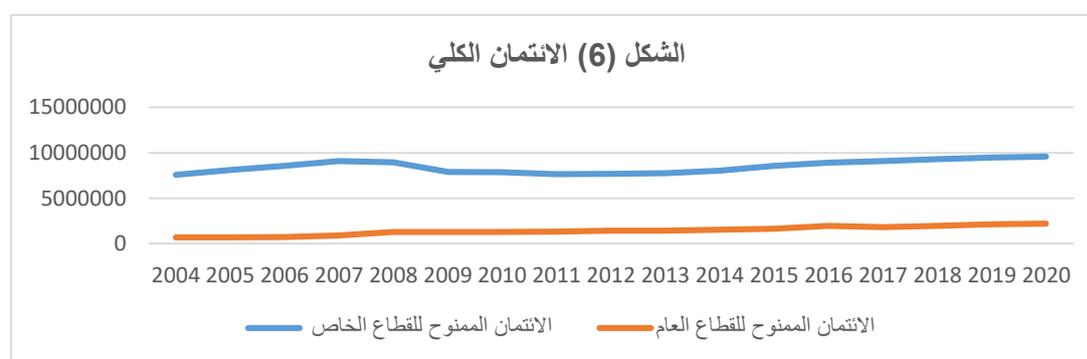
جدول (7) تطور نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2004-

2020

الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %	السنوات
64.60	58.35	4.94	53.41	2004
64.88	60.13	4.78	55.36	2005
64.87	61.99	4.81	57.18	2006
68.47	65.72	6.03	59.69	2007
79.65	68.71	8.72	59.99	2008
92.87	62.87	8.86	54.01	2009
97.94	61.05	8.58	52.47	2010
103.04	59.61	8.80	50.81	2011
104.31	59.51	9.43	50.07	2012
106.05	58.47	9.11	49.36	2013
104.66	59.32	9.52	49.80	2014
107.19	60.73	9.73	51.00	2015
107.27	63.78	11.53	52.25	2016
109.73	62.76	10.41	52.35	2017
109.13	62.91	10.97	51.94	2018
121.77	63.74	11.80	51.94	2019
136.97	66.94	12.55	54.39	2020

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

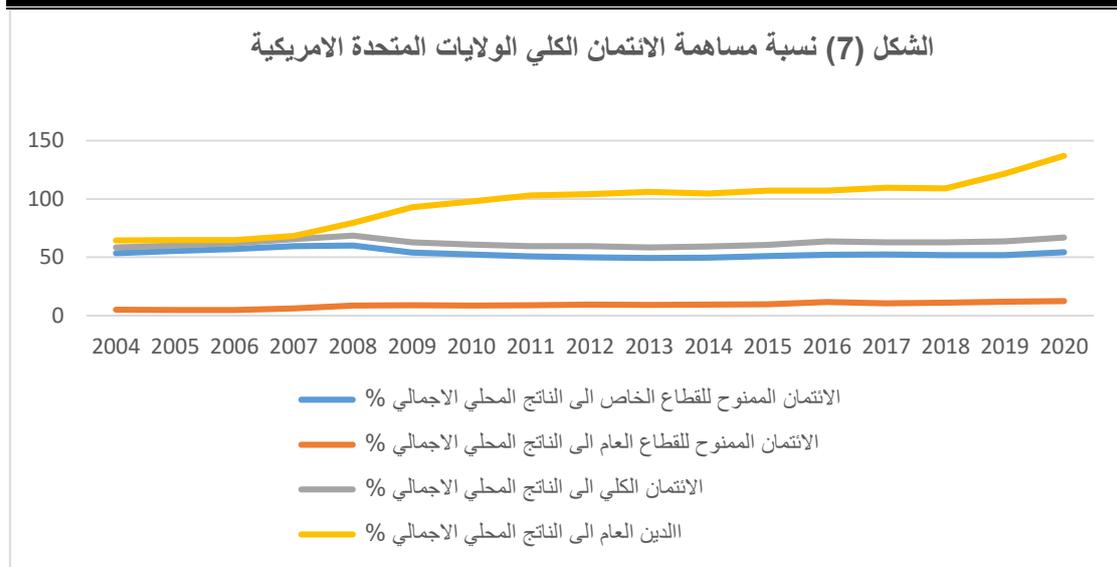
تطور الائتمان والدين العام الولايات المتحدة الامريكية بالاسعار الثابتة 2010=100 للمدة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

يوضح الشكل (6) اتجاه المتغيرين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والائتمان الممنوح

للقطاع العام ولاستقرار بينهما بشكل تصاعدي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

الشكل البياني (7) الاستقرار الائتمان الخاص والائتمان العام والائتمان الكلي واتجاه متغير

الدين العام بنفس المسار بالمساهمة بالناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: عرض النقد والودائع المصرفية:

1- يوضح الجدول (8) تطور عرض النقد بالمعنى الضيق وكان معدل النمو في عام 2020 يساوي 228.53 في حين كان معدل النمو المركب (2004-2020) 12.07%. وسجل أعلى نسبة مساهمة للناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 اذ سجل أعلى معدل 61.09.

2- عرض النقد (M2): يوضح الجدول (8) تطور عرض النقد M2 اذ يتضح من الجدول (8) تطور عرض النقد M2 اذ يتضح من الجدول ان اقل معدل نمو تحقق في عام 2010 وهو معدل 0.82% في حين أعلى معدل نمو تحقق في عام 2020 بمعدل 17.59%. وكان معدل النمو المركب (2004-2020) 4.33%.

3- عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3): يوضح الجدول تطور عرض النقد بالمعنى الاوسع اذ يتضح ان اقل معدل نمو تحقق 2010 وبمعدل 0.85% في حين أعلى معدل نمو تحقق في عام 2020 اذ سجل 17.68%. وكان معدل النمو المركب (2004-2020) 4.33% ويوضح الجدول ان اقل نسبة مساهمة (M3) الى الناتج كانت في عام 2006. اذ سجلت 49.62% في أعلى نسبة مساهمة كانت في عام 2020 اذ سجلت 84.32%.

4- الودائع المصرفية: يوضح الجدول (8) تطور الودائع المصرفية اذ سجلت اقل معدل في عام 2018 وكانت 0.49% وكانت أعلى نسبه بمقدار 27.89% وكانت في عام 2019.

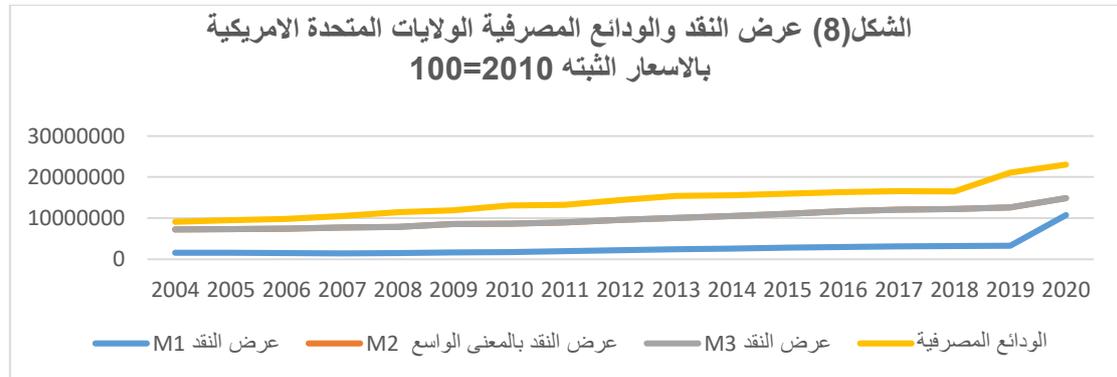
الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

وكان معدل النمو المركب للمدة (2004-2020) هو 5.62% ويوضح الجدول (9) ان نسبة الودائع المصرفية للنواتج الاجمالي اتخذت اتجاه تصاعديا طيلة مدة البحث. اذ سجلت في عام 2004 ادنى نسبة وبلغت 64.06 فيما سجلت اعلى نسبة في عام 2020 130.40%

جدول (8) تطور عرض النقد والودائع المصرفية بالأسعار الثابتة 2010=100 الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2004-2020 (مليون دولار)

السنوات	عرض النقد M1	معدل النمو %	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل النمو %	عرض النقد M3	معدل النمو %	الودائع المصرفية	معدل النمو %	
2004	1552098.96		7230906.9		7233521.87		9076707.3		
2005	1532110.69	-1.29	7292270.8	0.85	7295630.49	0.86	9513166.6	4.81	
2006	1487470.71	-2.91	7431684.5	1.91	7437506.76	1.94	9788885.1	2.90	
2007	1443956.60	-2.93	7671544.5	3.23	7673467.24	3.17	10533008	7.60	
2008	1453041.65	0.63	7887605	2.82	7889811.63	2.82	11406341	8.29	
2009	1664947.32	14.58	8553105	8.44	8553935.02	8.42	11923171	4.53	
2010	1742625.00	4.67	8623567.3	0.82	8626616.67	0.85	13098729	9.86	
2011	1948631.57	11.82	8963503.3	3.94	8972623.43	4.01	13222369	0.94	
2012	2198733.78	12.83	9542174.2	6.46	9544547.32	6.37	14407338	8.96	
2013	2386325.35	8.53	10041147	5.23	10040871.09	5.20	15427897	7.08	
2014	2592751.22	8.65	10489303	4.46	10490566.76	4.48	15547332	0.77	
2015	2779891.14	7.22	11078667	5.62	11082191.05	5.64	15984554	2.81	
2016	2951470.27	6.17	11676912	5.40	11685018.62	5.44	16365047	2.38	
2017	3134977.47	6.22	12083104	3.48	12090026.98	3.47	16568188	1.24	
2018	3196024.37	1.95	12246613	1.35	12247242.97	1.30	16486373	-0.49	
2019	3279836.53	2.62	12638391	3.20	12637697.23	3.19	21084822	27.89	
2020	10775280.82	228.53	14860915	17.59	14872367.31	17.68	23000971	9.09	
السنوات	معدل النمو المركب %								
2009-2004		1.18		2.84		2.83		4.65	
2015-2010		8.09		4.26		4.26		3.37	
2020-2016		29.56		4.94		4.94		7.04	
2020-2004		12.07		4.33		4.33		5.62	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

يوضح الشكل البياني (8) اتجاه عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) وعرض النقد بالمعنى

الواسع (M2) وعرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) والودائع المصرفية بشكل متصاعد نسبيا.

رابعاً: تطور العمق النقدي والسيولة المصرفية:

1- العمق النقدي $\frac{M2}{GDP}$ يوضح الجدول (9) تطور نسبة العمق النقدي $\frac{M2}{GDP}$ لمدة البحث اذ سجل

العمق النقدي عام 2004 51.03 % ثم تراجع في عامين 2005,2006 اذا سجل 49.8%

49.59% على التوالي وابتداء من عام 2007 اخذ العمق النقدي بالاتجاه التصاعدي

50.39% بنفس العام المذكور ثم استقر بالاتجاه التصاعدي حتى حقق اعلى نسبة في عام

2020 اذ سجل 84.25% وهذا يدل على ارتفاع حجم السيولة في الاقتصاد الأمريكي.⁽¹⁾

2- السيولة المصرفية: (نسبة الودائع) يوضح الجدول (9) تطور نسبة السيولة المصرفية اذ

يتضح ارتفاع حجم السيولة المصرفية طيلة مدة البحث اذ سجلت في عام 2004

(125.53%) واستمرت بالاتجاه التصاعدي في اغلب سنوات البحث، وتحققت اعلى نسبة

للسيولة المصرفية في عام 2019 اذ بلغت 166.83%.

(1) Shigenori Shiratsuka, Size and composition of the central bank balance sheet: revisiting Japan's experience of the quantitative easing policy, Institute for monetary and economic studies, bank of Japan, 2009, p84.

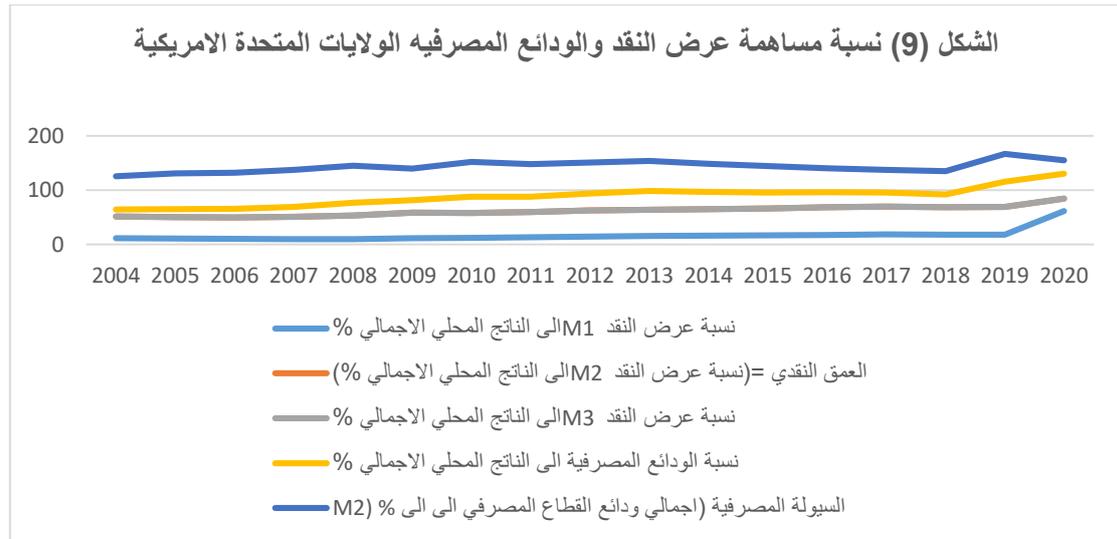
الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (9) تطور نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي الولايات المتحدة

الامريكية للفترة 2004-2020 (مليون \$)

السنوات	نسبة عرض النقد M1 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة عرض النقد M2 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة عرض النقد M3 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي %	السيولة المصرفية (اجمالي ودائع القطاع المصرفي الى الى M2) %
2004	10.95	51.03	51.05	64.06	125.53
2005	10.48	49.88	49.90	65.07	130.46
2006	9.92	49.59	49.62	65.31	131.72
2007	9.48	50.39	50.40	69.18	137.30
2008	9.75	52.91	52.93	76.52	144.61
2009	11.36	58.36	58.37	81.36	139.40
2010	11.65	57.63	57.65	87.53	151.89
2011	12.95	59.59	59.65	87.90	147.51
2012	14.33	62.20	62.21	93.91	150.99
2013	15.19	63.91	63.91	98.20	153.65
2014	16.06	64.97	64.98	96.31	148.22
2015	16.57	66.03	66.05	95.27	144.28
2016	17.33	68.57	68.61	96.09	140.15
2017	18.03	69.51	69.55	95.31	137.12
2018	17.86	68.42	68.43	92.11	134.62
2019	17.94	69.14	69.13	115.34	166.83
2020	61.09	84.25	84.32	130.40	154.77

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

يتضح من الشكل البياني (9) الاتجاه التصاعدي للمتغيرات (M1.M2.M3) والودائع المصرفية والسيولة المصرفية واستقرارها.

خامسا: المؤشرات العالمية المركبة للتنمية المالية للاقتصاد الأمريكي.

من بيانات الجدول (10)، يتضح اتجاه تطور المؤشرات العالمية المركبة للتنمية المالية للاقتصاد الأمريكي، إذ تراوحت قيم مؤشر التنمية المالية المركب بين (0.89 إلى 0.91) وهو مستوى عال يمثل المستوى العالي للمؤشرات الفرعية على مستوى المؤسسات المالية والأسواق وهو ما يعكس مستوى تطور النظام المالي الأمريكي ودرجة تطور مؤشرات التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي.

جدول (10) مؤشر التنمية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

المؤشرات السنوات	مؤشر التنمية المالية	مؤشر المؤسسات المالية	مؤشر الأسواق المالية	مؤشر عمق المؤسسات المالية	مؤشر كفاءة المؤسسات المالية	مؤشر عمق الأسواق المالية	مؤشر الوصول إلى الأسواق المالية	مؤشر كفاءة الأسواق المالية
2004	0.909007	0.883527	0.901918	0.860988	0.531117	0.987745	0.665708	1
2005	0.907044	0.884546	0.897043	0.864627	0.51789	0.987742	0.650474	1
2006	0.909929	0.889818	0.897438	0.868203	0.519862	0.987742	0.651711	1
2007	0.914111	0.890709	0.904761	0.869219	0.505988	0.987742	0.674596	1
2008	0.870681	0.881451	0.828714	0.864741	0.470272	0.916613	0.521106	1
2009	0.902551	0.870528	0.902235	0.83852	0.457851	0.978069	0.678147	1
2010	0.908836	0.877673	0.907435	0.827001	0.514263	0.987744	0.682951	1
2011	0.888887	0.890356	0.855569	0.83017	0.563226	0.969133	0.542882	1
2012	0.901007	0.886191	0.883541	0.830445	0.551349	0.987742	0.608279	1
2013	0.900164	0.875156	0.892918	0.817451	0.554001	0.987741	0.637587	1
2014	0.90581	0.890071	0.889093	0.81583	0.63775	0.987738	0.625635	1
2015	0.912072	0.901662	0.889803	0.817127	0.675312	0.987739	0.627853	1
2016	0.904891	0.893503	0.883856	0.816523	0.655906	0.987738	0.609268	1
2017	0.908865	0.886428	0.898738	0.812589	0.651798	0.987736	0.655779	1
2018	0.916546	0.901515	0.898737	0.813046	0.715841	0.987733	0.655779	1
2019	0.913869	0.896257	0.898736	0.813808	0.702174	0.987731	0.655779	1
2020	0.90761	0.883964	0.898736	0.827207	0.646344	0.98773	0.655779	1

<https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/data/global-financial-development-database>

المبحث الثاني

دور البنك المركزي الإماراتي في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي

المطلب الأول

نبذة عن البنك المركزي والاقتصاد الإماراتي⁽¹⁾

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هي التسمية الرسمية للبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم المصرف على فلسفة مصرفية تركز على نظام مالي يدعم النمو الاقتصادي من خلال:

- (1) تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وتحقيق الفعالية والمرونة في النظام المالي.
- (2) حماية المستهلكين من خلال الإشراف الفعال، والإدارة الرشيدة للاحتياجات.
- (3) البنية التحتية المالية القوية والأمنة مع اعتماد التقنيات الرقمية.
- (4) تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية في الدولة والإشراف على تنفيذها.

والمصرف هو الجهة الرسمية التي تطرح العملة النقدية في الدولة، وهي الدرهم، اذ أسس المصرف في 19 مايو 1973 تحت مسمى مجلس النقد لدولة الإمارات بموجب القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973، اذ أصدر المجلس العملة الرسمية وهي الدرهم الإماراتي، وهو العملة الوطنية التي استبدلت بالعملات المتداولة في ذلك الوقت مثل: الدينار البحريني وريال دبي والريال القطري.

تم تحويل مجلس النقد إلى مصرف الإمارات العربية المركزي في 10 ديسمبر 1980 بموجب القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بصفته مؤسسة عامة، وتوسعة مهامه لتشمل أعمال مجلس النقد، وتم إطلاق القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 بخصوص المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات المالية وأنشطتها.

يتمتع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بسلطات اصدار وإدارة العملة، وذلك لضمان استقرار العملة الوطنية في إطار النظام النقدي؛ الإدارة الرشيدة لاحتياجات المصرف المركزي الأجنبية؛ تطوير ومراقبة النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إدارة احتياطات الذهب والعملات في الدولة؛ وتمثيل دولة الإمارات في المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي.

يتصف الاقتصاد الإماراتي بامتلاكه بنى تحتية متطورة، فضلا عن ارتفاع إيرادات النفط وتميز موقعه الجغرافي وتطور علاقته الاقتصادية مع بلدان العالم، اي الانفتاح على السوق

(1) الموقع الرسمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، <https://centralbank.ae/ar>.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

العالمي تصديرا وايرادا، اصف الى انه يمتلك نظاما مصرفيا متطورا وتميزه بسرعة التكيف مع التطورات الاقتصادية.(1)

اعتمد الاقتصاد الاماراتي سياسة اقتصادية حققت معدلات نمو مرتفعة عبر اقامة مشاريع انتاجية وتنموية زراعية وصناعية وعقارية وخدمية، فضلا عن تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من الكفاءة والتنظيم، كما ان تزايد اهمية التجارة ودعم المناطق الحرة ادى الى زيادة الايرادات بسبب التصدير واعادة التصدير، ويعتمد الاقتصاد الاماراتي بشكل كبير ومنذ بدء مسيرته التنموية على الايدي العاملة الوافدة، لعدم توفر العمالة المحلية اللازمة لتنفيذ بعض المشاريع التنموية التي تهدف الى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية(2).

وانعكس تأثير ذلك بشكل واضح في مسيرة النمو الاقتصادي وقدرة الدولة على التنوع الاقتصادي (تنوع مصادر الدخل) الامر الذي مكنها من تجنب المخاطر عن تقلبات اسعار النفط العالمية، بل حتى رفع مستوى واداء مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني

تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الامارات

أولاً: الناتج المحلي الاجمالي:-

يوضح الجدول (11) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 2010 = 100 اذ يتضح تحقيق معدلات نمو جيدة لغاية عام 2008 في حين تراجع الناتج عام 2009 بمعدل 20.70% وهذا بفعل الأزمة المالية التي كانت اثرها كبير على الاقتصاد الاماراتي بسبب الانفتاح العالمي الكبير..(3)

وحقق اعلى معدل نمو في عام 2011 اذ سجل (20.40) وهذا بفعل انتعاش اسعار النفط الخام بالإضافة الى سعي السياسة الاقتصادية للتنوع الاقتصادي من خلال استثمار الفوائض النفطية في صناديق الثروة السيادية(4)، وشهد عام 2020 تراجع معدل النمو اذ سجل 0.48% وذلك بفعل جائحة كورونا.

جدول (11) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة 2004-

2020(مليون درهم)

(1) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2008، ص1.

(2) وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010 قسم شؤون السياسات الاقتصادية ادارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات العربية المتحدة 2012، ص24.

(3) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2015، ص16.

(4) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2011، ص1.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو%	معدل نصيب الفرد	معدل النمو%	الادخار المحلي	معدل النمو%	معدل التضخم%	معدل البطالة%
2004	772798.97		0.05		237358.52			2.91
2005	888563.71	14.98	0.05	2.00	320418.05	34.99	6.22	3.12
2006	999986.41	12.54	0.05	-2.58	373402.80	16.54	9.27	2.94
2007	1080664.75	8.07	0.05	-7.12	361331.68	-3.23	7.41	2.87
2008	1177399.86	8.95	0.05	-5.19	407364.51	12.74	12.26	2.74
2009	933682.03	-20.70	0.03	-29.14	352042.50	-13.58	1.56	2.68
2010	1044830.00	11.90	0.03	4.92	507946.41	44.29	0.88	2.48
2011	1257999.60	20.40	0.04	14.63	659340.06	29.81	0.88	2.30
2012	1331314.62	5.83	0.04	3.86	787458.00	19.43	0.66	2.18
2013	1395548.41	4.82	0.04	2.39	768634.68	-2.39	1.09	2.04
2014	1409079.66	0.97	0.04	0.79	743963.02	-3.21	2.35	1.91
2015	1202789.21	-14.64	0.04	-15.09	627361.66	-15.67	4.07	1.77
2016	1180030.60	-1.89	0.03	-2.92	605096.13	-3.55	1.62	1.64
2017	1224280.67	3.75	0.04	4.51	618464.65	2.21	1.96	2.46
2018	1327778.73	8.45	0.04	4.65	662284.45	7.09	3.07	2.35
2019	1350541.39	1.71	0.04	-0.67	648335.83	-2.11	-1.94	2.23
2020	1356964.51	0.48	0.03	-13.22	628261.82	-3.10	-2.08	3.19
السنوات	معدل النمو المركب%							
2009-2004		3.20		-7.66		6.79		
2015-2010		2.37		0.71		3.58		
2020-2016		2.83		-1.17		0.75		
2020-2004		-98.97		-99.03		-98.94		

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الجدول (11) تطور نصيب الفرد بالأسعار الثابتة 2010 = 100 للمدة (2004-2020) اذ يتضح الاستقرار النسبي لمتوسط دخل الفرد اذ حقق اعلى متوسط للمدة (2004-2008) (0.05) مليون درهم. في حين اقل متوسط نصيب الفرد تحقق في عام 2020 اذ سجل 0.03 مليون درهم.

ثالثا: الادخار المحلي:-

وضح الجدول (11) تطور الادخار المحلي للأسعار الثابتة 2010 تساوي 100 اذ ان اعلى معدل نمو تحقق في عام 2010 بمعدل 44.29% في حين اكبر تراجع في عام 2015 اذ سجل 15.67%⁽¹⁾

(1) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2010، ص25

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

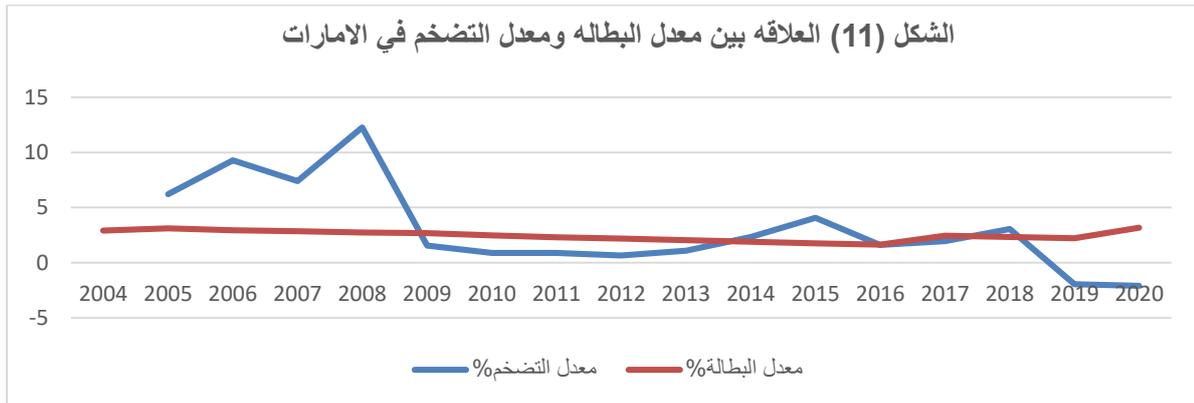
يوضح الشكل البياني (10) الاستقرار النسبي بين المتغيرين لادخار والناتج المحلي الاجمالي

رابعاً: التضخم:

يتضح من الجدول (11) ان اعلى معدل للتضخم تحقق في عام 2008 اذ سجل 12.26% وذلك لزيادة الطلب المحلي والتضخم المستورد وارتفاع اسعار النفط وكذلك ارتفاع تكاليف الانتاج عالمياً. وارتفاع الايجارات للسكن التي تمثل ثلث سلة اسعار المستهلك في حين سجل في عام 2020 معدل سالب للتضخم -2.8%. وذلك بسبب جائحة كورونا وما خلفته من اثار سلبية للاقتصاد العالمي والاماراتي بوجهة الخصوص من انخفاض الطلب وتوقف التجارة عالمياً.⁽¹⁾

خامساً: البطالة:-

يتضح من الجدول الاستقرار النسبي لمعدل البطالة في اغلب سنوات البحث اذ سجل اعلى معدل البطالة في عام 2020 اذ بلغت 3.19% في حين كانت ادنى معدل بطالة في عام 2016 سجل 1.64% وذلك بسبب زيادة الطلب على العمالة مما ادى الى نمو اجمالي التوظيف.⁽²⁾



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

يوضح الشكل البياني (11) الاتجاه العكسي لمتغيري البطالة والتضخم وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حول التبادل بين التضخم والبطالة في اقتصاد الامارات العربية المتحدة

(1) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2020، ص20

(2) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2016، ص23

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

سادسا: ميزان المدفوعات:-

يوضح الجدول التطورات ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة لسنة 2010 = 100 اذ يتضح من الجدول (12) ميزان المدفوعات حقق فائض للمده (2004-2007) وذلك بعد انتعاش اسعار النفط عالميا⁽¹⁾ في حين حقق عجز لسنتين (2008-2009) بعد انهيار اسعار النفط والأصول الرأسمالية بفعل الأزمة المالية⁽²⁾ في حين كانت اعلى نسبة فائض في ميزان المدفوعات الى الناتج كانت عام 2007 اذ سجل 19.49%. وذلك لزيادة الصادرات الهيدروكربونية وزيادة اسعار البترول غير هيدروكربونية.⁽³⁾

جدول (12) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة 2010=100 الامارات للمدة

2004-2020 (مليون درهم)

السنوات	صافي ميزان المدفوعات	معدل النمو %	الموازنة العامة	معدل النمو %	نسبة صافي ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي %	نسبة الموازنة العامة الى الناتج المحلي %
2004	18394.90		-2183.83		2.38	-0.28
2005	12840.98	-30.19	53286.99	-2540.08	1.45	6.00
2006	29497.59	129.71	92883.26	74.31	2.95	9.29
2007	210309.83	612.97	79383.55	-14.53	19.46	7.35
2008	-176708.12	-184.02	104074.38	31.10	-15.01	8.84
2009	-22734.49	-87.13	-64535.46	-162.01	-2.43	-6.91
2010	26875.40	-218.21	-48554.00	-24.76	2.57	-4.65
2011	16491.28	-38.64	-71406.62	47.07	1.31	-5.68
2012	35775.18	116.93	-65561.79	-8.19	2.69	-4.92
2013	20622.25	-42.36	37309.57	-156.91	1.48	2.67
2014	31739.13	53.91	26928.05	-27.83	2.25	1.91
2015	51388.57	61.91	-40453.13	-250.23	4.27	-3.36
2016	-23372.93	-145.48	-28566.86	-29.38	-1.98	-2.42
2017	32146.69	-237.54	-2431.51	-91.49	2.63	-0.20
2018	11103.27	-65.46	50700.80	-2185.16	0.84	3.82
2019	30905.34	178.34	75787.72	49.48	2.29	5.61
2020	-11689.05	-137.82	-1083.41	-101.43	-0.86	-0.08
السنوات	معدل النمو المركب %					
2009-2004			75.83			
2015-2010		11.41		-3.00		
2020-2016		-12.94		-48.03		
2020-2004		-100.97		-99.04		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

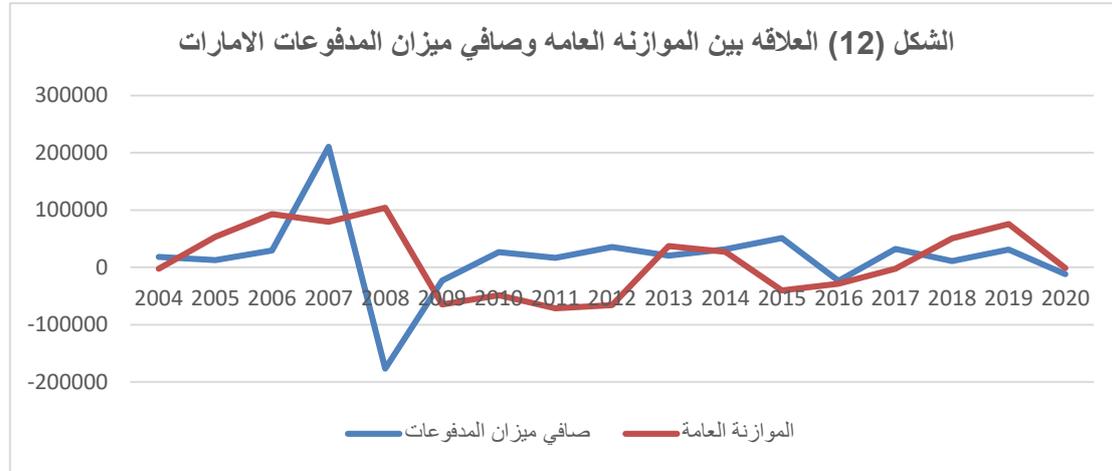
(1) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2007، ص31

(2) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2008، ص8

(3) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2012، ص9

سابعا: الموازنة العامة:-

يتضح من الجدول (12) ان اعلى فائض بالموازنة تحقق عام 2008 بسبب ارتفاع اسعار النفط وايرادات القطاعات الاخرى.⁽¹⁾ في حين اكبر عجز تحقق في عام 2011 وذلك لانخفاض معدلات نمو الايرادات والفوائد والاستثمارات وارتفاع الموجودات والمطلوبات المصرف المركزي الإماراتي⁽²⁾ كذلك ان نسبة الفائض الموازنة الى الناتج تحققت في عام 2006 اذ سجل 9.29%. وذلك لتحقيق فائض في الايرادات النفطية والعملات الأجنبية.



مصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

يوضح الشكل البياني (12) تذبذب متغيرات الموازنة العامة وميزان المدفوعات بسبب ارتفاع وانخفاض اسعار النفط نتيجة العرض والطلب للاسواق العالمية

المطلب الثالث

تكوين راس المال الثابت

أولاً: تكوين الراسمالي للقطاع الخاص:

يوضح الجدول (13) ان اعلى معدل نمو لتكوين راس المال للقطاع الخاص تحقق في عام 2007 اذ سجل 66.52% وذلك بسبب زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالدولة⁽³⁾ في حين تراجع في عام 2017 بمعدل 23.34% وذلك لانخفاض مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وانخفاض اسعار الموجودات الثابتة وعزوف القطاع الخاص عن

(1) المصرف المركزي الإماراتي العربية المتحدة التقرير السنوي 2008، ص10

(2) المصرف المركزي الإماراتي العربية المتحدة التقرير السنوي 2012، ص43

(3) المصرف الاماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2007 ص19

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

الاستثمار⁽¹⁾ وكان معدل النمو المركب (2004-2020) -98.98%. ويوضح الجدول (14) ان أعلى نسبة مساهمة تكوين رأس المال للقطاع الخاص الى الناتج كان في عام 2007 اذ سجل 16.54% في حين سجل اقل نسبه كانت في عام 2019 بمعدل 8.03% كما مبين بالجدول (14).
جدول (13) تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة 2010=100 الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)

السنوات	التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص	معدل النمو%	التكوين الرأسمالي في القطاع العام	معدل النمو%	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو%
2004	81172.84		110639.99		191812.83	
2005	99448.71	22.51	112744.98	1.90	212193.68	10.63
2006	107355.47	7.95	187500.49	66.30	294855.96	38.96
2007	178771.18	66.52	155652.74	-16.99	334423.92	13.42
2008	158803.92	-11.17	142964.99	-8.15	301768.92	-9.76
2009	149071.09	-6.13	142096.90	-0.61	291167.99	-3.51
2010	154511.77	3.65	143766.58	1.18	298278.35	2.44
2011	161549.77	4.55	136889.75	-4.78	298439.52	0.05
2012	166133.88	2.84	105558.15	-22.89	271692.03	-8.96
2013	137998.81	-16.94	181705.41	72.14	319704.22	17.67
2014	147801.40	7.10	173146.13	-4.71	320947.52	0.39
2015	148207.73	0.27	163802.47	-5.40	312010.20	-2.78
2016	153646.15	3.67	168726.47	3.01	322372.62	3.32
2017	117789.12	-23.34	203981.21	20.89	321770.33	-0.19
2018	106660.92	-9.45	188085.17	-7.79	294746.09	-8.40
2019	108489.45	1.71	200807.50	6.76	309296.95	4.94
2020	110504.85	1.86	213880.65	6.51	324385.50	4.88
السنوات	معدل النمو المركب%					
2009-2004		10.66		4.26		7.20
2015-2010		-0.69		2.20		0.75
2020-2016		-6.38		4.86		0.12
2020-2004		-98.98		-98.96		-98.97

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ثانياً: تكوين رأس المال للقطاع العام:

يتضح من الجدول (13) ان ادنى تراجع نمو تكوين رأس المال في القطاع العام تحقق في عام 2012 بنسبة 22.89% وذلك لدعم المشاريع الخاصة من خلال توجيه الائتمانات الحكومية لدعم الاستثمار القطاع الخاص في حين حقق أعلى معدل نمو في عام 2013 بمعدل 72.14%. بسبب توجه الائتمان نحو القطاعات العامة وتنوع الإيرادات وزيادة اسعار النفط.

(1) المصرف الاماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2007 ص17

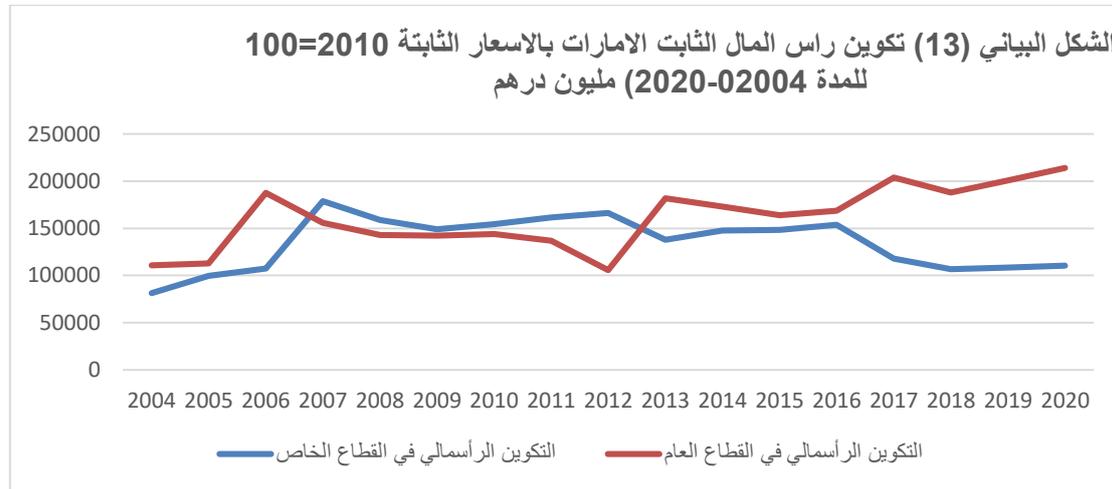
الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

ويتبين من الجدول (14) ان اعلى نسبة مساهمة تكوين رأس المال القطاع العام الى الناتج هي في عام 2006 اذ سجل 18.75% في حين اقل نسبه كانت في عام 2012 اذ 7.93%.

جدول (14) تطور نسبة مساهمة تكوين رأس المال الى الناتج المحلي الاجمالي الامارات للمدة 2004-2020

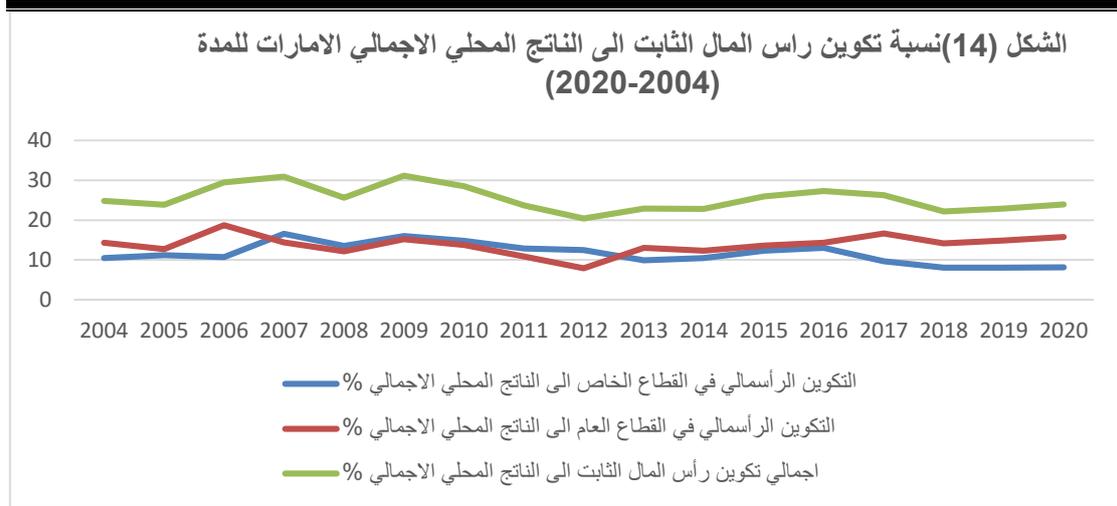
السنوات	التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %	التكوين الرأسمالي في القطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	10.50	14.32	24.82
2005	11.19	12.69	23.88
2006	10.74	18.75	29.49
2007	16.54	14.40	30.95
2008	13.49	12.14	25.63
2009	15.97	15.22	31.18
2010	14.79	13.76	28.55
2011	12.84	10.88	23.72
2012	12.48	7.93	20.41
2013	9.89	13.02	22.91
2014	10.49	12.29	22.78
2015	12.32	13.62	25.94
2016	13.02	14.30	27.32
2017	9.62	16.66	26.28
2018	8.03	14.17	22.20
2019	8.03	14.87	22.90
2020	8.14	15.76	23.91

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13)

يوضح الشكل البياني (13) اتجاه المتغيرين لتكوين رأس المال في القطاع العام والخاص اذ يتضح استقرار المتغيرين بشكل متصاعد نسبيا.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

يتضح من الشكل البياني (14) العلاقة الطردية بين تكوين رأس المال الخاص وتكوين رأس المال العام إذ يتجهان بنفس المستوى بالانخفاض والارتفاع بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

المطلب الرابع

تحليل مؤشرات البنك المركزي الاماراتي

أولاً: حجم الاحتياطي:

يتضح من الجدول (15) ان اعلى معدل نمو للاحتياطي قد تحقق عام 2007 وهو بمعدل 160.37% وذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية المتحققة وارتفاع صافي المبيعات الدرهم مقابل الدولار الأمريكي للحكومة والبنوك العاملة في الدولة اضافة الى زيادة الاحتياطي⁽¹⁾. في حين تراجع في عام 2008 بمعدل -63.45% وذلك لدور الاحتياطي المهم في تعويض نقص الإيرادات الناجم عن الأزمة المالية. إذ لعبت الاحتياطيات كمصدر مالي لتقليل اثر الأزمة المالية.⁽²⁾

ثانياً: سعر الفائدة:-

يعد سعر الفائدة من اهم الادوات التي استخدمها المصرف المركزي الإماراتي وذلك لموازنة السيولة وتطبيق برنامجها في التنمية المالية.

1- فائدة الايداع:- يتضح من الجدول (15) ان اعلى معدل لفائدة الايداع سجل في عام 2013

وكانت 3.60% وذلك يعود لانخفاض موجودات العملات الأجنبية وقلة استثمار الأصول الأجنبية في حين كانت اقل فائدة للإيداع في عام 2004 إذ سجلت 1.72% لارتفاع الاستثمار بالاصول الأجنبية وارتفاع العملات الأجنبية ووفرة السيولة النقدية.

(1) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2007، ص45

(2) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2008، ص9

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

2-فائدة الإقراض:- يتضح من الجدول (15) ان ادنى معدل فائدة إقراض سجل في عام 2004 وكان 4.51 % وذلك لانخفاض الاحتياطي الإلزامي ولدعم القطاعات الاستثمارية في البلد وتحفيز القطاعات الخاصة والاستثمارية في حين سجل اعلى معدل في عام 2013 6.72% وذلك لارتفاع سعر فائدة السياسية التي يفرضها المصرف الإماراتي المركزي ولمعالجة حالة التضخم بالاقتصاد الإماراتي

جدول (15) تطور حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الإلزامي في الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)

السنوات	حجم الاحتياطي بالاسعار الثابتة 100=2010	معدل النمو %	فائدة الاداء %	فائدة الإقراض %	الاحتياطي الإلزامي بالاسعار الثابتة 100=2010	معدل النمو %
2004	97578.36		1.72	4.51	1778.03	
2005	104158.09	6.74	2.58	5.55	2497.30	40.45
2006	125293.48	20.29	3.21	5.89	3051.27	22.18
2007	326232.74	160.37	3.37	5.76	3864.29	26.65
2008	119247.91	-63.45	2.17	4.90	5060.96	30.97
2009	96709.05	-18.90	2.15	4.82	4932.92	-2.53
2010	120403.98	24.50	3.50	6.54	5400.00	9.47
2011	135677.61	12.69	3.20	6.43	6225.22	15.28
2012	170100.04	25.37	3.17	6.40	6932.55	11.36
2013	243984.25	43.44	3.60	6.72	8552.50	23.37
2014	274115.87	12.35	3.20	6.35	8613.31	0.71
2015	315459.30	15.08	2.18	5.17	8943.76	3.84
2016	282215.47	-10.54	2.50	5.27	9512.24	6.36
2017	309156.59	9.55	2.75	5.44	10644.31	11.90
2018	312918.31	1.22	3.40	6.31	10943.65	2.81
2019	347493.66	11.05	3.60	6.30	11587.50	5.88
2020	349439.56	0.56	2.16	4.53	12288.21	6.05
السنوات	معدل النمو المركب %					
2009-2004		-0.15				18.54
2015-2010		17.41				8.77
2020-2016		4.37				5.25
2020-2004		-98.92				-98.88

مصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ثالثا: الاحتياطي الإلزامي:

يتضح من الجدول (15) ان اعلى معدل نمو للاحتياطي الإلزامي في عام 2005 وهو معدل 40.45% وذلك لتطبيق برنامج المصرف المركزي الإماراتي لموازنة السيولة في حين شهد عام 2009 تراجع بمعدل 2.53% وذلك لانتشال الاقتصاد الإماراتي من حالة الركود.

المطلب الخامس

تحليل مؤشرات التنمية المالية في الاقتصاد الإماراتي

أولاً: الائتمان:

تعد اداة الائتمان من اهم الأدوات التي تؤثر على مؤشرات التنمية المالية من خلال منح الائتمان للقطاعات المختلفة بما يرسمه المصرف المركزي الإماراتي انسجاما الى التحرر المالي بما ينسجم مع السياسة النقدية.

1- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص: يتضح من الجدول (16) ان اعلى معدل ممنوح للقطاع الخاص قد تحقق في عام 2007 بمعدل نمو 38.39% وذلك بسبب زيادة الودائع بالعملة المحلية اكثر من الودائع الأجنبية بسبب ارتفاع ودائع الافراد والحكومة وودائع القطاع الخاص (ويشمل قطاع الاعمال والصناعة والمؤسسات⁽¹⁾) في حين تراجع في عام 2017 وبمعدل 3.26% بسبب ارتفاع الودائع الأجنبية وانخفاض ودائع الافراد. وان معدل النمو المركب (2004-2020) قد سجل 98.982-%. في حين سجل اعلى نسبة مساهمه الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 وبنسبة 84:46% وكما مبين بالجدول (17)

2- الائتمان الممنوح للقطاع العام: يتضح من الجدول (16) ان اعلى معدل نموللائتمان الممنوح للقطاع العام في عام 2005 بمعدل 37.78% وذلك بسبب زيادة حجم الودائع لدى المصارف العاملة في الدولة وكذلك النمو القوي في الودائع مقارنة بالقروض ومساهمة الدولة بذلك في حين تراجع عام 2017 بمعدل 3.20-% بسبب تقليص المديونية في الربع الاخير من السنه وذلك بفضل الاصلاحات المالية العامة وحملة الحكومة لتتويج مصادر التمويل.⁽²⁾

ثانياً: الدين العام:-

يتضح من الجدول (16) ان اعلى معدل نمو للدين العام تحقق في عام 2007 اذ سجل 90.19% وذلك لانخفاض بند النقدية وارصدة البنوك وزيادة الاستثمارات (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) في حين شهد عام 2013 تراجع الدين العام بمعدل 20.85-% وذلك يعود الى ارتفاع اسعار البترول وزيادة وتنوع الايرادات غير النفطية وارتفاع الموجودات من العملات الأجنبية وارتفاع الودائع والنقد في البنوك⁽³⁾ وكانت اعلى نسبة مساهمه الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 اذ سجل 40.40 كما مبين بالجدول (17)

(1) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2007 ص29-30، 43

(2) المصرف الاماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2017، ص51

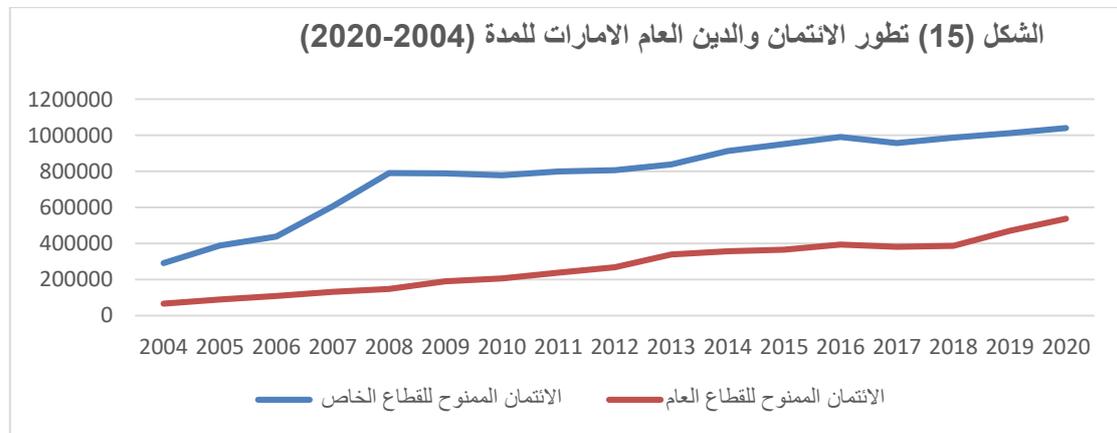
(3) المصرف الاماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2013، ص16

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (16) تطور الائتمان والدين العام بالاسعار الثابتة 2010=100 الامارات للمدة 2004-2020 (مليون درهم)

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع العام	معدل النمو %	الائتمان الكلي	معدل النمو %	الدين العام	معدل النمو %
2004	291429.68		64997.26		356426.94		31528.12	
2005	388796.92	33.41	89553.01	37.78	478349.92	34.21	39820.95	26.30
2006	437550.65	12.54	108105.53	20.72	545656.19	14.07	50515.88	26.86
2007	605522.18	38.39	130935.50	21.12	736457.68	34.97	96076.75	90.19
2008	789764.50	30.43	148216.98	13.20	937981.48	27.36	105367.12	9.67
2009	788631.45	-0.14	190304.94	28.40	978936.39	4.37	197343.72	87.29
2010	777584.74	-1.40	205627.77	8.05	983212.51	0.44	203463.07	3.10
2011	800144.86	2.90	237160.60	15.33	1037305.46	5.50	270057.26	32.73
2012	805684.98	0.69	267463.77	12.78	1073148.75	3.46	282368.68	4.56
2013	837692.31	3.97	339384.81	26.89	1177077.12	9.68	223507.32	-20.85
2014	912739.24	8.96	356757.83	5.12	1269497.08	7.85	200013.49	-10.51
2015	951074.66	4.20	364848.06	2.27	1315922.72	3.66	200269.07	0.13
2016	989920.71	4.08	393850.55	7.95	1383771.26	5.16	228522.47	14.11
2017	957610.92	-3.26	381265.49	-3.20	1338876.40	-3.24	264730.69	15.84
2018	986281.87	2.99	386897.46	1.48	1373179.34	2.56	277209.02	4.71
2019	1012102.60	2.62	470028.92	21.49	1482131.52	7.93	365807.93	31.96
2020	1039579.81	2.71	537891.01	14.44	1577470.82	6.43	548194.10	49.86
معدل النمو المركب %								السنوات
		18.05		19.61		18.34		35.75
		3.41		10.03		4.98		-0.26
		0.98		6.43		2.65		19.12
		-98.92		-98.87		-98.91		-98.82

مصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (16)

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

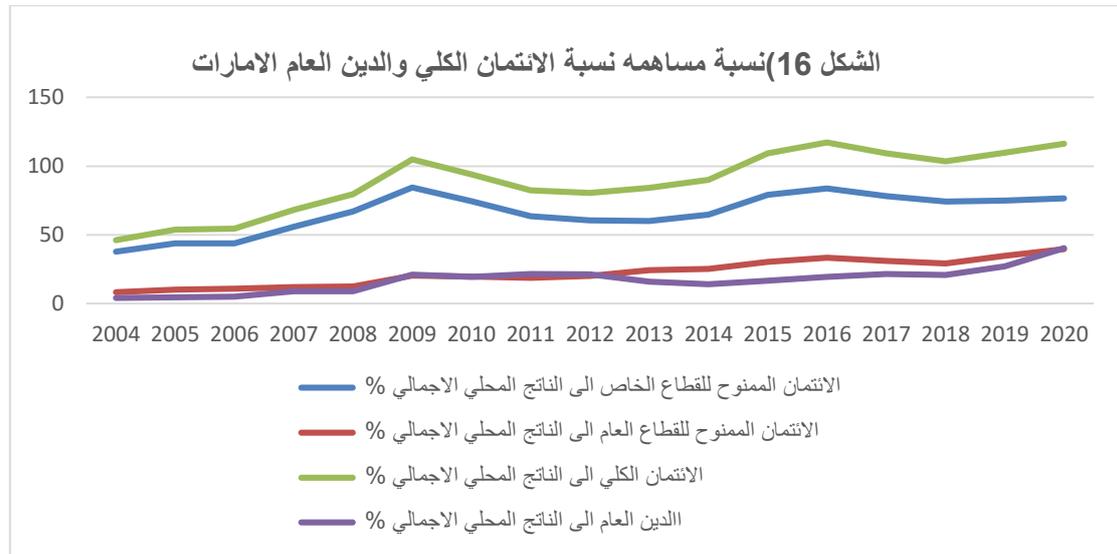
يوضح الشكل (15) اتجاه المتغيرين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والائتمان الممنوح

للقطاع العام ولاستقرار بينهما بشكل تصاعدي

جدول (17) تطور نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي الامارات للمدة 2004-2020

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي %	الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	37.71	8.41	46.12	4.08
2005	43.76	10.08	53.83	4.48
2006	43.76	10.81	54.57	5.05
2007	56.03	12.12	68.15	8.89
2008	67.08	12.59	79.67	8.95
2009	84.46	20.38	104.85	21.14
2010	74.42	19.68	94.10	19.47
2011	63.60	18.85	82.46	21.47
2012	60.52	20.09	80.61	21.21
2013	60.03	24.32	84.35	16.02
2014	64.78	25.32	90.09	14.19
2015	79.07	30.33	109.41	16.65
2016	83.89	33.38	117.27	19.37
2017	78.22	31.14	109.36	21.62
2018	74.28	29.14	103.42	20.88
2019	74.94	34.80	109.74	27.09
2020	76.61	39.64	116.25	40.40

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

الشكل البياني (16) الاستقرار الائتمان الخاص والائتمان العام والائتمان الكلي واتجاه متغير الدين العام بنفس المسار بالمساهمة بالنتائج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: عرض النقد والودائع المصرفية

1- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):- يوضح الجدول (18) تطور عرض النقد بالمعنى الضيق اذ سجل اعلى معدل نمو في عام 2007 وكان 40.92% يعود ذلك الى زيادة الودائع النقدية وارتفاع النقد المتداول. في حين سجل عام 2018 تراجع بمعدل 4.29-%. انخفاض الودائع النقدية وارتفاع عرض النقد الواسع (m2) وانخفاض الودائع الحكومية⁽¹⁾. وان اقل نسبة مساهمة عرض النقد بالمعنى الضيق الى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 وكانت 14.83. في حين سجلت اعلى نسبة في عام 2020 وكانت 39.43%. كما مبين بالجدول (19).

2- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):- يوضح الجدول (18) تطور عرض النقد بالمعنى الواسع اذ سجل اعلى معدل نمو في عام 2007 بمعدل 31.90% وذلك بسبب زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق وزيادة الودائع شبه النقدية. في حين سجل عام 2018 تراجع بمعدل النمو اذ كان -0.53- وهذا يعود الى انخفاض عرض النقد الضيق وانخفاض الودائع الحكومية⁽²⁾.

3- عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3):- يوضح الجدول (18) تطور عرض النقد بالمعنى الاوسع اذ يبين ان اعلى معدل نمو لعرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) في عام 2006 وكان بنسبة 30.87% وذلك بسبب زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع وارتفاع الودائع الحكومية في حين تراجع نمو عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) في عام 2015 بمعدل 2.77-% وذلك بسبب تقلص الودائع الحكومية بالمقارنة مع السنوات السابقة⁽³⁾.

ويوضح الجدول (18) ان اقل نسبة مساهمة عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) في الناتج المحلي الاجمالي سجلت في عام 2005 وكانت 63.09% في حين سجلت اعلى نسبة مساهمة في عام 2020 وكانت 116.27%.

(1) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2006، ص27

(2) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2015، ص55

(3) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي ، 2005، ص56.

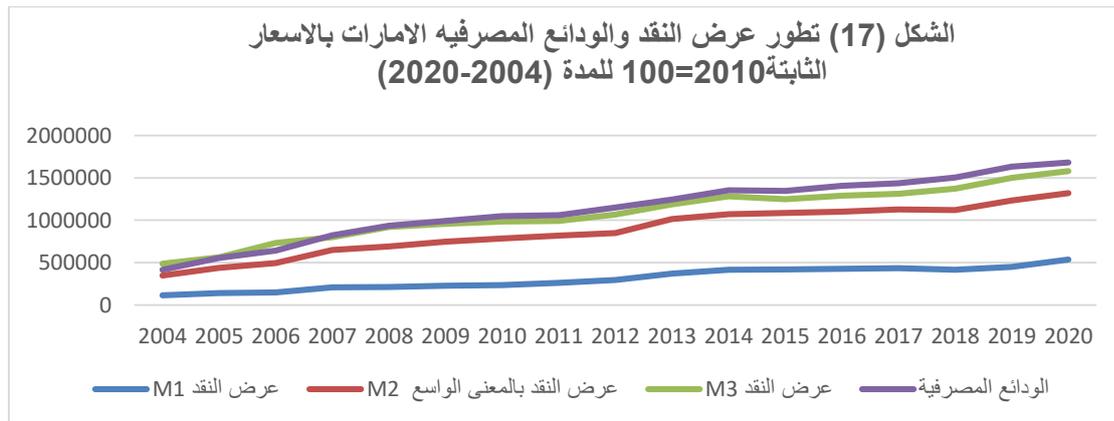
الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (18) تطور عرض النقد والودائع المصرفية بالاسعار الثابتة 2010=100 الامارات للمدة 2004-2020

(مليون درهم)

السنوات	عرض النقد 1M	معدل النمو %	عرض النقد بالمعنى الواسع 2M	معدل النمو %	عرض النقد 3M	معدل النمو %	الودائع المصرفية	معدل النمو %
2004	115884.71		347350.16		488672.21		416552.91	
2005	140994.87	21.67	437451.40	25.94	560610.15	14.72	553008.91	32.76
2006	148263.13	5.15	493258.80	12.76	733662.75	30.87	640896.85	15.89
2007	208929.27	40.92	650606.10	31.90	800690.05	9.14	823485.91	28.49
2008	213234.30	2.06	690820.61	6.18	921114.64	15.04	934504.66	13.48
2009	225443.36	5.73	747117.93	8.15	956118.23	3.80	991202.46	6.07
2010	232961.00	3.33	786388.00	5.26	985200.00	3.04	1049628.00	5.89
2011	261796.19	12.38	818596.35	4.10	992268.04	0.72	1060418.32	1.03
2012	294606.60	12.53	849211.23	3.74	1066568.19	7.49	1149972.43	8.45
2013	369715.57	25.49	1015877.65	19.63	1188291.45	11.41	1245721.80	8.33
2014	415087.08	12.27	1071124.01	5.44	1282573.52	7.93	1352650.61	8.58
2015	417863.74	0.67	1085340.65	1.33	1247005.03	-2.77	1345786.92	-0.51
2016	426614.47	2.09	1102816.77	1.61	1289686.83	3.42	1406541.58	4.51
2017	434568.40	1.86	1126337.16	2.13	1312533.10	1.77	1436255.08	2.11
2018	415909.40	-4.29	1120423.02	-0.53	1372067.13	4.54	1503382.43	4.67
2019	449756.37	8.14	1233994.06	10.14	1499650.72	9.30	1633037.02	8.62
2020	535098.98	18.98	1318539.33	6.85	1577759.94	5.21	1680934.55	2.93
السنوات	معدل النمو المركب %							
2009-2004	11.73		13.62		11.84		15.54	
2015-2010	10.23		5.52		4.01		4.23	
2020-2016	4.64		3.64		4.11		3.63	
2020-2004	-98.91		-98.92		-98.93		-98.91	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (18)

يوضح الشكل البياني (17) اتجاه عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) وعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وعرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) والودائع المصرفية بشكل متصاعد نسبياً.

4- الودائع المصرفية:- يوضح الجدول (19) تطور الودائع المصرفية اذ سجلت اعلى معدل نمو عام 2005 اذ سجل 32.76% ويعزى ذلك الى زيادة الاصول الأجنبية وانخفاض الودائع الحكومية في حين شهد عام 2015 تراجع معدل النمو اذ سجل -0.51- وذلك لانخفاض الودائع الحكومية وانخفاض الاصول الأجنبية ويتضح من الجدول (19) ان اقل نسبة مساهمة الودائع المصرفية الى الناتج كانت في عام 2004 اذ سجلت 53.90 في حين كانت اعلى نسبة مساهمه في عام 2020 اذ سجل 123.87%.

ثانيا: العمق النقدي والسيولة المصرفية:-

1- **العمق النقدي $\frac{M2}{GDP}$:-** يوضح الجدول (19) نسبة تطور العمق النقدي $\frac{M2}{GDP}$ لمدة البحث اذ سجل في عام 2004 44.95% وهذا يدل على تراجع العمق النقدي في الاقتصاد الاماراتي وذلك لارتفاع عرض النقد اكثر من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾. في حين سجل عام 2020 اعلى نسبة مساهمة اذ سجل 97.17% وهذا يدل على ارتفاع العمق النقدي بالاقتصاد الاماراتي وهذا يبين ان عرض انخفاض عرض النقد عن الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الفائدة المنخفض جعلت الودائع لاجل اقل جذبا⁽²⁾

2- **السيولة المصرفية:-** يتضح من الجدول(19) تطور نسبة السيولة اذ ان اقل نسبة للسيولة المصرفية سجلت في عام 2004 اذ بلغت 119.92 % وذلك بسبب انخفاض الودائع في الميزانية العمومية وعدم امتلاكها سندات متوفرة للبيع وارتفاع السندات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها⁽³⁾ واعلى نسبة سيولة سجلت في عام 2012 اذ بلغت 135.4 بسبب انخفاض الودائع في الميزانية العمومية وارتفاع الحسابات الجارية وكذلك انخفاض سندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

(1) المصرف الاماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2004 ص 28

(2) المصرف الاماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2020 ص 36

(3) المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي ، 2004، ص50

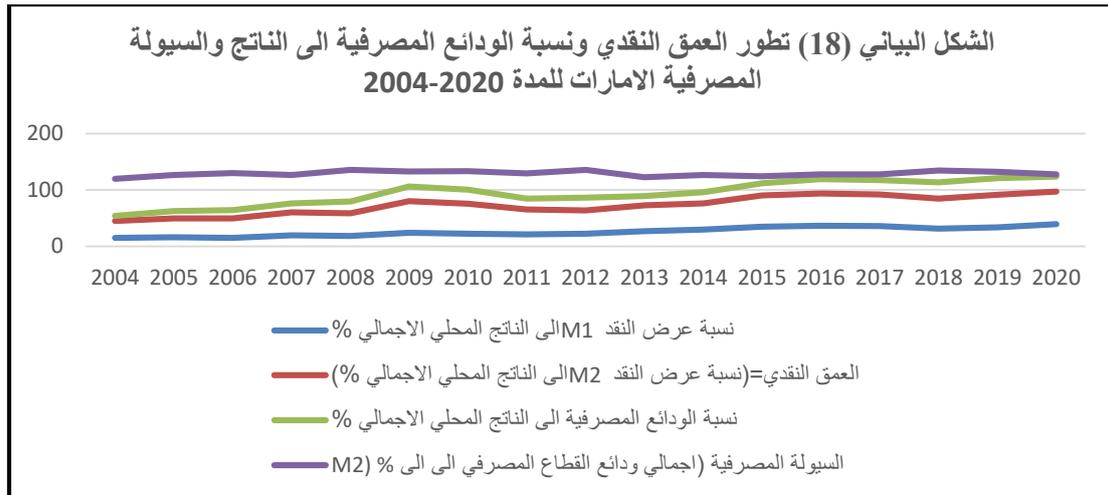
الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (19) تطور نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي الامارات للمدة

2004-2020 (مليون درهم)

السنوات	نسبة عرض النقد M1 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة عرض النقد M2 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة عرض النقد M3 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي %	السيولة المصرفية (اجمالي ودائع القطاع المصرفي الى M2) الى %
2004	15.00	44.95	63.23	53.90	119.92
2005	15.87	49.23	63.09	62.24	126.42
2006	14.83	49.33	73.37	64.09	129.93
2007	19.33	60.20	74.09	76.20	126.57
2008	18.11	58.67	78.23	79.37	135.27
2009	24.15	80.02	102.40	106.16	132.67
2010	22.30	75.26	94.29	100.46	133.47
2011	20.81	65.07	78.88	84.29	129.54
2012	22.13	63.79	80.11	86.38	135.42
2013	26.49	72.79	85.15	89.26	122.63
2014	29.46	76.02	91.02	96.00	126.28
2015	34.74	90.24	103.68	111.89	124.00
2016	36.15	93.46	109.29	119.20	127.54
2017	35.50	92.00	107.21	117.31	127.52
2018	31.32	84.38	103.34	113.23	134.18
2019	33.30	91.37	111.04	120.92	132.34
2020	39.43	97.17	116.27	123.87	127.48

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19)

ينتضح من الشكل البياني (18) الاتجاه التصاعدي للمتغيرات (M1.M2.M3) والودائع المصرفية والسيولة المصرفية واستقرارها

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

خامساً: المؤشرات العالمية المركبة للتنمية المالية للاقتصاد الإماراتي.

من بيانات الجدول رقم (20)، يتضح اتجاه تطور المؤشرات العالمية المركبة للتنمية المالية للاقتصاد الإماراتي، إذ تراوحت قيم مؤشر التنمية المالية المركب بين (0.33982) إلى (0.571986) وهو مستوى متوسط مقارنة بالولايات المتحدة ويمثل المستوى المتوسط للمؤشرات الفرعية على مستوى المؤسسات المالية والأسواق وهو ما يعكس مستوى تطور النظام المالي الإماراتي ودرجة تطور مؤشرات التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي.

جدول (20) مؤشرات التنمية المالية في الإمارات العربية المتحدة

المؤشرات السنوات	مؤشر التنمية المالية	مؤشر المؤسسات المالية	مؤشر الأسواق المالية	مؤشر عمق المؤسسات المالية	مؤشر وصول المؤسسات المالية	مؤشر كفاءة المؤسسات المالية	مؤشر عمق الأسواق المالية	مؤشر الوصول إلى الأسواق المالية	مؤشر كفاءة الأسواق المالية
2004	0.33982	0.306528	0.360936	0.110946	0.251036	0.58444	0.240669	0.572951	0.274614
2005	0.385216	0.359714	0.396915	0.123818	0.336853	0.62595	0.295727	0.602976	0.292154
2006	0.419255	0.34383	0.479658	0.131342	0.311793	0.593462	0.391327	0.674145	0.367644
2007	0.481625	0.355975	0.590018	0.154327	0.311559	0.602339	0.533436	0.754477	0.465599
2008	0.522503	0.369054	0.65723	0.175619	0.317917	0.60668	0.506388	0.649818	0.817921
2009	0.531967	0.410509	0.634364	0.226636	0.366936	0.599905	0.6257	0.663879	0.587546
2010	0.437912	0.392101	0.468032	0.202477	0.356437	0.586612	0.501522	0.613142	0.260199
2011	0.407162	0.386597	0.413139	0.175036	0.370647	0.587673	0.397219	0.626622	0.197606
2012	0.420249	0.391455	0.433985	0.169826	0.387241	0.587581	0.39519	0.673423	0.218688
2013	0.474083	0.377604	0.553576	0.166955	0.400551	0.51636	0.514458	0.705455	0.422504
2014	0.571986	0.387459	0.736018	0.180144	0.414986	0.508316	0.612528	0.712417	0.876887
2015	0.489674	0.410619	0.551184	0.218008	0.429973	0.509495	0.567075	0.694295	0.362976
2016	0.464856	0.383143	0.529913	0.225819	0.42978	0.389928	0.591279	0.674549	0.286387
2017	0.501844	0.400449	0.585257	0.217183	0.417178	0.492761	0.578392	0.913426	0.234901
2018	0.485399	0.390215	0.563191	0.201769	0.407232	0.495574	0.529483	1	0.135665
2019	0.485592	0.387249	0.566538	0.203214	0.377797	0.530819	0.580716	0.939377	0.146289
2020	0.462049	0.354863	0.55268	0.221934	0.322883	0.465275	0.63069	0.82635	0.157039

<https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/data/global-financial-development-database>

المبحث الثالث

دور البنك المركزي العراقي في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي

المطلب الأول

نبذة مختصرة عن واقع البنك المركزي العراقي.

في نظرة موجزة الى التطور التاريخي للبنك المركزي العراقي يمكن ايجاز المراحل التي مر بها بالتالي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى (1930-1950)

في عام 1931 تأسس مجلس عملة العراق في لندن وتولى اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بأحتياطي من عملة الدينار الجديد، وفي عام 1947 تأسس المصرف الوطني العراقي وهو مصرف حكومي والغى مجلس العملة في عام 1949 واستمر المصرف الوطني العراقي بإتباع السياسة النقدية التحفظية والاحتفاظ بنسبة 100% من الاحتياطيات كغطاء للعملة المحلية القائمة. وفي اواسط الثلاثينيات من القرن العشرين قررت الحكومة العراقية انشاء مصارف لغرض توفير الائتمان للقطاعات الاخرى من الاقتصاد، ثم شهدت المدة من عام 1936 الى نهاية الخمسينيات تأسيس المصارف الاساسية في النظام المصرفي العراقي، فقد تأسس في هذه المدة المصرف الزراعي والصناعي، ثم اسست الحكومة مصرف الرافدين عام 1941 ليكون المصرف التجاري الرئيس مع البنك المركزي، إلا أن المصرف الوطني العراقي اصبح هو بنك الحكومة عام 1947. ثم أسس المصرف العقاري عام 1948 وكان الغرض الرئيس منه تمويل شراء الدور من قبل الافراد، وتاسس مصرف الرهون عام 1951 والمصرف التعاوني عام 1952، اضافة الى هذه المصارف الحكومية فقد افتتحت فروع للمصارف الاجنبية والمصارف العراقية الخاصة.

المرحلة الثانية (1950-1990)

في عام 1956 اصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي، وتحددت وجباته باصدار وادارة العملة والرقابة على معاملات النقد الاجنبي والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وكذلك الاحتفاظ بحسابات الحكومة وادارة القروض الحكومية، وفي عام 1959 تحول ربط العملة من الباون البريطاني الى الدولار الامريكي وبسعر دينار = 2.8 دولار.

وفي 14 تموز 1964 تم تأميم كافة المصارف وشركات التأمين وفي عام 1987 تألف الجهاز المصرفي من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري، وشهدت هذه المرحلة بداية تراجع قيمة الدينار

(1) الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي <https://www.cbi.iq>

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

العراقي فقد تم تخفيض 5% من قيمة الدينار لتتراجع قيمته الى 3.2169 دولار وهو السعر الرسمي الذي استمر لحين حرب الخليج على الرغم من انه في اواخر عام 1989 سجل سعر السوق السوداء 1.86 دينار للدولار الواحد.

المرحلة الثالثة(1990-2003)

بعد حرب الخليج ثانية عام 1991 والاثار الاقتصادية للحصار الاقتصادي، وبالنظر للطبع الحكومي المفرط من الاوراق المالية الجديدة، فقد انخفضت قيمة الدينار بشكل سريع بحيث بلغت في اواخر عام 1995 3000 دينار للدولار الواحد.

المرحلة الرابعة ما بعد 2003.

بعد تغيير النظام السياسي وظروف الاحتلال عمل مجلس الحكم ومكتب الاعمار والمساعدات الانسانية على طبع كميات جديدة من العملة الورقية السائدة كاجراء بديل مؤقت للحفاظ على عرض النقد لحين طرح العملة الجديدة، وتم اصدار قانون المصارف في 19 ايلول 2003، مما جعل اطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقا والمعايير الدولية ويسعى القانون الى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بانشاء جهاز مصرفي منفتح وامن وسليم وتنافسي، وفي عام 2004 تم اصدار عملة عراقية جديدة، وتأسس البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في 6 اذار 2004، ويكون البنك مسؤولا عن:

- الحفاظ على استقرار الأسعار.
 - تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات اسعار الصرف).
 - ادارة الاحتياطيات الأجنبية.
 - اصدار وادارة العملة.
 - تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.
 - خزن وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب.
 - إنشاء، تحسين وتعزيز نظام مدفوعات فعالة.
 - إصدار التراخيص أو التصاريح بالإضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي والاشراف عليه كما هو محدد في قانون البنوك.
 - القيام بأي مهام أو معاملات إضافية في إطار القانون العراقي.
- وحدد قانون البنك المركزي أهدافه بالتالي:
- 1) ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة.
 - 2) تعزيز البنك المركزي النمو المستدام والعمالة والازدهار في العراق.

بعد عام (2003) أخذ العراق مجرى جديد تحولت خلاله الرؤية الاقتصادية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد متجه لاعتماد آلية السوق، لذا كان من الواجب إصدار قوانين وتشريعات تبرز هذا التوجه من أهم هذه القوانين قانون الإدارة المالية والدين العام ذي الرقم (95) لسنة (2004)، وقانون البنك المركزي المرقم (56) لسنة (2004)، فضلاً عن قوانين أخرى تسعى إلى احداث تحول في الاقتصاد العراقي وقد رسخ قانون عام (2004) الحرية للبنك المركزي العراقي في صياغة السياسة النقدية وتنفيذها، فتتخذ هذه السياسة بعيداً عن أي تعليمات أو توجيهات من قبل أي جهة حكومية أو خاصة، كما بيّن القانون أن البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة والمسؤولة عن السياسة النقدية في البلد، والمسؤول أيضاً عن سياسة الصرف الأجنبي، وإصدار العملة العراقية وإدارتها، وله الحرية في منح التراخيص للبنوك المحلية والأجنبية للعمل في البلد، إنّ منح البنك المركزي الحرية في سيطرته على السياسة النقدية لها آثار ايجابية على الاقتصاد من خلال رسمه للسياسة النقدية التي تتماشى مع السياسة الاقتصادية للحكومة. حيث أشار قانون البنك إلى لزوم اجتماع ممثلي كلا من البنك المركزي ووزارة المالية بغرض تنسيق السياستين النقدية والمالية، وضرورة تقديم النصح والمشورة للحكومة بشرط أن تكون ضمن اختصاصات البنك المركزي العراقي⁽¹⁾.

المطلب الثاني

تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة من (2004-2020)

أولاً: الناتج المحلي الاجمالي:- يوضح الجدول (21) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 2012 = 100 للعراق للمدة (2004-2020) اذ يتضح زيادة الناتج من (167354161.27) مليون دينار في عام 2004 الى (168809914.14) مليون دينار عام 2005 بمعدل 0.87% في حين تراجع في عامي (2006-2007) بمعدل 15.17%- و 10.88%- على التوالي، وذلك بعد تراجع اغلب القطاعات الاقتصادية، خاصة الزراعة والصناعة بعد الاعمال الإرهابية والعسكرية وتراجع ناتج القطاعات الاخرى بسبب عدم قدرتها على المنافسة في ظل الافراط بالاستيراد.

(1) صادق رائد الشمري، ادارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات، البارودي العلمية للنشر والتوزيع بغداد، 2016، ص 367.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (21) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاسعار الثابتة 2012=100 في العراق للمدة 2004-

2020(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %	نصيب الفرد	معدل النمو %	الادخار المحلي	معدل النمو %	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2004	167354161.27		6.29		28738.15			8.61
2005	168809914.14	0.87	6.89	9.54	31728.74	10.41	36.94	8.71
2006	143202928.54	-15.17	4.49	-34.74	31811.77	0.26	53.24	8.65
2007	127626031.15	-10.88	4.58	1.91	35175.37	10.57	30.83	8.65
2008	175135023.42	37.23	5.58	21.75	42334.47	20.35	2.67	8.48
2009	149904976.48	-14.41	4.59	-17.70	78667.26	85.82	-2.80	8.39
2010	181503601.75	21.08	5.60	22.00	33376.53	-57.57	2.46	8.25
2011	230487970.09	26.99	7.42	32.58	53823.31	61.26	5.60	8.12
2012	254225491.00	10.30	7.00	-5.71	84027.28	56.12	6.06	7.96
2013	268591722.95	5.65	7.85	12.20	93250.29	10.98	1.86	9.26
2014	255744819.47	-4.78	7.68	-2.19	98935.83	6.10	2.24	10.59
2015	185764286.26	-27.36	5.73	-25.47	87031.30	-12.03	0.63	10.73
2016	189350136.54	1.93	4.81	-16.03	41140.04	-52.73	-0.76	10.82
2017	211110200.00	11.49	5.71	18.86	39314.58	-4.44	0.96	13.02
2018	254899406.64	20.74	6.73	17.77	57211.62	45.52	0.48	12.97
2019	260526290.57	2.21	6.70	-0.47	87048.35	52.15	0.47	12.86
2020	203489627.78	-21.89	5.09	-23.97	82946.77	-4.71	1.89	14.09
السنوات	معدل النمو المركب %							
2009-2004		-1.82		-5.11		18.27		
2015-2010		0.39		0.37		17.32		
2020-2016		1.45		1.16		15.06		
2020-2004		-98.99		-99.01		-98.94		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الملحق (3)

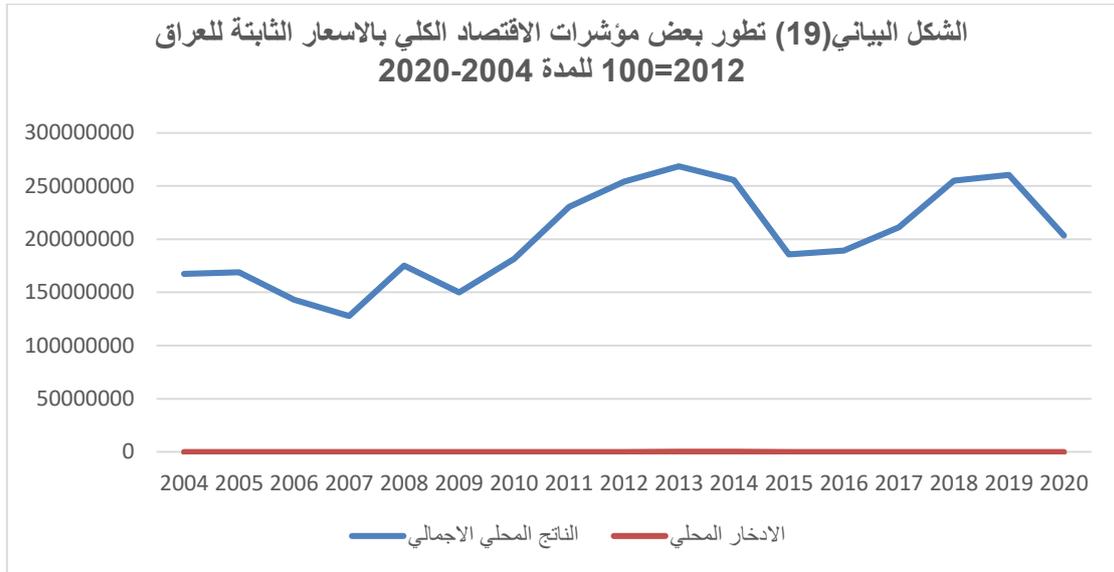
في حين ارتفع الناتج الى (175135023.42) مليون دينار في عام 2008 وبمعدل نمو 37.23%، وذلك بسبب تغير انتاج النفط الخام تراجع عام 2009 الى (149904976.48) مليون دينار بمعدل 14.41% وذلك بعد انهيار اسعار النفط بسبب الازمة المالية، ويتضح من خلال استعراض تطور الناتج ان المحدد الاساس للناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي هو ناتج النفط الخام، في ظل تراجع دور مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ثانياً: متوسط دخل نصيب الفرد:- يتضح من الجدول (21) ان اقل متوسط نصيب الفرد تحقق في عام 2006 اذ سجل 4.49 مليون دينار وذلك يعود الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي والاوزاع الأمنية الغير مستقرة في العراق التي اثرت على نمو متوسط نصيب دخل الفرد في حين اعلى معدل نصيب الفرد كان في عام 2013 اذ سجل 7.85 مليون دينار وذلك لارتفاع الناتج المحلي

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

الاجمالي وانتعاش الاسواق المحلية بسبب الاستقرار الامني الذي انعكس على الحياة الاقتصادية للبلاد.

ثالثاً: الادخار المحلي:- يتضح من الجدول (21) ان اعلى معدل نمو للادخار المحلي تحقق في عام 2009 بمعدل 85.82% في حين ان اكبر تراجع تحقق في عام 2010 بمعدل 57.57. وذلك بسبب انتعاش الناتج المحلي في تلك السنة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19)

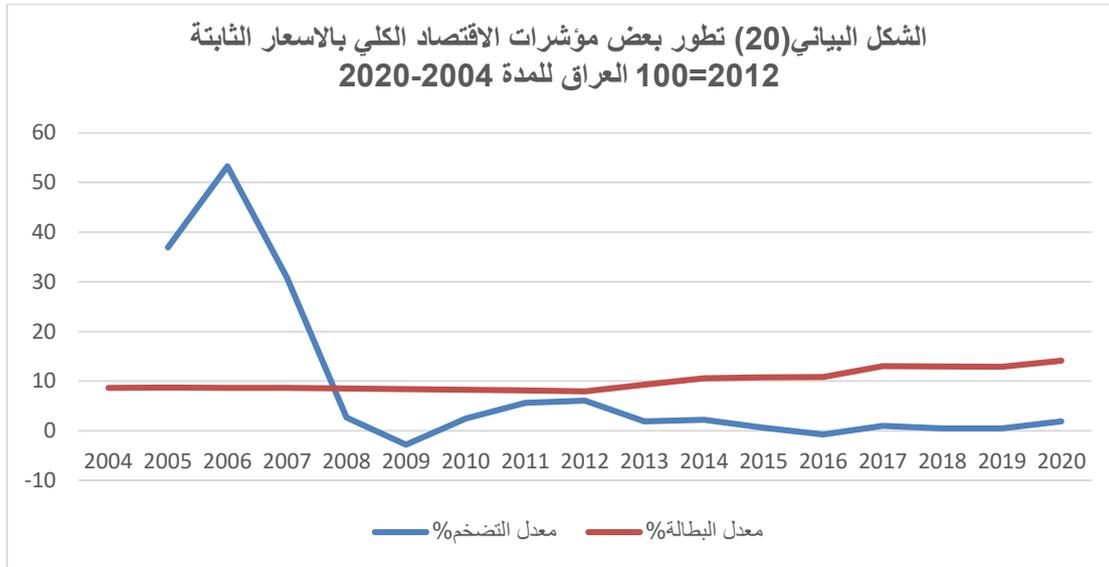
يوضح الشكل البياني (19) اتجاه متغيرين الناتج المحلي الاجمالي والادخار المحلي اذ يتضح التوجه التصاعدي لمؤشر الناتج المحلي

رابعاً: معدل التضخم:- يتضح من الجدول (21) ان اعلى معدلات التضخم تحققت من عام (2005) ولغاية (2007) اذ سجل اعلى معدلات التضخم في عام 2006 اذ سجل 53.24% ويمكن تبرير ذلك لان زيادة الطلب الناجم عن ارتفاع دخل الفرد قد اصطدم بعدم مرونة الجهاز الانتاجي الامر الذي ادى الى انعكاس اثر ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار. وان هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي مما ادى الى ارتفاع اسعار الرسمية للمحروقات بسبب توصيات صندوق النقد الدولي إضافة الى اعتماد الانفاق الحكومي على النفط، وبعد اعتماد البنك المركزي سياسة سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة ادى هذا الاجراء الى تحقيق الاستقرار النسبي لمستوى الاسعار لا غلب سنوات البحث.

خامساً: البطالة:- اذ يتضح من الجدول (21) استمرار معدلات البطالة بالارتفاع لأغلب سنوات البحث، اذ حققت اقل معدل هو 7.96% في عام 2012 في حين اعلى معدل للبطالة تحقق عام 2020 هو 14.09%، وذلك بسبب ازمة كورونا التي عصفت بالاقتصاد العالمي والعراقي وتعطيل

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

بعض المصانع والمنشآت مما انعكس سلباً على متوسط دخل الفرد. إن معدلات البطالة العالية للبطالة لبداية المدة يمكن ارجاعها الى حل اغلب الاجهزه الامنيه والمؤسسات العسكريه والمؤسسات الصناعيه مع عجز الحلول المقترحه والاعتماد على التوظيف الحكومي وتراجع القطاع الخاص مما ادى الى استمرار بمعدلات البطاله بالارتفاع.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (21)

يوضح الشكل البياني (20) الاتجاه العكسي لمتغيري البطالة والتضخم وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حول التبادل بين التضخم والبطالة

سادسا: ميزان المدفوعات:- يتضح من الجدول (22) صافي ميزان المدفوعات اذ يتبين تحقيق فائض لاغلب سنوات البحث باستثناء حالات معينة تحقق فيها عجز ميزان المدفوعات اذ ان الفائض الحاصل في ميزان المدفوعات المتأتي من صادرات النفط الخام، بينما شهدت سنوات العجز انهيار في اسعار النفط.

سابعا الموازنة العامة:- يتضح من الجدول (22) تحقيق فائض في اغلب سنوات البحث والناجم عن ارتفاع اسعار النفط الخام والإيرادات النفطية في حين شهد بعض السنوات عجز الموازنة العامة الناجم عن تراجع اسعار النفط الخام عالمياً. في حين نلاحظ وجود عجز في عامين (2015,2016) والذي بلغ (-9797009,-19382260) مليون دينار على التوالي وذلك بسبب

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

الأوضاع الأمنية وخصوصاً الانفاق الاستهلاكي وقلة الادخار مما جعل الانفاق الاستثماري ضئيل وكذلك انهيار اسعار النفط الخام⁽¹⁾.

جدول رقم (22) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الاسعار الثابتة 2012=100 في العراق للمدة (2004 -

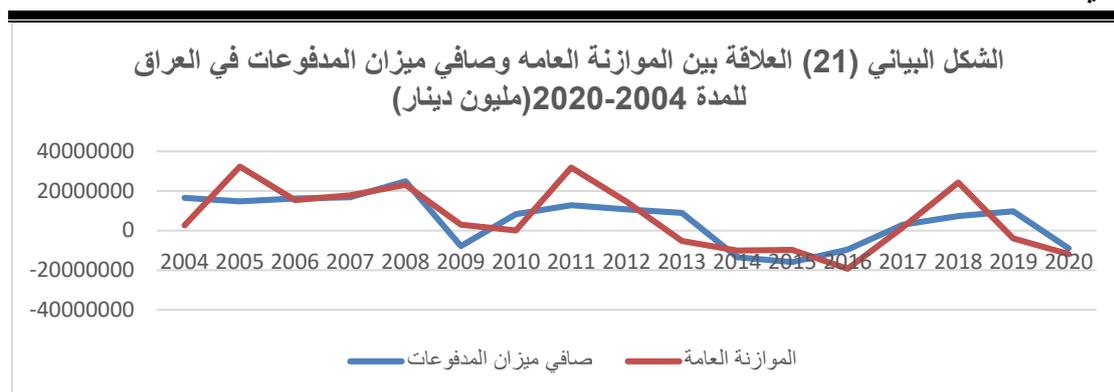
2020) دينار

السنوات	صافي ميزان المدفوعات	معدل النمو %	الموازنة العامة	معدل النمو %	نسبة صافي ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي %	نسبة الموازنة العامة الى الناتج المحلي %
2004	16612308.08		2720050.30		1.63	9.93
2005	14752388.66	-11.20	32432770.89	1092.36	19.21	8.74
2006	16188207.64	9.73	15354106.37	-52.66	10.72	11.30
2007	16896154.24	4.37	17826885.38	16.11	13.97	13.24
2008	24981946.91	47.86	23253186.48	30.44	13.28	14.26
2009	-7809800.34	-131.26	3031931.15	-86.96	2.02	-5.21
2010	8237172.14	-205.47	49302.27	-98.37	0.03	4.54
2011	12897050.59	56.57	31869472.90	64540.98	13.83	5.60
2012	10790980.20	-16.33	14677648.00	-53.94	5.77	4.24
2013	8998438.44	-16.61	-5190928.73	-135.37	-1.93	3.35
2014	-13530933.74	-250.37	-10153121.76	95.59	-3.97	-5.29
2015	-15931284.26	17.74	-9797009.54	-3.51	-5.27	-8.58
2016	-9547575.96	-40.07	-19382260.58	97.84	-10.24	-5.04
2017	3061360.00	-132.06	1757942.86	-109.07	0.83	1.45
2018	7389796.78	141.39	24357009.48	1285.54	9.56	2.90
2019	9728752.08	31.65	-3921252.83	-116.10	-1.51	3.73
2020	-9053463.33	-193.06	-11928475.93	204.20	-5.86	-4.45
السنوات	معدل النمو المركب %					
2009-2004			1.83		#NUM!	
2015-2010			#NUM!		#NUM!	
2020-2016			-9.25		-1.06	
2020-2004			-101.09		-100.96	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الملحق (3)

(1) محمد ابراهيم علي، وآخرون، الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات اسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2016،

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان
العينة



يوضح الشكل البياني (21) الاستقرار النسبي لحالة ميزان المدفوعات في حين يتضح تذبذب حالة

الموازنة العامة بسبب عدم استقرار اسعار المشتقات النفطية

المصدر: من عمل البحث بالاعتماد على البيانات الجدول (22)

المطلب الثالث

تكوين رأس المال الثابت

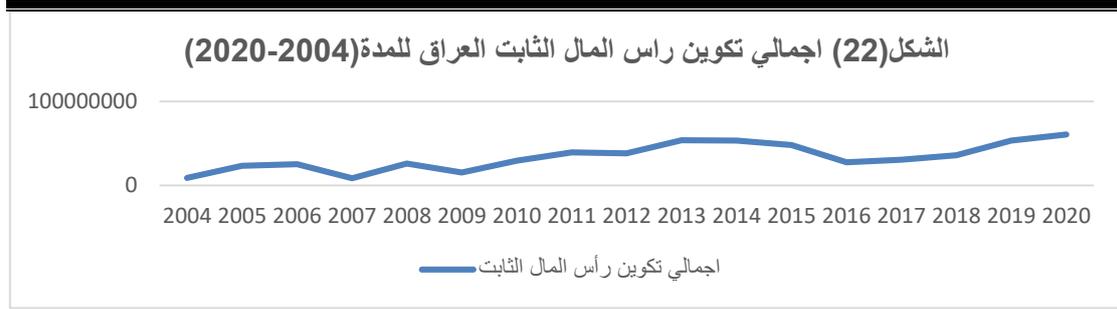
يتضح من الجدول (23) ان ادنى معدل نمو لتكوين رأس المال الثابت تحقق عام 2007
اذ سجل -65.96% بسبب تردي الوضع الامني وعزوف المستثمرين للقيام بالمشاريع لقلّة
التخصيصات الاستثمارية، في حين سجل اعلى معدل نمو لتكوين رأس المال في عام 2008 اذ
حقق 200.60% وذلك بعد زيادة الاستثمار والتخصيصات الاستثمارية الحكومية في البنى التحتية
واعادة اعمار بعض المشاريع، وكانت اقل نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت الى الناتج في
عام 2004 بسبب توقف المشاريع الصناعية الخاصة لارتفاع تكاليف الانتاج وانعدام الطلب المحلي
على المنتج الوطني بفعل اغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة اذ سجل 5.37% في حين كانت
اعلى مساهمة عام 2020 اذ بلغت 29.78%⁽¹⁾

جدول (23) تكوين رأس المال بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

السنوات	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو %	اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	8983989.31		5.37
2005	23375486.69	160.19	13.85
2006	25335063.67	8.38	17.69
2007	8622929.58	-65.96	6.76
2008	25920743.92	200.60	14.80
2009	15457535.28	-40.37	10.31
2010	29401698.96	90.21	16.20
2011	39511368.12	34.38	17.14
2012	38139871.00	-3.47	15.00
2013	54031686.63	41.67	20.12
2014	53617632.99	-0.77	20.97
2015	48330699.43	-9.86	26.02
2016	27599239.42	-42.90	14.58
2017	30790739.05	11.56	14.59
2018	36120556.40	17.31	14.17
2019	53416721.70	47.88	20.50
2020	60590641.67	13.43	29.78
السنوات	معدل النمو المركب %		
2009-2004	9.47		
2015-2010	8.64		
2020-2016	17.03		
2020-2004	-98.88		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد، 2009، ص176.



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (21)

يتضح من الشكل البياني (22) الاتجاه التصاعدي لاجمالي تكوين رأس المال بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

المطلب الرابع

تحليل مؤشرات البنك المركزي العراقي

أولاً:- حجم الاحتياطي:- يتضح من الجدول (24) تطور حجم الاحتياطيات الدولية بالأسعار الثابتة 2012 = 100 للمدة (2004-2020) اذ يتضح من الجدول تحقيق معدلات نمو منذ بداية المدة لغاية 2008. اذ حقق اعلى معدل نمو في عام 2008 (47.79%) ويعود ذلك الى ارتفاع حجم الايرادات النفطية والتي تعد المصدر الرئيس لتكوين الاحتياطيات في الاقتصاد العراقي،⁽¹⁾ في حين تراجعت الاحتياطيات في عام 2009 بمعدل 11.68% وذلك بعد الانهيار الحاد باسعار النفط. وبعد استعادة اسعار النفط الى مستواها الطبيعي ارتفع حجم الاحتياطي مسجلاً اعلى حجم في عام 2013 (88997943.10) مليون دينار وبمعدل نمو 8.52% وفي عام 2020 تراجعت حجم الاحتياطيات بمعدل 21.47% وذلك بسبب جائحة كورونا التي اثرت على القطاعات الاقتصادية.⁽²⁾

يتضح ان المحدد الرئيس لحجم الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي هي الايرادات النفطية في ظل تراجع دور القطاع الخاص اذ ان في الاقتصاد المثالي يكون الدور اكبر للقطاع الخاص في مدى تغير الاحتياطيات.

(1) البنك المركزي العراقي التقرير السنوي 2016 ص25

(2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد، 2009، ص176.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (24) تطور حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الالزامي العراق للمدة 2004-2020

(مليون دينار)

السنوات	حجم الاحتياطي بالاسعار الثابتة 100=2012	معدل النمو %	سعر الخصم %	فائدة الابداع %	فائدة الاقراض %	الاحتياطي الالزامي بالاسعار الثابتة 100=2012	معدل النمو %	
2004	31183611.15		6.00	7.10	13.27	5044127.63		
2005	41257674.29	32.31	9.00	6.56	13.42	6807910.93	34.97	
2006	44219010.29	7.18	20.00	6.62	14.38	6109522.10	-10.26	
2007	45599288.41	3.12	20.00	10.43	18.78	13837674.34	126.49	
2008	67391022.84	47.79	7.00	10.54	19.22	22299578.41	61.15	
2009	59517118.04	-11.68	6.00	7.82	16.16	10805233.51	-51.55	
2010	66332030.15	11.45	6.00	6.06	14.35	8013319.52	-25.84	
2011	75733119.16	14.17	6.00	5.91	14.13	8288103.72	3.43	
2012	82013261.02	8.29	6.00	5.87	13.87	8624023.00	4.05	
2013	88997943.10	8.52	6.00	5.75	13.58	9451091.69	9.59	
2014	74309438.08	-16.50	6.00	5.16	12.60	10155658.73	7.45	
2015	60071273.80	-19.16	6.00	4.86	12.29	8960394.08	-11.77	
2016	51483558.24	-14.30	6.00	4.78	12.36	8372645.19	-6.56	
2017	55515072.13	7.83	4.00	4.78	12.36	6195400.95	-26.00	
2018	72510290.16	30.61	4.00	4.78	12.36	9866976.30	59.26	
2019	75846094.09	4.60	4.00	4.78	12.36	9038101.89	-8.40	
2020	59564561.74	-21.47	4.00	4.78	12.36	8512402.78	-5.82	
السنوات	معدل النمو المركب %							
2009-2004		11.37					13.54	
2015-2010		-1.64					1.88	
2020-2016		2.96					0.33	
2020-2004		-98.96					-98.97	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ثانياً: سعر الخصم: يتضح من الجدول (24) ان سعر الخصم سجل في عام 2004 معدل نمو (6%) ثم ارتفع بشكل مستمر الى ان حقق اعلى معدل في عام 2007 (20%) والهدف من هذه السياسة هو تخفيض معدلات التضخم. وسجل سعر الخصم 6% للمدة (2009-2016) والسبب في ذلك زيادة قدرة المصارف بمنح الائتمان، وانتشار الواقع الاقتصادي من الركود ودعم القطاعات الخاصة، ثم تراجع الى 4% للمدة (2017-2020)، وشهدت هذه السنة انطلاق خطة البنك المركزي لتحفيز الاقتصاد العراقي وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي من خلال تنفيذ مشروعه التنموي المتمثل بتخفيض مبالغ التمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي ينفذها عبر الجهاز المصرفي.⁽¹⁾

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي لعام 2020، ص40.

ثالثاً: سعر الفائدة:-

1- **فائدة الايداع:-** يتضح من الجدول(24) تذبذب اسعار الفائدة خلال مدة البحث تبعاً للظروف الاقتصادية، اذ ان اعلى معدل لفائدة الايداع كان في عام 2008 اذ حقق 10.54% وذلك لمواجهة حالات التضخم وكبح وتشجيع النشاط الاقتصادي وتحديد الائتمان والاستثمارات في مجالات المسموح بها⁽¹⁾.

في حين ان اقل معدل لفائدة الايداع للمدة من (2016 ولغاية 2020) اذ سجل 4.78%. وذلك لتوفير الامكانيات اللازمة للنهوض الاقتصادي وتجاوز الأزمة المالية الجارية.

2- **فائدة الاقراض:-** يتضح من الجدول (24) ان اعلى معدل لفائدة الاقراض تحقق في عام 2008 اذ سجل 19.22% وذلك لكبح جماح التضخم في الاقتصاد العراقي ولتحقيق التوازن النقدي وان ادنى معدل تحقق في 2015 اذ سجل معدل 12.29% وذلك لتوفير السيولة للمشاريع الاستثمارية لمعالجة الركود الاقتصادي وتمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية⁽²⁾.

رابعاً:- الاحتياطي الالزامي:- انسجاماً مع توجيهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة في اسناد التنمية الاقتصادية ولغرض دعم السيولة المصرفية تم اعتماد نسب الاحتياطي الالزامي يتضح من الجدول (24) تطور الاحتياطي الالزامي للأسعار الثابتة اذ يتضح ان اعلى معدل نمو تحقق في عام 2007 اذ سجل 126.49% وذلك لسحب اكبر قدر ممكن من السيولة. في حين سجل في عام 2009 تراجع بمعدل 51.55%. نتيجة لتحسين الظروف الأمنية والاقتصادية للبلاد ولغرض تشجيع الاستثمار بالودائع الحكومية⁽³⁾. واستمر الاحتياطي الالزامي بالتذبذب بمعدلات سالبة وموجبة لنهاية مدة البحث.

1) (Amar Hamad Khalaf, Financial Liberalization And Financial Development In Iraq, University Of Baghdad – Iraq, 2009, P.387

(2) سنان الشبيبي. ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، 2015، ص18.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي 2009، ص17.

المطلب الخامس

تحليل مؤشرات التنمية المالية في العراق

أولاً:- الائتمان

1- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:-

يوضح الجدول (25) تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للمدة (2004-2020) بالاسعار الثابتة 2012 = 100. اذ انه يتضح في عامين 2005 و2006 تحقيق اعلى معدل نمو 11.88% و29.17% على التوالي وذلك لدعم سياسة التحرر المالي التي استخدمها البنك المركزي وارتفاع مستوى دخول الافراد. في حين تراجع في عام 2007 بمعدل 2.99- بسبب العمليات الإرهابية والوضع الامني غير مستقر في العراق. فيما استمر في تحقيق معدلات النمو من 2008 ولغاية 2020 اذ سجل اعلى معدل نمو في عام 2010 وكان 79.13 وذلك لالغاء ضوابط الائتمان وارتفاع مستوى الدخل وتحسن النسبي بالوضع الامني. وان اقل نسبة مساهمة الائتمان الخاص للنتاج المحلي الاجمالي كانت في عام 2004 اذ سجل 1.17% وذلك لضعف القطاع الخاص وصغر حجمه ويتخذ الطابع العائلي ويعتمد على اسلوب الذاتي في التمويل غير رسمي وارتفاع نسبة المضاربة بسبب ضعف الثقة بالجهاز المصرفي الناتج عن الوضع الاقتصادي المربك وانخفاض حجم المدخرات المحلية الناجمة عن انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد⁽¹⁾ في حين اعلى مساهمه في الناتج المحلي كانت في عام 2020 11.77% كما مبين بالجدول (26).

2- الائتمان الممنوح للقطاع العام:-

يتضح من الجدول (25) زيادة معدل الائتمان الممنوح للقطاع العام والذي كان في عام 2005 بمعدل 174.08% وذلك لدعم مشاريع الاعمار والبنى التحتية وتحفيز القطاعات الحكومية في حين تراجع عام 2006 بمعدل 33.32% وذلك لتوجيه الائتمان الى القطاع الخاص لتنشيط القطاعات الاقتصادية الخاصة ودعم الاستثمار. وسجل عام 2010 اعلى معدل نمو وبنسبة 198.67% ويعود ذلك الى الغاء ضوابط الائتمان وارتفاع مستوى الدخل لتحسن النسبي في الوضع الامني. واستمر التذبذب الائتمان وللقطاع العام بمعدلات سالبة وموجبه لغاية 2020 اذ سجل معدل نمو 11.89% بسبب جائحة كورونا وذلك لتنشيط القطاعات الاقتصادية وتحفيزها ويتضح من الجدول (26) ان اقل نسبة مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي كانت في عام 2004 اذ سجل 0.38% واعلى نسبة مساهمه في عام 2020 اذ سجل 10.90%.

(1) البنك المركزي العراقي 2009 التقرير السنوي ص32

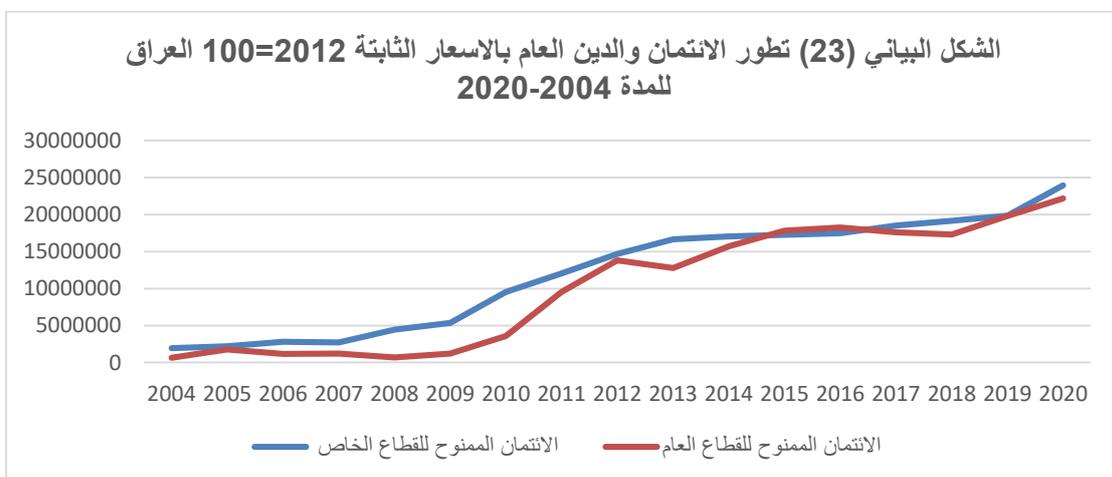
الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (25) تطور الائتمان والدين العام بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020 (مليون

دينار)

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع العام	معدل النمو %	الائتمان الكلي	معدل النمو %	الدين العام	معدل النمو %
2004	1949911.98		642584.09		2592496.07		18626409.93	
2005	2181558.77	11.88	1761163.91	174.08	3942722.68	52.08	15137649.22	-18.73
2006	2817998.50	29.17	1174358.05	-33.32	3992356.55	1.26	8457513.11	-44.13
2007	2733806.25	-2.99	1227054.85	4.49	3960861.10	-0.79	5947217.45	-29.68
2008	4437096.81	62.30	689406.65	-43.82	5126503.46	29.43	4969405.53	-16.44
2009	5331292.03	20.15	1197814.11	73.75	6529106.14	27.36	9677623.64	94.74
2010	9549928.32	79.13	3577560.76	198.67	13127489.08	101.06	10282009.18	6.25
2011	12053633.47	26.22	9532047.94	166.44	21585681.41	64.43	7897824.80	-23.19
2012	14650102.00	21.54	13788586.00	44.66	28438688.00	31.75	6547519.00	-17.10
2013	16638064.99	13.57	12767012.57	-7.41	29405077.56	3.40	4177841.15	-36.19
2014	17039697.52	2.41	15726835.03	23.18	32766532.55	11.43	9141558.48	118.81
2015	17242421.76	1.19	17826935.11	13.35	35069356.87	7.03	30670615.46	235.51
2016	17481701.92	1.39	18268416.35	2.48	35750118.27	1.94	45540625.96	48.48
2017	18525993.33	5.97	17619558.10	-3.55	36145551.43	1.11	45408377.14	-0.29
2018	19162154.50	3.43	17318363.98	-1.71	36480518.48	0.93	39642576.30	-12.70
2019	19851144.34	3.60	19821035.85	14.45	39672180.19	8.75	36161837.74	-8.78
2020	23950603.70	20.65	22176930.56	11.89	46127534.26	16.27	59487554.63	64.50
السنوات	معدل النمو المركب %							
2009-2004		18.25		10.94		16.64		-10.34
2015-2010		10.35		30.69		17.79		19.98
2020-2016		6.50		3.95		5.23		5.49
2020-2004		-98.84		-98.77		-98.82		-98.93

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)



مصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

يوضح الشكل (23) اتجاه المتغيرين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والائتمان الممنوح للقطاع العام ولاستقرار بينهما بشكل تصاعدي

جدول (26) تطور نسبة مساهمة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي العراق للمدة 2004-2020

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي %	الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	1.17	0.38	1.55	11.13
2005	1.29	1.04	2.34	8.97
2006	1.97	0.82	2.79	5.91
2007	2.14	0.96	3.10	4.66
2008	2.53	0.39	2.93	2.84
2009	3.56	0.80	4.36	6.46
2010	5.26	1.97	7.23	5.66
2011	5.23	4.14	9.37	3.43
2012	5.76	5.42	11.19	2.58
2013	6.19	4.75	10.95	1.56
2014	6.66	6.15	12.81	3.57
2015	9.28	9.60	18.88	16.51
2016	9.23	9.65	18.88	24.05
2017	8.78	8.35	17.12	21.51
2018	7.52	6.79	14.31	15.55
2019	7.62	7.61	15.23	13.88
2020	11.77	10.90	22.67	29.23

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

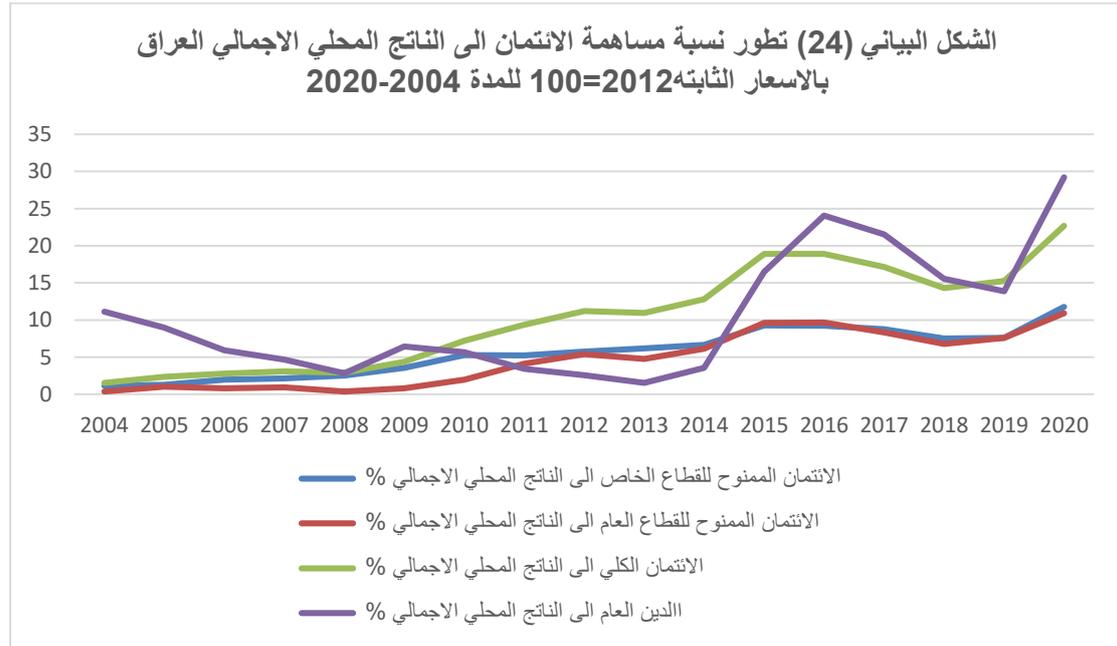
ثانياً: الدين العام:-

يتضح من الجدول (25) تراجع الدين العام للمدة (2004-2008) ويعود ذلك الى انعقاد مؤتمر نادي باريس لتخفيض بعض الديون العراقية وكذلك ارتفاع الناتج المحلي في حين ارتفع حجم الدين العام في عام 2009 نمو بمعدل 94.74% بسبب انهيار اسعار النفط بفعل الأزمة العالمية (ازمة الرهن العقاري) ونلاحظ تراجع الدين العام للمدة من 2011 الى 2013 وذلك بعد تحقيق الفوائض في الموازنة العامة الناجمة عن ارتفاع الإيرادات النفطية. كما ان اعلى معدل لنمو الدين العام قد سجل في عام 2015 اذ بلغ 235.51% وذلك بسبب تراجع الإيرادات العامة الناجمة

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

عن انخفاض اسعار النفط عالميا من جهة. وزيادة الانفاق وخاصة الانفاق الحكومي من جهة اخرى.⁽¹⁾

وسجلت اقل نسبة للدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي 1.56% وكانت في عام 2013⁽¹⁾ في حين اعلى نسبة مساهمة كانت في عام 2020 اذ سجلت 29.23% واستمرت معدلات الدين العام بالتذبذب سالبه وموجبة متأثرة بتقلبات الإيرادات وخاصة النفطية من جهة والنفقات من جهة أخرى لغاية عام 2020 كما مبين بالجدول (26).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

الشكل البياني (24) تذبذب الائتمان الخاص والائتمان العام والائتمان الكلي وارتفاع متغير الدين العام بنفس المسار بالمساهمة بالناتج المحلي الإجمالي

ثالثا: عرض النقد والودائع المصرفية

1- عرض النقد الضيق M1:- يتضح من الجدول (27) تراجع عرض النقد لعامين 2005 و2006 بمعدل 17.98% و11.49% على التوالي بسبب انخفاض الودائع الجارية لدى المصارف والأرصدة النقدية خارج المصارف في حين ارتفع للمدة من 2007 الى 2013 اذ سجل اعلى معدل نمو في عام 2009 بمعدل 36.13% بسبب لارتفاع العملة خارج البنوك والودائع الجارية. وتراجع في عامي (2014-2015) بمعدل 3.09% و-10.85% على التوالي وذلك بسبب انخفاض الودائع الجارية وعكس العملة خارج المصارف نتيجة الركود في المستوى الاقتصادي في حين استمر من عام 2016 الى عام 2020 بالارتفاع اذ سجل في

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة، 2013، ص18-151.

عام 2020 نمو 16.90% بسبب ارتفاع الودائع الجارية لدى المصارف والأرصدة النقدية خارج المصارف. ويوضح الجدول (28) ان اقل نسبة مساهمة لعرض النقد الضيق M1 الى الناتج المحلي الاجمالي كانت في عام 2005 بمعدل (15.5%) في حين ان اعلى نسبة مساهمة في عام 2020 اذ سجل 47.03% كما مبين بالجدول (28).⁽¹⁾

2- **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):** يتضح من الجدول (27) تراجع عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) للمدة من 2005 الى 2007 بمعدل -12.49% و -6.32% و -2.26% على التوالي وذلك بسبب انخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الأجنبية نتيجة للآثر التوسعي لصادفي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص وانخفاض عوائد النفط والقطاعات الأخرى. في حين ارتفع للمدة من 2008 الى 2014 اذ حقق اعلى معدل نمو خلال مدة البحث في عام 2009 (33.88%) وذلك لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية ونمو عوائد النفط والقطاعات الأخرى وتراجع في عام 2015 بمعدل -9.67% بسبب انخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الأجنبية نتيجة الأثر التوسعي لصادفي الديون الحكومية والديون الخاصة وانخفاض عوائد النفط⁽²⁾. في حين حقق معدلات نمو من 2016 الى 2020 اذ سجل في عام 2020 معدل نمو 13.77%.

3- **الودائع المصرفية:** اتضح من الجدول (27) تراجع الودائع المصرفية عام 2005 بمعدل -8.76% وذلك لانخفاض معدل الفائدة وعدم ثقة الجمهور بالمصارف في حين حقق نمو للمدة من 2006 ولغاية 2014 اذ سجل اعلى معدل نمو للودائع المصرفية في عام 2008 28.41% بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وتحسن الوضع الامني وتراجعت في عامين 2015 وفي 2016 بمعدل (13.68%- و 2.28%) زيادة نفقات الحرب على الارهاب ودعم النازحين وزيادة سحبات المواطنين بسبب الهجرة انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الاغراض الاقتصادية المحلية والخارجية. في حين حقق معدلات نمو في عام 2020 اذ سجل نمو بمعدل 1.52% يعزى ذلك الى ارتفاع الودائع الجارية والودائع الثابتة. وسجلت اقل نسبة مساهمة للودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2005 اذ بلغت 14.65% و ان اعلى نسبه في عام 2020 اذ سجلت 38.64% كما مبين بالجدول (28).

(1) تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2013-2019، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث بغداد، ص20.

(2) احمد شهاب الحمداني، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة

المنصور بغداد، العدد30، 2018، ص2.

الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

رابعاً:- العمق النقدي والسيولة المصرفية

1- العمق النقدي:- يتضح من الجدول (28) ان العمق النقدي الذي يمثل (M2) الى الناتج المحلي الإجمالي) تراجع من 23.02% في عام 2004 الى 19.97% من عام 2005 بسبب زيادة الناتج المحلي كانت اكبر من الزيادة الحاصلة في عرض النقد. وهذا يعود الى تعرض العراق الى صدمة اقتصادية عرفت (بصدمة العرض) التي حصلت في القطاع الحقيقي. في حين حقق العمق النقدي اعلى نسبة في عام 2020 التي سجلت 54.56% نتيجة لتفوق عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفعت سرعة نمو الانفاق الى اعلى مستوى لها في ذلك العام مما جعل عرض النقود متغيراً داخلياً يتحكم فيه الانفاق الحكومي ونوعيته.

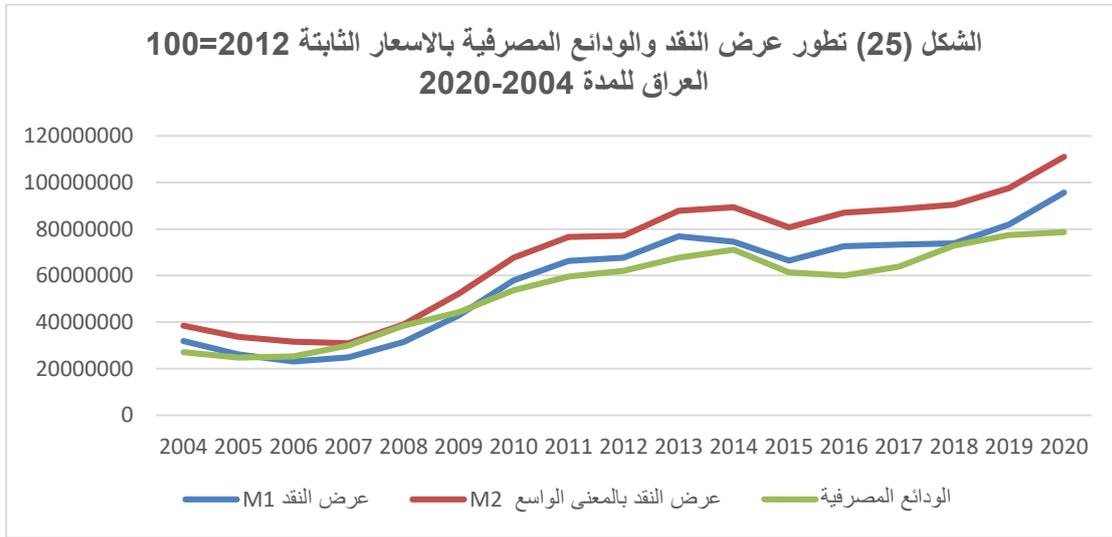
جدول (27) تطور عرض النقد والودائع المصرفية بالاسعار الثابتة 2012=100 العراق للمدة 2004-2020

(مليون دينار)

السنوات	عرض النقد 1M	معدل النمو %	عرض النقد بالمعنى الواسع 2M	معدل النمو %	الودائع المصرفية	معدل النمو %
2004	31903885.57		38522477.21		27097796.29	
2005	26168790.17	-17.98	33709825.53	-12.49	24724506.43	-8.76
2006	23161138.58	-11.49	31580524.34	-6.32	25360741.57	2.57
2007	24872514.60	7.39	30866826.98	-2.26	29988464.45	18.25
2008	31440925.72	26.41	38947133.62	26.18	38507080.08	28.41
2009	42799804.93	36.13	52143430.87	33.88	44272043.60	14.97
2010	57949926.08	35.40	67629073.80	29.70	53698322.32	21.29
2011	66257216.04	14.34	76548944.74	13.19	59557938.28	10.91
2012	67622173.00	2.06	77187497.00	0.83	62005935.00	4.11
2013	76888005.11	13.70	87877553.50	13.85	67598161.20	9.02
2014	74508630.69	-3.09	89292179.76	1.61	71128611.48	5.22
2015	66424761.45	-10.85	80655793.89	-9.67	61397004.77	-13.68
2016	72619184.62	9.33	86986894.23	7.85	59998781.73	-2.28
2017	73320556.19	0.97	88435282.86	1.67	63855839.05	6.43
2018	73771548.82	0.62	90418009.48	2.24	72885238.86	14.14
2019	81859433.96	10.96	97585849.06	7.93	77458891.51	6.28
2020	95697737.04	16.90	111024074.07	13.77	78633488.89	1.52
السنوات	معدل النمو المركب %					
2009-2004		5.02		5.18		8.53
2015-2010		2.30		2.98		2.26
2020-2016		5.67		5.00		5.56
2020-2004		-98.93		-98.94		-98.94

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

2- السيولة المصرفية:- يتضح من الجدول (28) ان اعلى نسبة للسيولة المصرفية تحققت في عام 2008 بمعدل 98.87% وذلك بسبب التسهيلات المصرفية وثقة الجمهور بالمصارف مما ادى الكسب ثقة الجمهور في ايداع المبالغ النقدية، في حين اقل نسبه تحققت في عام 2016 بنسبة 68.97% بسبب ضعف المصارف في جذب الودائع وعدم ثقة الجمهور بالمصارف وتدهور الوضع الأمني مما ادى الى ارتفاع النقود بشكل سائل



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (27)

يوضح الشكل البياني (25) اتجاه عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) وعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) والودائع المصرفية بشكل متصاعد نسبياً.

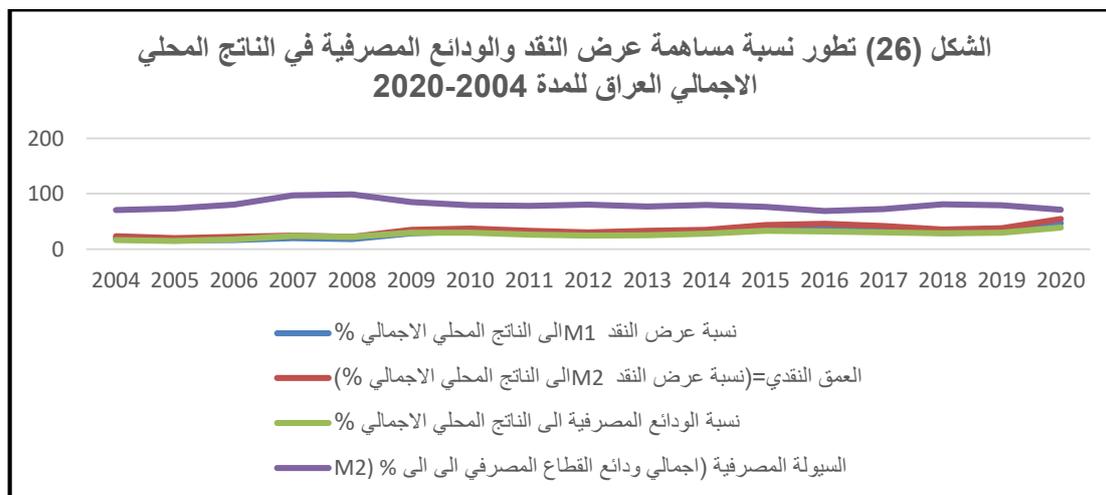
الفصل الثاني: دور البنوك المركزية في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي في بلدان العينة

جدول (28) تطور نسبة مساهمة عرض النقد والودائع المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي العراق للمدة

2004-2020 (مليون دينار)

السنوات	نسبة عرض النقد M1 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة عرض النقد M2 الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي %	السيولة المصرفية (اجمالي ودائع القطاع المصرفي الى الـ M2) %
2004	19.06	23.02	16.19	70.34
2005	15.50	19.97	14.65	73.35
2006	16.17	22.05	17.71	80.31
2007	19.49	24.19	23.50	97.15
2008	17.95	22.24	21.99	98.87
2009	28.55	34.78	29.53	84.90
2010	31.93	37.26	29.59	79.40
2011	28.75	33.21	25.84	77.80
2012	26.60	30.36	24.39	80.33
2013	28.63	32.72	25.17	76.92
2014	29.13	34.91	27.81	79.66
2015	35.76	43.42	33.05	76.12
2016	38.35	45.94	31.69	68.97
2017	34.73	41.89	30.25	72.21
2018	28.94	35.47	28.59	80.61
2019	31.42	37.46	29.73	79.38
2020	47.03	54.56	38.64	70.83

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول الملحق

يتضح من الشكل البياني (18) الاتجاه التصاعدي للمتغيرات (M1.M2) والودائع المصرفية والسيولة المصرفية واستقرارها

يلاحظ من الجدول (28) ان معدل النمو الودائع على معدل عرض النقد حقق نموا واستمر لغاية 2020 وهذا يدل تذبذب العملة خارج الجهاز المصرفي بالمقابل تذبذب اجمالي الودائع الى عرض النقد وهذه المؤشرات يعكس نمو الجهاز المصرفي والنظم الماليه في الاقتصاد الاماراتي.

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين دور البنك المركزي
في التنمية المالية والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الإمارات العربية المتحدة

المبحث الثالث: جمهورية العراق

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين دور البنك المركزي في التنمية المالية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يتناول الفصل قياس وتحليل العلاقة بين دور البنك المركزي في التنمية المالية وتأثير المتغيرات المختارة المستقلة المعبرة عند دور البنك المركزي في التنمية المالية وهي متغيرات مختارة من متغيرات التنمية المالية التي يقع عليها تأثير دور البنك المركزي بشكل مباشر وهي (الائتمان الخاص، عرض النقد الواسع M2، الائتمان الكلي، الفائدة)، فيما يتم التعبير عن النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الحقيقي وهي الناتج المحلي الإجمالي GDP معبراً عنه بنمو الناتج، وكذلك تم اختيار متوسط دخل الفرد PI معبراً عنه بنمو متوسط دخل الفرد، وتم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث وكالاتي:

توصيف متغيرات الانموذج

اعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للمدة من (2004-2020) بالاسعار الثابتة والتي يمكن توصيفها بالاتي:-

المتغيرات التابعة

- GDPR:- نمو الناتج المحلي الاجمالي.

- PIR:- نمو متوسط دخل الفرد.

المتغيرات المستقلة

- PCR:- نمو الائتمان الخاص.

- M2R:- نمو عرض النقد بالمعنى الواسع.

- CTR:- نمو الائتمان الكلي.

- ER:- سعر الفائدة.

المبحث الأول

قياس وتحليل العلاقة بين دور البنك الفدرالي الأمريكي في التنمية المالية وتأثيرها

في النمو الاقتصادي

المطلب الأول

اختبار استقرارية جذر الوحدة (لديكي فولر الموسع)

يوضح الجدول (29) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة لأغراض الاختبارات القياسية إذ يتضح استقرار جميع المتغيرات عدا (M2R) عند المستوى سواء كان بوجود قاطع واتجاه عام ام وجود قاطع فقط او بدون قاطع واتجاه عام. في حين استقر متغير (M2R) استقر عند الفرق الاول بوجود قاطع فقط عند مستوى معنويه 10% وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنويه 1%.

جدول (29) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع الولايات المتحدة الامريكية

المتغيرات	المستوى						الفرق الاول					
	A		B		C		A		B		C	
	T	الدرجة	T	الدرجة	T	الدرجة	T	الدرجة	T	الدرجة	T	الدرجة
GDPR	-1.72	-3.32	-1.92	-2.68	-1.94***	-1.60						
PIR	-2.93	-3.32	-3.04***	-2.68	-3.01*	-2.72						
FCR	-2.26	-3.32	-2.07	-2.68	-2.21**	-1.96						
PCR	-2.34	-3.32	-2.36	-2.68	-2.42**	-1.96						
M2R	-2.78	-3.36	-2.50	-2.69	-0.13	-1.60	-2.71	-3.34	-2.92***	-2.69	-2.90*	-2.74
CTR	-3.80**	-3.75	-3.81**	-3.08	-2.28**	-1.96						
ER	-1.79	-3.31	-3.10**	-3.08	-1.63***	-1.60						

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام. b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط. c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

*, **, ***، تعني معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10%، على التوالي.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

المطلب الثاني

تقدير دالة الناتج $GDPR=F(PCR,M2R,CTR,ER)$

أولاً:- انموذج ARDL لدالة الناتج

جدول (30) يوضح نموذج ARDL لدالة الناتج الولايات المتحدة الامريكية

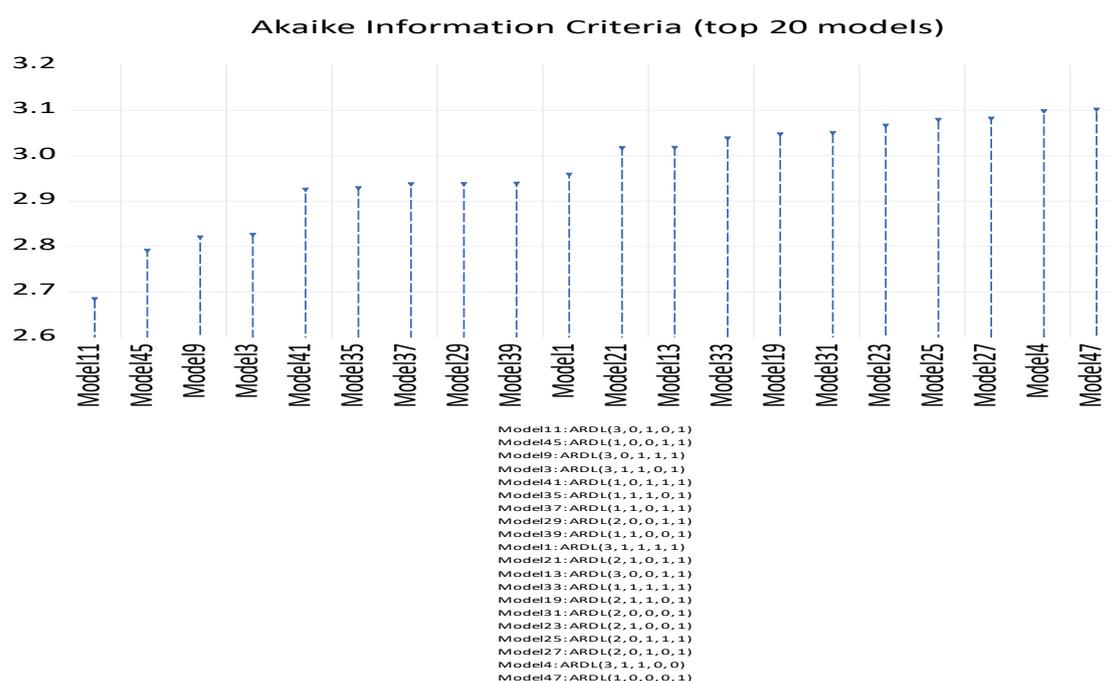
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPR(-1)	-0.393912	0.338261	-1.164520	0.3284
GDPR(-2)	0.228145	0.217176	1.050509	0.3706
GDPR(-3)	0.439098	0.295521	1.485847	0.2340
PCR	0.330614	0.159070	2.078423	0.1292
M2R	-0.410327	0.119823	-3.424429	0.0417
M2R(-1)	-0.504082	0.305610	-1.649427	0.1976
CTR	0.067267	0.049886	1.348427	0.2703
ER	-1.404202	1.107304	-1.268128	0.2942
ER(-1)	-0.829908	0.347866	-2.385713	0.0971
C	13.13288	4.548567	2.887258	0.0632
R-squared	0.959705	Mean dependent var		1.160769
Adjusted R-squared	0.838822	S.D. dependent var		2.225015
S.E. of regression	0.893277	Akaike info criterion		2.684285
Sum squared resid	2.393833	Schwarz criterion		3.118861
Log likelihood	-7.447852	Hannan-Quinn criter.		2.594960
F-statistic	7.939076	Durbin-Watson stat		1.396728
Prob(F-statistic)	0.057649			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

يوضح الجدول (30) نتائج تقدير انموذج ARDL (الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة) لدالة الناتج، اذ يتضح من الجدول ان قيمة R^2 95.9% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 95.9% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخله في النموذج والمتغير العشوائي .

كما يتضح ان قيمة R^2 المصححة هي 83.8%. ويتبين من الجدول ان قيمة F^* المحتسبه معنويه عند مستوى 5% وهذا يدل على معنوية الانموذج المقدر.

الشكل البياني (27) مدد الابطاء المثلى



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

ويوضح الشكل البياني (27) ان مدد الابطاء المثلى (3,0,1,0,1). اعتماداً على معيار Akaike

ثانياً:- اختبار الحدود

يوضح الجدول (31) ان قيمة F* المحتسبة 4.26 اكبر من الحد الاعلى عند مستوى

معنوية 5% وهذا يعني توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (31) اختبار الحدود الولايات المتحدة الامريكية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.267096	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	13		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

ثالثاً:- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يوضح الجدول (32) ان القيمة الاحتمالية لكل من F^* المحتسبة و (chi square) غير معنويتين عند المستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (32) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي الولايات المتحدة الامريكية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.584631	Prob. F(1,2)	0.5244
Obs*R-squared	2.940537	Prob. Chi-Square(1)	0.0864

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- اختبار ثبات تجانس التباين

يوضح الجدول (33) ان القيم الاحتمالية لكل من F^* المحتسبة و (chi square) غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يدل ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (33) اختبار تجانس التباين الولايات المتحدة الامريكية

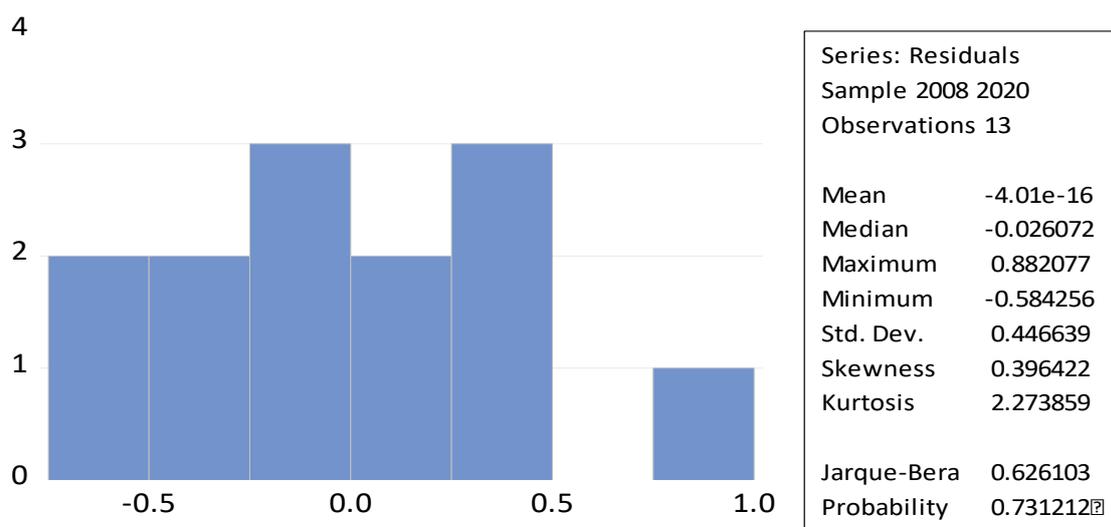
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.802572	Prob. F(9,3)	0.6506
Obs*R-squared	9.185127	Prob. Chi-Square(9)	0.4204
Scaled explained SS	0.311553	Prob. Chi-Square(9)	1.0000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

رابعاً:- اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (28) التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية اذ يتضح ان القيمة الاحتمالية لـ (Jarque Bere) تساوي 0.73 غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يدل على ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

الشكل البياني (28) التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية

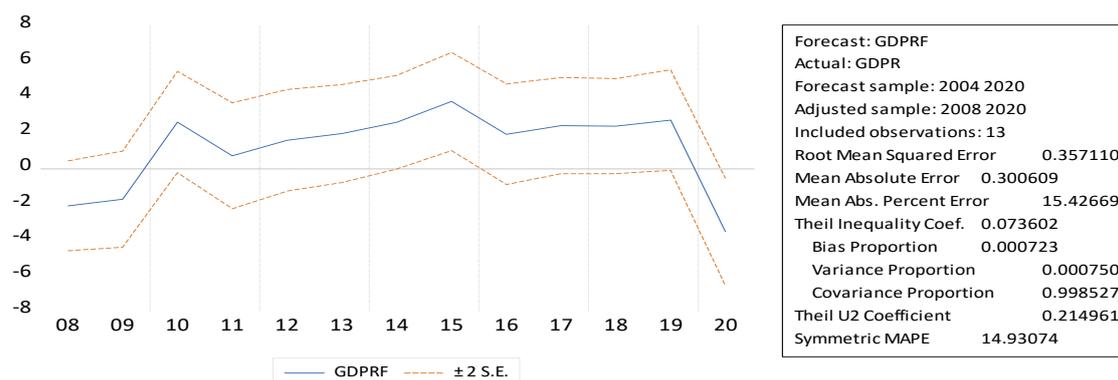


الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

خامساً: اختبار الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

يوضح الشكل البياني (29) نتائج اختبار الاداء التنبؤي اذ يتضح ان معامل (ثايل) 0.21 وهي اقل من العدد واحد صحيح في حين ان قيمة نسبة التحيز BP (0.000723) اما قيمة التباين νp تساوي 0.000750 وهي قريبة من الصفر في حين ان نسبة التباين CP 0.99 وتعتبر قريبة من الواحد. وهذا يعني ان الانموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية.

الشكل البياني (29) الاداء التنبؤي



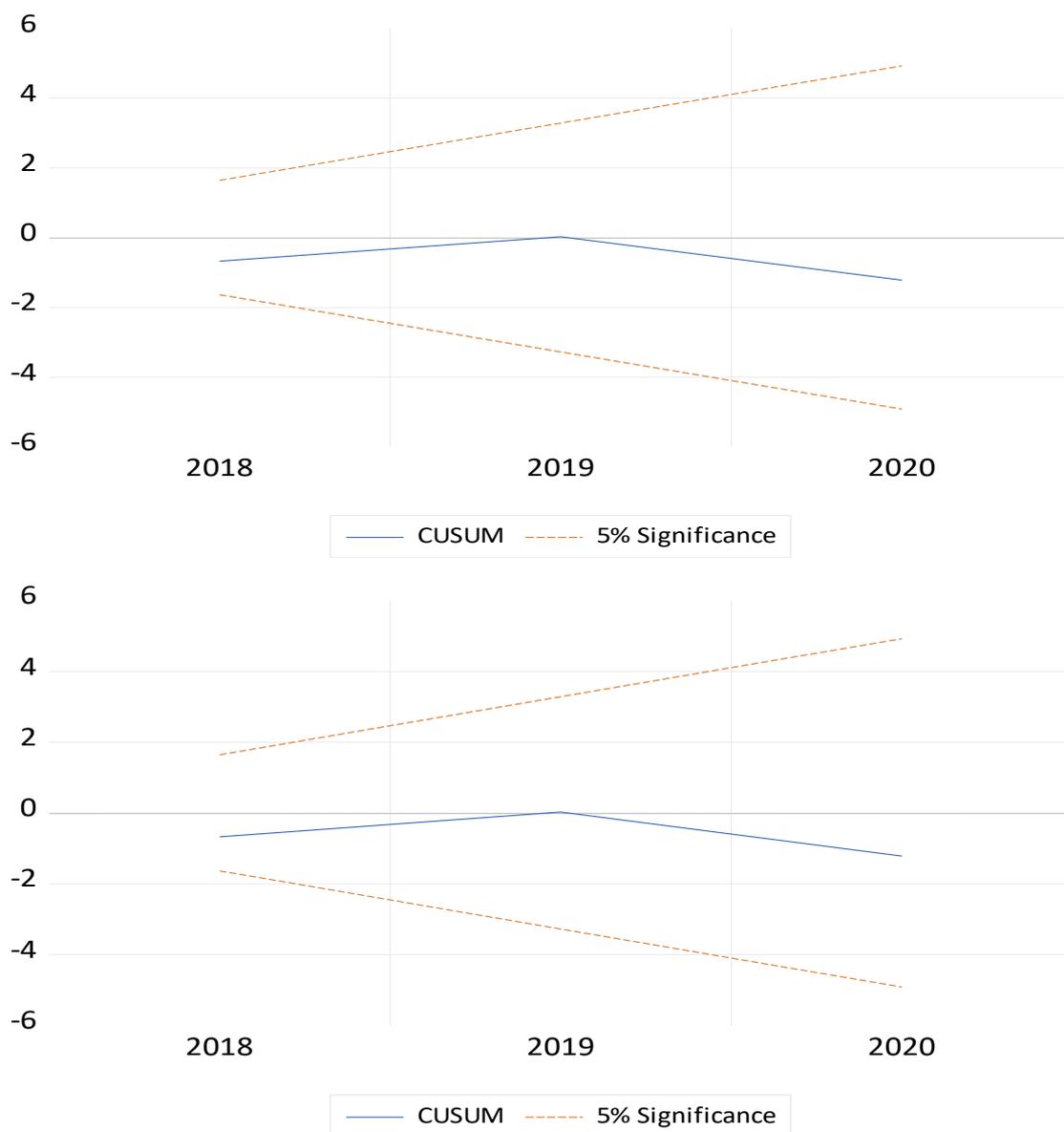
الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سادساً: اختبار الاستقرار الهيكلية

يوضح الجزء العلوي من الشكل البياني (30) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر، اذ يتضح من اختبار (CUSUM TEST) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل

عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة عنده مستوى 5%. في حين يوضح الجزء السفلي اختبار (CUSUM OF Squer) اي بمعنى مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل البياني (30) اختبار الاستقرار الهيكلي



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج .E-VIEWS12

سابعاً:- تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ والأجل الطويل

1- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يوضح الجدول (34) معالم الأجل القصير لدالة الناتج اذ يتضح ان نمو الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة والسنتين السابقتين لها تأثير معنوي. لكنها سالبة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية. ويمكن تفسير ذلك بان نمو الناتج يؤدي الى زيادة الدخل والذي بدوره يؤدي الى زيادة الانفاق وخاصة الاستهلاكي ومن ثم زيادة الاستيراد. الامر الذي ينعكس أثره بصورة غير مباشرة في انخفاض الناتج. في حين يتضح ان نمو عرض النقد بالمعنى الواسع له اثر معنوي لكن سالب في الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن تبرير ذلك الى ان زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الامر الذي يعد غير محفز لاصحاب رؤوس الأموال لاغراض الاستثمار ومن ثم ينعكس أثره في انخفاض الناتج.

يتضح من الجدول (34) ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الا انها اقل من واحد صحيح بالقيمة المطلقة (0.72) وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

جدول (34) معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPR(-1))	-0.667244	0.095900	-6.957737	0.0061
D(GDPR(-2))	-0.439098	0.106795	-4.111616	0.0261
D(M2R)	-0.410327	0.046672	-8.791742	0.0031
D(ER)	-1.404202	0.348284	-4.031771	0.0274
CoIntEq(-1)*	-0.726668	0.087945	-8.262780	0.0037
R-squared	0.966758	Mean dependent var		-0.392308
Adjusted R-squared	0.950136	S.D. dependent var		2.449684
S.E. of regression	0.547018	Akaike info criterion		1.915054
Sum squared resid	2.393833	Schwarz criterion		2.132342
Log likelihood	-7.447852	Hannan-Quinn criter.		1.870392
Durbin-Watson stat	1.396728			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- معالم الأجل الطويل

يوضح الجدول (35) نتائج معالم الأجل الطويل لدالة الناتج حيث يتضح ان (PCR) نمو الائتمان الخاص ليس له اثر معنوي في الناتج كذلك نمو عرض النقد بالمعنى الواسع (M2R) ونمو اجمالي الودائع (CTR) وسعر الفائدة (ER) ويمكن تبرير ذلك بان مؤشرات السياسة النقدية ليس لها اثر او غير فعالة في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية.

جدول (35) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PCR	0.454972	0.259599	1.752596	0.1780
M2R	-1.258357	0.997663	-1.261305	0.2964
CTR	0.092569	0.107509	0.861033	0.4525
ER	-3.074457	2.764456	-1.112138	0.3472
C	18.07273	14.14810	1.277397	0.2914
EC = GDPR - (0.4550*PCR -1.2584*M2R + 0.0926*CTR -3.0745*ER +				
18.0727)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

المطلب الثالث

دالة متوسط دخل الفرد $PIR=F(PCR,M2R,CTR,ER)$

أولاً:- انموذج (ARDL) لدالة متوسط دخل الفرد

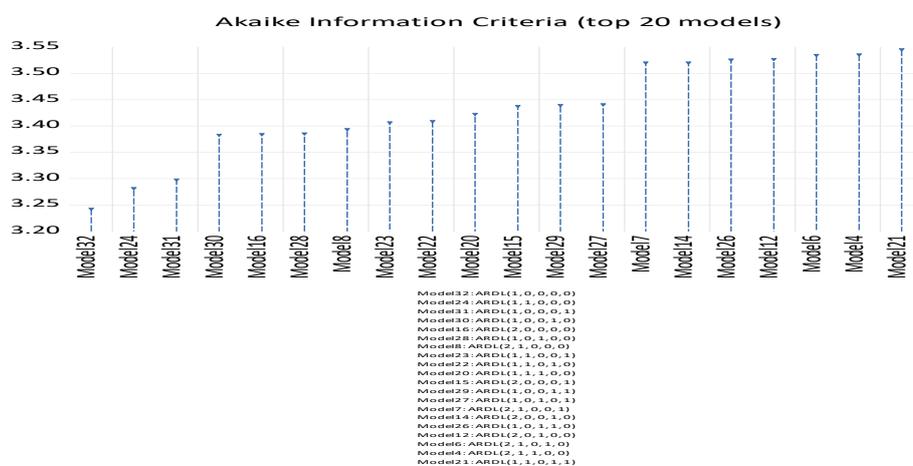
يوضح الجدول (36) انموذج (ARDL) لدالة متوسط دخل الفرد اذ يتضح ان $R^2 = 82.76\%$ وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 82.76% من التغير الحاصل في المتغير التابع. (معدل نمو متوسط دخل الفرد). كما يتضح ان R^2 المصححة هي 73.19% واستنادا لقيمة F^* المحتسبة يتضح ان الانموذج معنوي عند مستوى 1% .

جدول (36) نموذج (ARDL) لدالة متوسط دخل الفرد الولايات المتحدة الأمريكية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIR(-1)	0.065256	0.189463	0.344424	0.7384
PCR	0.249370	0.073477	3.393843	0.0080
M2R	-0.375579	0.077503	-4.845994	0.0009
CTR	0.021358	0.040357	0.529240	0.6094
ER	-0.491940	0.212823	-2.311497	0.0461
C	4.204828	1.057034	3.977949	0.0032
R-squared	0.827656	Mean dependent var		0.736667
Adjusted R-squared	0.731909	S.D. dependent var		1.979028
S.E. of regression	1.024691	Akaike info criterion		3.175834
Sum squared resid	9.449923	Schwarz criterion		3.459054
Log likelihood	-17.81875	Hannan-Quinn criter.		3.172817
F-statistic	8.644224	Durbin-Watson stat		1.773353
Prob(F-statistic)	0.003018			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

الشكل البياني (31) مددالابطاء المثلى



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

يوضح الشكل البياني (31) ان مدد الابطاء المثلى للانموذج المقدر (1.0.0.0.0.0)

اعتماداً على معيار Akaike

ثانياً:- اختبار الحدود

يوضح الجدول (37) نتائج اختبار الحدود اذ يتضح ان قيمة F^* المحسوبة 13.9 وهي

اكبر من الحد الاعلى 4.37 عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل

بين المتغيرات.

جدول (37) اختبار الحدود الولايات المتحدة الأمريكية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.90597	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	15		Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12

ثالثاً:- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يوضح الجدول (38) ان قيمة F^* المحتسبة و (chi square) غير معنويتين عند المستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (38) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي الولايات المتحدة الأمريكية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.725270	Prob. F(2,7)	0.5173
Obs*R-squared	2.574757	Prob. Chi-Square(2)	0.2760

جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12

2- اختبار ثبات تجانس التباين

يوضح الجدول (39) ان القيم الاحتمالية لكل من F^* المحتسبة و Chi-Square غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يدل ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (39) اختبار ثبات التباين الولايات المتحدة الأمريكية

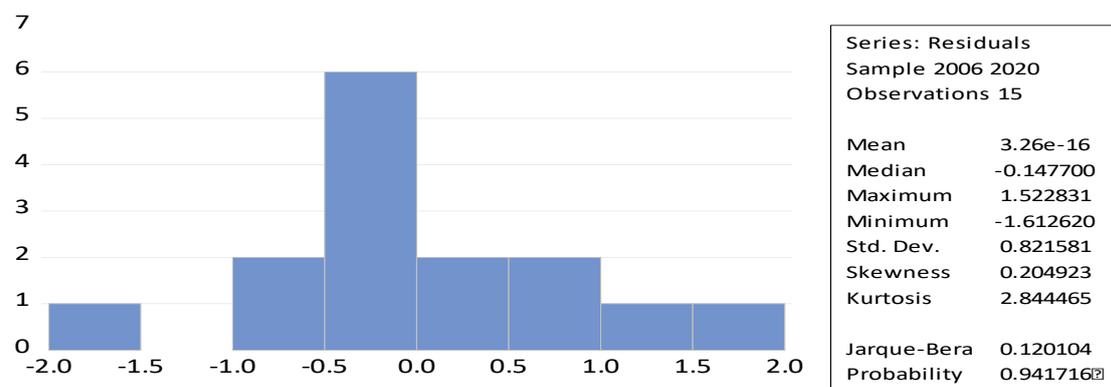
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.250105	Prob. F(5,9)	0.9294
Obs*R-squared	1.829940	Prob. Chi-Square(5)	0.8721
Scaled explained SS	0.607547	Prob. Chi-Square(5)	0.9877

جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12

رابعاً:- اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (32) التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية اذ يتضح ان القيمة الاحتمالية لـ (Jarque Bere) غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

الشكل البياني (32) اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية

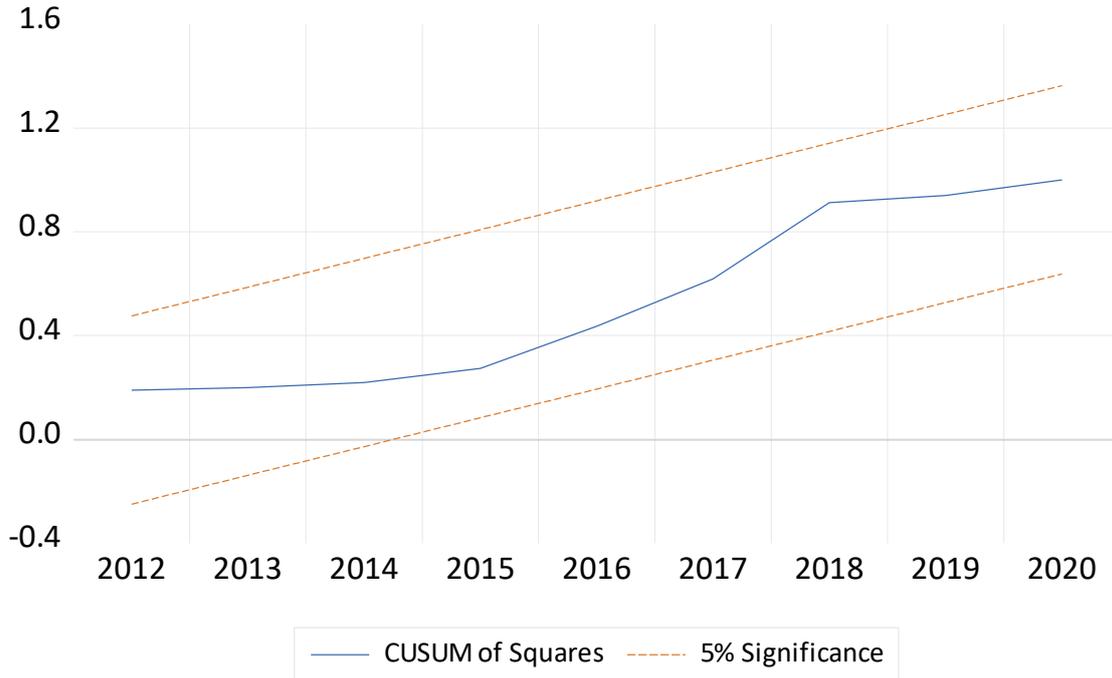
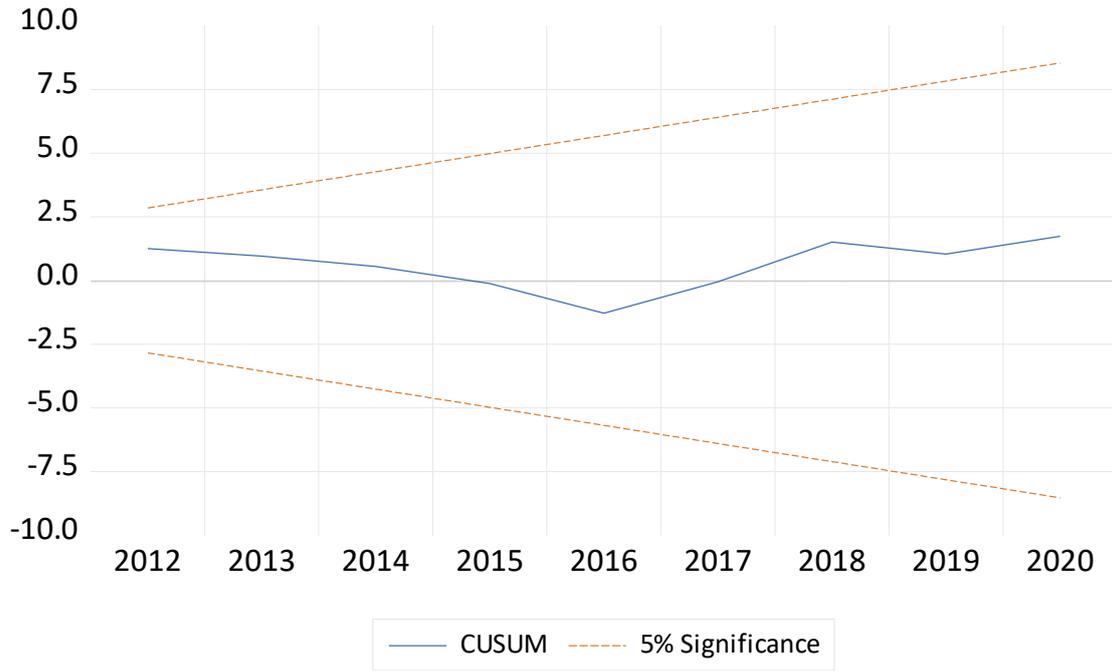


الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12

خامساً:- اختبار الاستقرار الهيكلية

يوضح الجزء العلوي من الشكل البياني (33) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر اذ يتضح من اختبار (CUSUM TEST) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدره مستقرة عنده مستوى 5%. في حين الجزء السفلي (CUSUM OF Squer) يوضح ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى 5%.

الشكل البياني (33) اختبار الاستقرار الهيكلية



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سادساً:- تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ والأجل الطويل

1- تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

يوضح الجدول (40) ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية لكنها اقل من العدد واحد بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل.

جدول (40) تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.934744	0.082049	-11.39250	0.0000
R-squared	0.899040	Mean dependent var		-0.480000
Adjusted R-squared	0.899040	S.D. dependent var		2.585686
S.E. of regression	0.821581	Akaike info criterion		2.509167
Sum squared resid	9.449923	Schwarz criterion		2.556370
Log likelihood	-17.81875	Hannan-Quinn criter.		2.508664
Durbin-Watson stat	1.773353			

جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12

2- تقدير معالم الأجل الطويل

يتضح من الجدول (41) ان الائتمان الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع لهم اثر معنوي في متوسط الدخل الفرد في الأجل الطويل وهذا يعني فاعلية أدوات السياسة النقدية في التأثير في متوسط دخل الفرد في الأجل الطويل.

الجدول (41) تقدير معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PCR	0.266779	0.078103	3.415757	0.0077
M2R	-0.401799	0.134071	-2.996906	0.0150
CTR	0.022849	0.043386	0.526660	0.6112
ER	-0.526283	0.286495	-1.836970	0.0994
C	4.498372	1.635288	2.750814	0.0224
$EC = PIR - (0.2668*PCR - 0.4018*M2R + 0.0228*CTR - 0.5263*ER + 4.4984)$				

جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12

المبحث الثاني: الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول

اختبار استقرارية جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

جدول (42) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للإمارات

المتغيرات	المستوى						الفرق الأول					
	A		B		C		A		B		C	
	T	الدرجة	T	الدرجة	T	الدرجة	T	الدرجة	T	الدرجة	T	الدرجة
GDP	-2.37	-3.31	-2.18	-2.67	0.90	-1.60	-3.35***	-3.32	-3.41**	-3.08	-3.34*	-2.72
PI	-2.63	-3.31	-2.06	-2.67	-1.01	-1.6	-3.83**	-3.75	-4.02*	-3.95	-4.03*	-2.72
FC	-3.13	-3.31	-3.48**	-3.06	0.49	-1.60						
PC	-2.46	-3.32	-2.89***	-2.67	0.81	-1.60						
M2	-2.37	-3.31	-1.21	-2.67	3.68	-1.6	-3.61***	-3.32	-3.68**	-3.08	-1.95***	-1.60
CT	-2.59	-3.32	-2.11	-2.67	4.30	-1.60	-3.45***	-3.32	-3.29**	-3.08	-1.75***	-1.60
ER	-2.63	-3.32	-2.93***	-2.68	-0.26	-1.6						

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام. b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط. c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

*, **, *** تعني معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10%، على التوالي.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

يوضح الجدول (42) ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى (FC, PC, ER). في حين استقرت متغيرات اخرى (GDP, PI, M2, CT) عند الفرق الاول، وبما ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى واخرى عند الفرق الاول فان الانموذج الملائم هو (ARDL).

المطلب الثاني

تقدير دالة الناتج $GDP=F(PC, M2, CT, ER)$

أولاً: استخدام انموذج (ARDL) لدالة الناتج

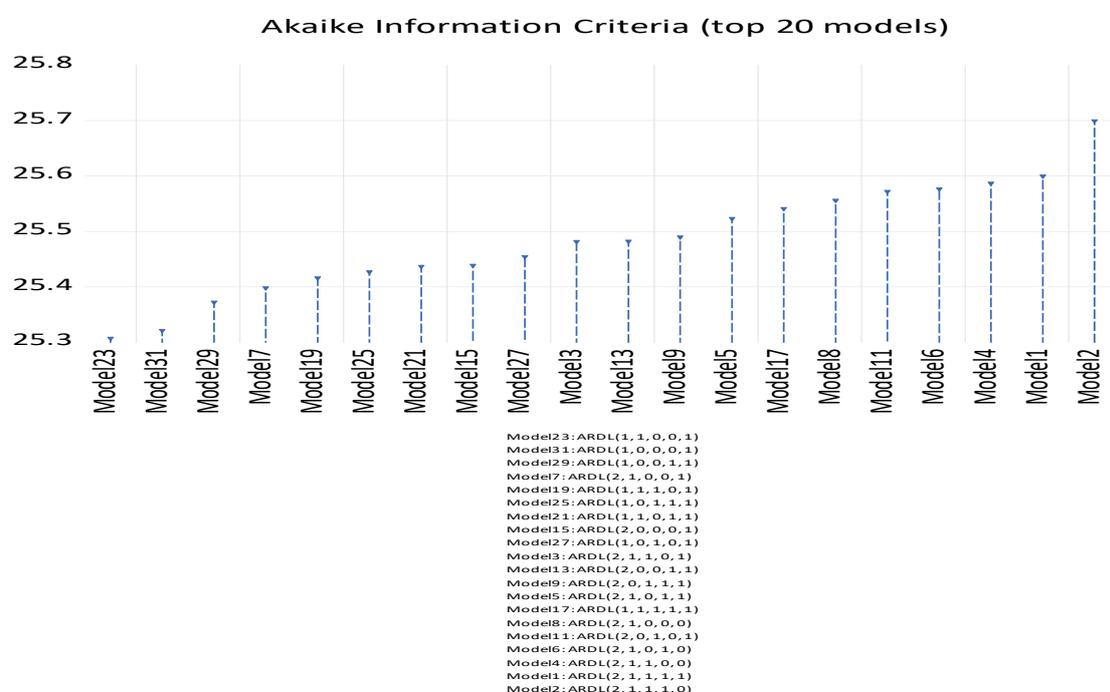
يوضح الجدول (43) ان قيمة R^2 تساوي 92.5% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 92.5% من التغير الحاصل في المتغير التابع الباقي 7.5% يعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي. في حين يتضح أن قيمة R^2 المصححة 86%. كما يتبين من الجدول ان قيمة F^* المحتسبة 14.2% وهذا يدل على معنوية الانموذج المقدر. عند مستوى 1%

جدول (43) يوضح انموذج ARDL لدالة الناتج الامارات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.027133	0.225491	0.120329	0.9072
PC	0.444444	0.465745	0.954265	0.3679
PC(-1)	-0.439003	0.350918	-1.251012	0.2463
M2	-0.067635	0.629010	-0.107527	0.9170
CT	0.374051	0.545107	0.686197	0.5120
ER	64410.99	28638.70	2.249090	0.0546
ER(-1)	98967.19	39751.14	2.489670	0.0375
C	-180255.6	194578.4	-0.926391	0.3813
R-squared	0.925809	Mean dependent var		1197591.
Adjusted R-squared	0.860891	S.D. dependent var		166101.3
S.E. of regression	61951.26	Akaike info criterion		25.21294
Sum squared resid	3.07E+10	Schwarz criterion		25.59923
Log likelihood	-193.7035	Hannan-Quinn criter.		25.23272
F-statistic	14.26135	Durbin-Watson stat		2.237615
Prob(F-statistic)	0.000610			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

الشكل البياني (34) فترات الابطاء المثلى



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

يوضح الشكل البياني (34) ان مدد الابطاء المثلى هي (1,1,0,0,1). اعتماداً على

معييار Akaike

ثانياً:- اختبار الحدود

يوضح الجدول (44) ان قيمة F^* المحتسبة هي 5.21 اكبر من الحد الأعلى 4.37 عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (44) اختبار الحدود الامارات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.217472	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

ثالثاً:- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يوضح الجدول (45) ان القيمة الاحتمالية لكل من F^* Chi-Square غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني أن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (45) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي الامارات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.471298	Prob. F(1,7)	0.5145
Obs*R-squared	1.009297	Prob. Chi-Square(1)	0.3151

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- اختبار ثبات تجانس التباين

يوضح الجدول (46) ان قيمة الاحتمالية F^* المحتسبه χ^2 غير معنويتان عند مستوى 5% وهذا يدل على ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين كما مبين بالجدول (46).

جدول (46) اختبار تجانس التباين

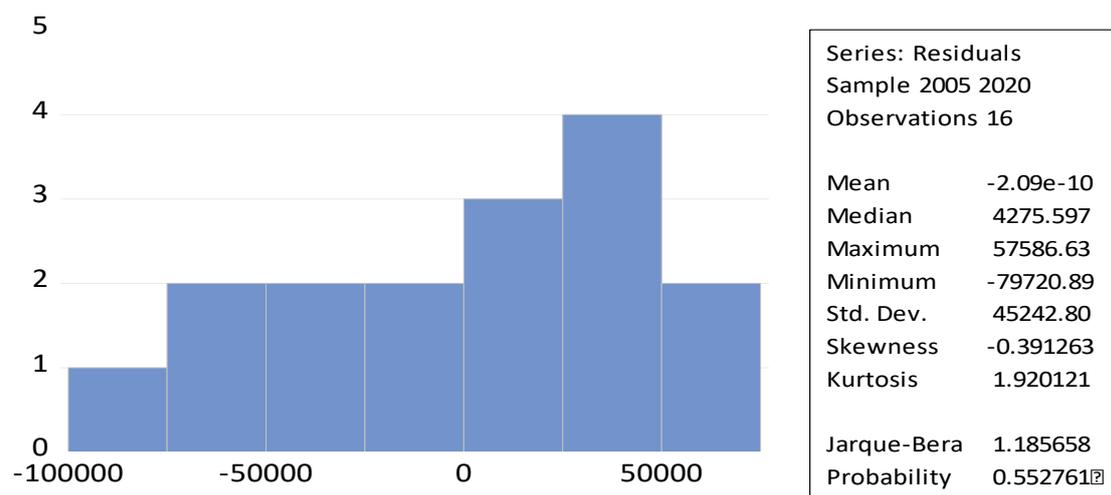
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.299792	Prob. F(7,8)	0.9350
Obs*R-squared	3.324901	Prob. Chi-Square(7)	0.8534
Scaled explained SS	0.382414	Prob. Chi-Square(7)	0.9998

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

رابعاً:- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (35) التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، اذ يتضح ان القيمة الاحتمالية لـ JARQUE BERA اكبر من 5% (اي غير معنوية)، وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل البياني (35) التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

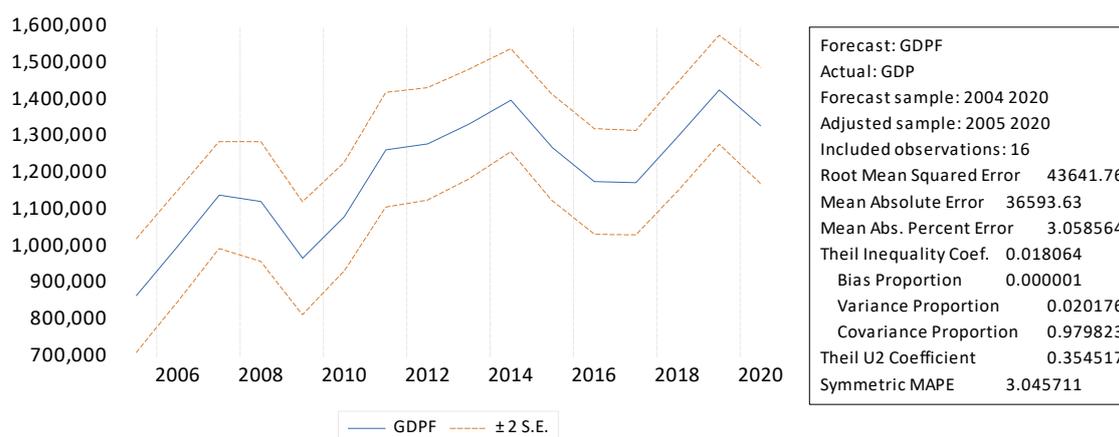


الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

خامساً:- اختبار الاداء التنبؤي

يوضح الشكل البياني (36) ان معامل (ثايل) 0.35 وهي اقل من 1 صحيح في حين ان نسبة التحيز 0.000001 وهي قريبة جداً من الصفر اما قيمة التباين فقد بلغت 0.02 وهي قريبة جداً من الصفر، في حين بلغت نسبة التغيرات 0.97 وهي قريبة من العدد 1، وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث. اي يمكن اعتماد الانموذج في التنبؤ او في تقييم السياسات الاقتصادية.

الشكل البياني (36) الاداء التنبؤي

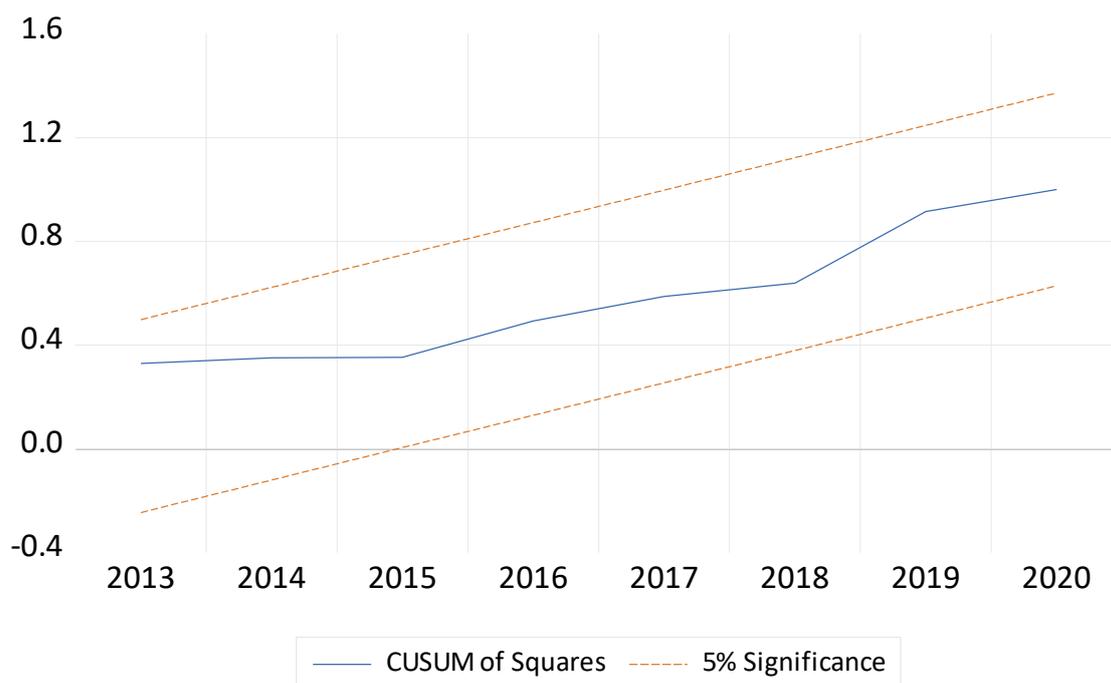
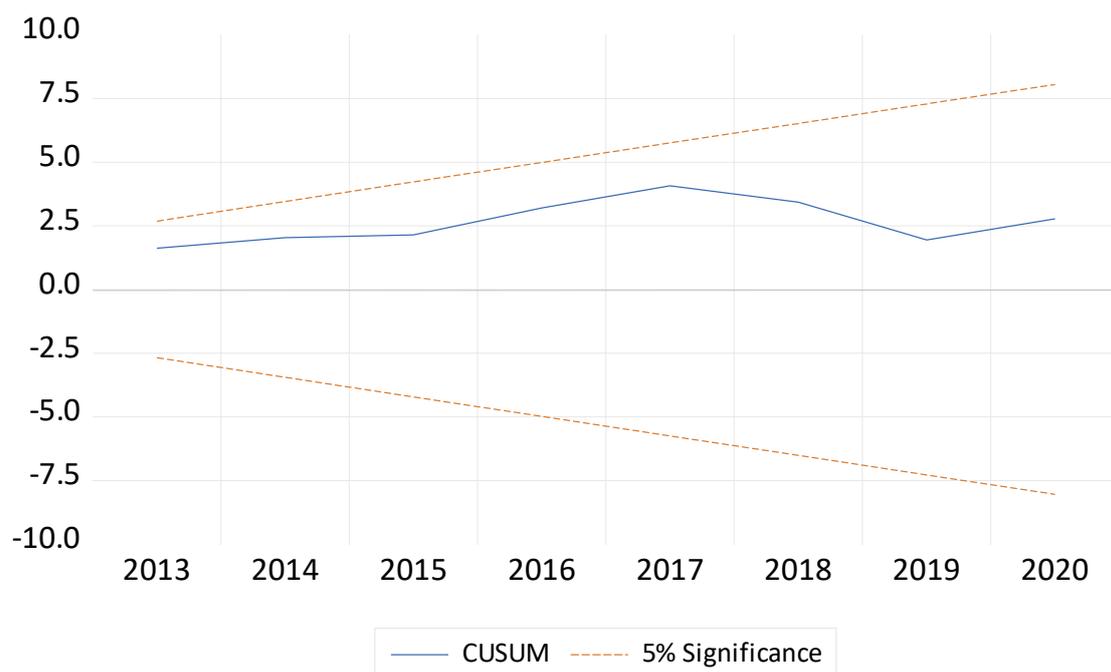


الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سادساً:- اختبار الاستقرار الهيكلية

يوضح الجزء العلوي من الشكل البياني (37) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر اذ يتضح من اختبار (CUSUM TEST) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى 5%. في حين يوضح الجزء السفلي اختبار CUSUM OF SQUAR أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى 5%.

الشكل البياني (37) اختبار الاستقرار الهيكلية



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سابعاً:— تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ والاجل الطويل

1- معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ

يوضح الجدول (47) معالم الاجل القصير لدالة الناتج، اذ يتضح ان نمو الائتمان الخاص وسعر الفائدة لهما اثر معنوي موجب في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية نتيجة لزيادة الاستثمارات الذي يحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

كما يتبين من الجدول (47) ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الا ان انها اقل من 1 عدد صحيح بالقيمة المطلقة، وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

جدول (47) معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PC)	0.444444	0.170482	2.606989	0.0313
D(ER)	64410.99	15259.42	4.221063	0.0029
CointEq(-1)*	-0.972867	0.136402	-7.132346	0.0001
R-squared	0.849149	Mean dependent var		36510.35
Adjusted R-squared	0.825941	S.D. dependent var		116486.3
S.E. of regression	48598.56	Akaike info criterion		24.58794
Sum squared resid	3.07E+10	Schwarz criterion		24.73280
Log likelihood	-193.7035	Hannan-Quinn criter.		24.59535
Durbin-Watson stat	2.237615			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- معالم الاجل الطويل

يوضع الجدول (48) نتائج معالم الاجل الطويل لدالة الناتج، اذ يتضح ان (ER) سعر الفائدة له اثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل، ويمكن تبرير ذلك بأن ارتفاع سعر الفائدة يمكن ان يكون عامل محفز لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تساهم في زيادة الناتج في الاجل الطويل.

جدول (48) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	0.005593	0.340319	0.016434	0.9873
M2	-0.069522	0.651527	-0.106706	0.9176
CT	0.384483	0.588014	0.653867	0.5315
ER	167934.8	37169.17	4.518120	0.0020
C	-185282.9	213705.5	-0.867001	0.4112
EC = GDP - (0.0056*PC -0.0695*M2 + 0.3845*CT + 167934.7759*ER -				
185282.9146)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

المطلب الثالث

تقدير دالة متوسط دخل الفرد $PI=F(PC,M2,CT,ER)$

أولاً:- انموذج ARDL لدالة متوسط دخل الفرد

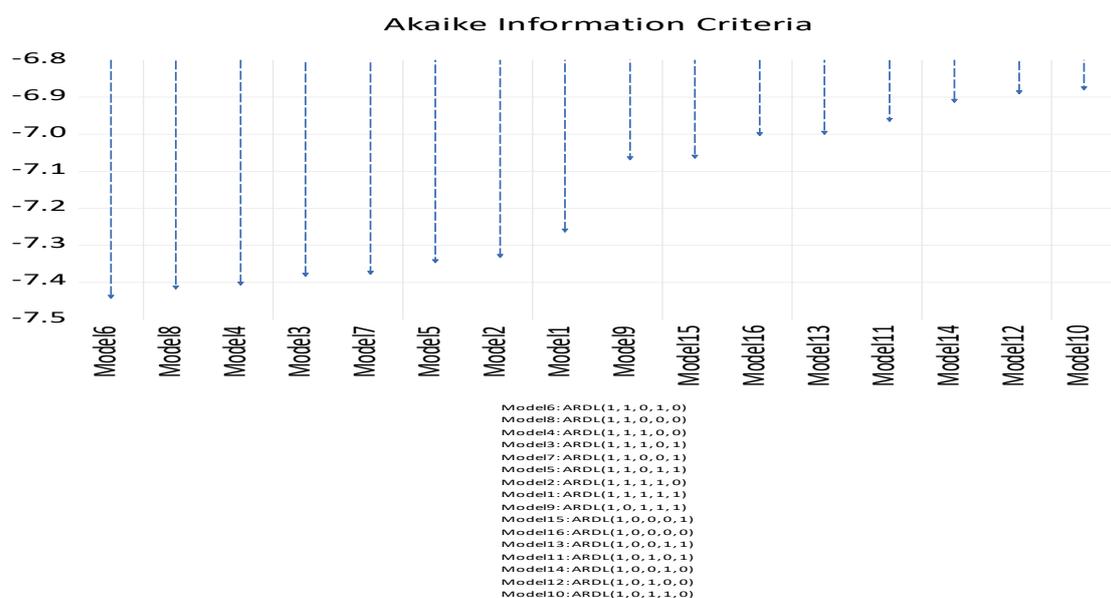
يوضح الجدول (49) ان قيمة $R^2 = 74.6\%$ وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 74.6% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي 25.4% يعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي، كما يتضح أن قيمة R^2 المصححة 52.4%. ويتبين ان قيمة F^* المحتسبة معنوية وهذا يدل على معنوية الانموذج المقدر.

جدول (49) انموذج (ARDL) لدالة متوسط دخل الفرد الامارات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PI(-1)	0.079180	0.358827	0.220664	0.8309
PC	5.07E-08	3.65E-08	1.388376	0.2025
PC(-1)	-1.10E-07	4.05E-08	-2.717659	0.0263
M2	-2.78E-08	5.02E-08	-0.553479	0.5951
CT	-1.55E-08	5.59E-08	-0.278148	0.7880
CT(-1)	6.37E-08	5.59E-08	1.140053	0.2872
ER	0.003226	0.002832	1.138956	0.2877
C	0.035126	0.030727	1.143164	0.2860
R-squared	0.746606	Mean dependent var		0.040000
Adjusted R-squared	0.524887	S.D. dependent var		0.007303
S.E. of regression	0.005034	Akaike info criterion		-7.438422
Sum squared resid	0.000203	Schwarz criterion		-7.052128
Log likelihood	67.50738	Hannan-Quinn criter.		-7.418640
F-statistic	3.367349	Durbin-Watson stat		2.444373
Prob(F-statistic)	0.055178			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

الشكل البياني (38) مدد الابطاء المثلى



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

يوضح الشكل البياني (38) ان مدد الابطاء المثلى للانموذج المقدر (1,1,0,1,0). اعتماداً

على معيار Akaike

ثانياً: اختبار الحدود

يوضح الجدول (50) ان قيمة F* المحتسبة 3.72 اي هي اقل من الحد الأعلى عند

مستوى معنوية 5% واكبر من الحد الادنى وهذا يعني انها تقع في منطقة القرار غير الحاسم.

جدول (50) اختبار الحدود الامارات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.728891	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	16	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	16	10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

ثالثاً:- الاختبارات التشخيصية

1- الاختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يوضح الجدول (51) ان القيمة الاحتمالية لكل من F^* و Chi-Square غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني أن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (51) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.927462	Prob. F(2,6)	0.4457
Obs*R-squared	3.778365	Prob. Chi-Square(2)	0.1512

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- اختبار ثبات تجانس التباين

يوضح الجدول (52) ان قيمة الاحتمالية ل F^* و Chi-Square غير معنويتين عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل ان الانموذج المقدر لا يعاني من عدم ثبات تجانس التباين

جدول (52) اختبار ثبات تجانس التباين

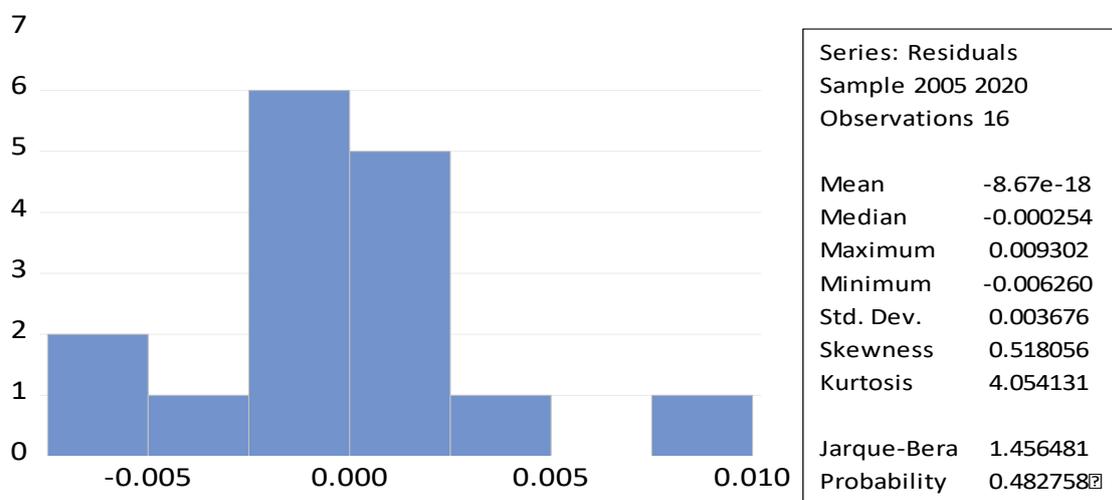
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.053907	Prob. F(1,13)	0.8200
Obs*R-squared	0.061943	Prob. Chi-Square(1)	0.8035

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

رابعاً:- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يوضح الشكل البياني (39) التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، اذ يتضح ان القيمة الاحتمالية لـ JARQUE BERA اكبر من 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل البياني (39) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

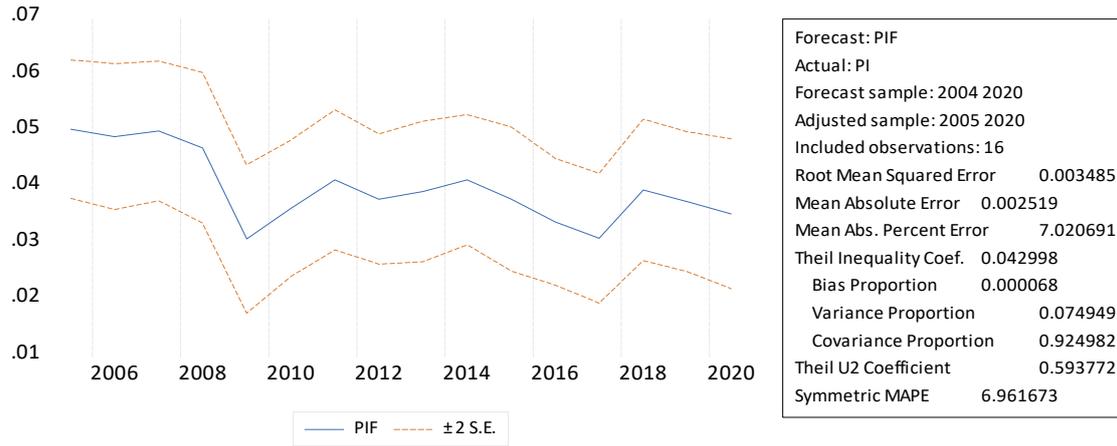


الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

خامساً:- الاداء التنبؤي لـ نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

يوضح الشكل البياني (40) ان معامل تايل 0.59 اقل من 1 عدد صحيح في حين ان نسبة التحيز 0.000068 اي قريبة من الصفر وان قيمة التباين 0.07 اي قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التباين 0.92 اي قريبة من العدد 1 صحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من القدرة على التنبؤ اي يمكن الاعتماد عليه في تقييم السياسات الاقتصادية.

الشكل البياني (40) الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير مقيد

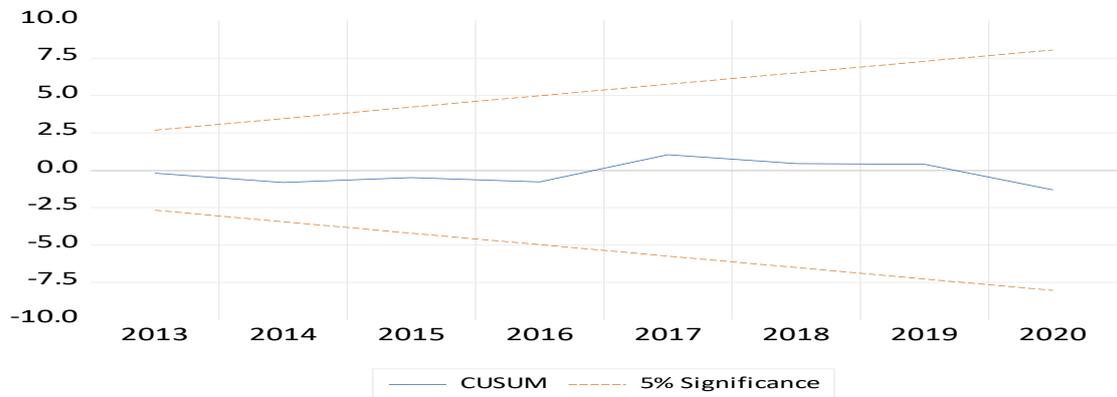


الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سادساً:- اختبار الاستقرار الهيكلية

يوضح الشكل البياني (41) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر، اذ يتضح من اختبار (CUSUM TEST) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى 5%.

الشكل البياني (41) اختبار الاستقرار الهيكلية



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سابعاً:- تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ والاجل الطويل

1- تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (53) ان الائتمان الخاص والودائع المصرفية ليس لهما تأثير معنوي في متوسط دخل الفرد في الاجل القصير، وهنا يمكن تبرير ذلك بان الائتمان الخاص والودائع المصرفية لا توجه نحو المجالات التي يمكن ان تساهم في زيادة دخل الفرد. ويتبين من الجدول (53) ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% ولكنها اقل من 1 بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جداً من اجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل.

جدول (53) تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PC)	5.07E-08	2.32E-08	2.185772	0.0603
D(CT)	-1.55E-08	1.80E-08	-0.861975	0.4138
CoIntEq(-1)*	-0.920820	0.152715	-6.029650	0.0003
R-squared	0.738432	Mean dependent var		-0.001250
Adjusted R-squared	0.698191	S.D. dependent var		0.007188
S.E. of regression	0.003949	Akaike info criterion		-8.063422
Sum squared resid	0.000203	Schwarz criterion		-7.918562
Log likelihood	67.50738	Hannan-Quinn criter.		-8.056004
Durbin-Watson stat	2.444373			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (54) ان الائتمان الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع والودائع المصرفية وسعر الفائدة ليس لها اي اثر معنوي في متوسط دخل الفرد في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية التي تبين ان السياسة النقدية غير فعالة في الاجل الطويل.

جدول (54) تقدير معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	-6.43E-08	3.98E-08	-1.616244	0.1447
M2	-3.02E-08	5.48E-08	-0.551135	0.5966
CT	5.23E-08	5.56E-08	0.940471	0.3745
ER	0.003503	0.004097	0.855091	0.4174
C	0.038146	0.021644	1.762402	0.1160
EC = PI - (-0.0000*PC -0.0000*M2 + 0.0000*CT + 0.0035*ER + 0.0381)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

المبحث الثالث قياس وتحليل دور البنك المركزي العراقي في التنمية الماليه والنمو المطلب الأول

اختبار استقرارية جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

يوضح الجدول (55) ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى (ER.M2.PC.FC) في حين استقرت المتغيرات الاخرى (CT. PI. GDP) عند الفرق الاول. وبما ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى واخرى عند الفرق الاول فان النموذج المناسب هو (ARDL).

جدول (55) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع العراق

المتغيرات	المستوى						الفرق الاول					
	a		B		C		a		B		C	
	T	T	T	T	T	T	T	T	T	T	T	
	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة	المحتسبة	الدرجة
GDP	1.87-	3.31-	1.64-	2.67-	0.09-	1.60-	2.68-	3.32-	***2.83-	2.68-	*2.96-	2.72-
PI	2.19-	3.31-	2.26-	2.67-	0.60-	1.60-	3.27-	3.38-	***2.82-	2.71-	*3.04-	2.77-
FC	***3.65-	3.36-	1.56-	2.67-	0.36	1.60-						
PC	***3.65-	3.36-	0.16	2.67-	1.42	1.60-						
M2	**4.02-	3.82-	0.07	2.67-	2.42	1.60-						
CT	2.31-	3.32-	0.69-	2.67-	0.95	1.60-	2.60-	3.32-	2.63-	2.68-	***1.93-	1.605-
ER	*6.75-	4.72-	1.97-	2.69-	*2.84-	2.74-						

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام. b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط. c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

*, **, ***، تعني معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10%، على التوالي.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

المطلب الثاني

تقدير دالة الناتج $GDP=F(PC,M2,CT,ER)$

أولاً:- استخدام نموذج (ARDL) لدالة الناتج

يوضح الجدول (56) ان R^2 تساوي 85.9% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 85.9% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي كما يتضح ان قيمة R^2 المصححة 73.6%. ويتبين من الجدول ان قيمة F^* المحتسبة معنوية عند مستوى 1% وهذا يدل على معنوية الانموذج المقدر.

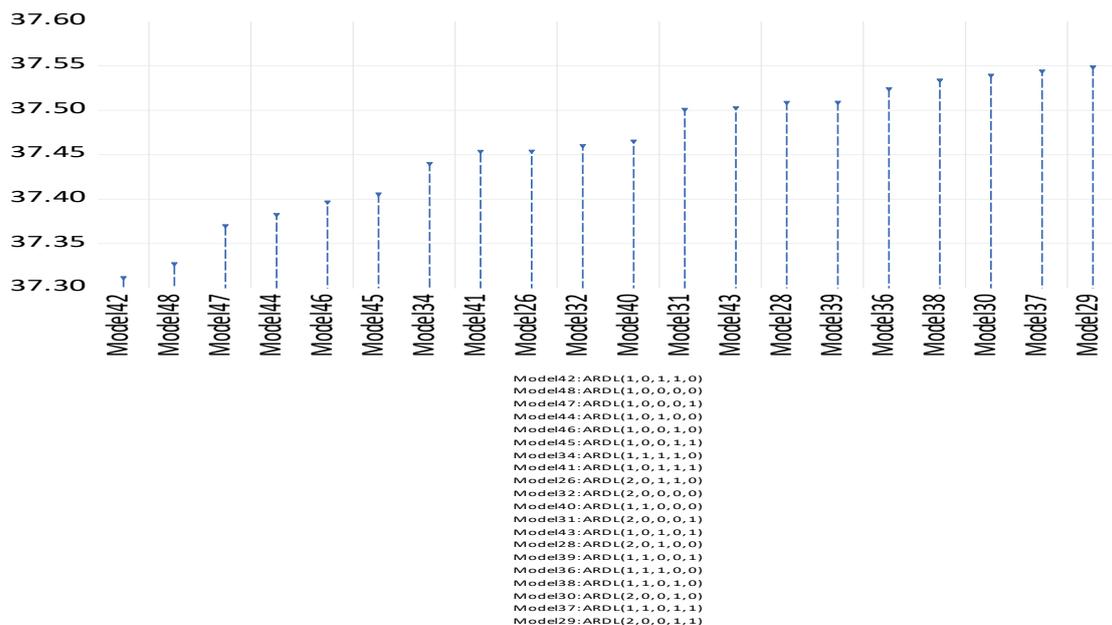
جدول (56) يوضح نموذج ARDL لدالة الناتج العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.497318	0.319433	1.556875	0.1581
PC	-4.523421	9.750009	-0.463940	0.6551
M2	-1.824596	2.705829	-0.674321	0.5191
M2(-1)	3.164241	1.969730	1.606434	0.1468
CT	6.647526	2.040256	3.258182	0.0116
CT(-1)	-6.018657	2.715342	-2.216537	0.0575
ER	-2554747.	3061078.	-0.834591	0.4282
C	44855842	1.05E+08	0.428439	0.6796
R-squared	0.859241	Mean dependent var		2.04E+08
Adjusted R-squared	0.736077	S.D. dependent var		45818562
S.E. of regression	23538580	Akaike info criterion		37.09303
Sum squared resid	4.43E+15	Schwarz criterion		37.47933
Log likelihood	-288.7443	Hannan-Quinn criter.		37.11281
F-statistic	6.976387	Durbin-Watson stat		2.139519
Prob(F-statistic)	0.006841			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

شكل البياني (42) مددالابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

ويوضح الشكل البياني (42) مدد الابطاء المثلى (1,0,1,1,0). اعتماداً على معيار

Akaike

ثانياً: اختبار الحدود

يوضح الجدول (57) ان قيمة F* المحتسبة 1.52 هي اقل من الحد الأدنى عند مستوى معنوية (5%) وهنا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (57) اختبار الحدود العراق

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	1.522711	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية

1- الاختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يوضح الجدول (58) ان القيمة الاحتمالية لكل من F* المحتسبه Chi-Square غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني أن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (58) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي العراق

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.320630	Prob. F(2,6)	0.7374
Obs*R-squared	1.544913	Prob. Chi-Square(2)	0.4619

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- اختبار ثبات تجانس التباين: يوضح الجدول (59) ان قيمة الاحتمالية المحتسبه

F^* Chi-Square غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يدل على ان الانموذج المقدر لا

يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

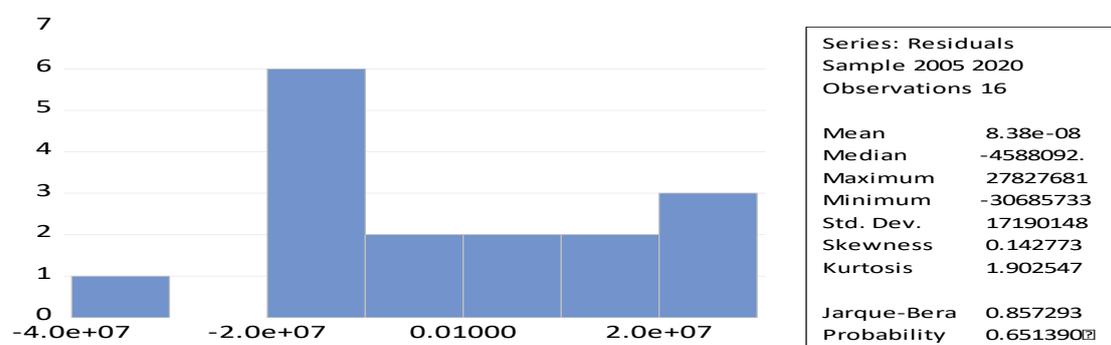
جدول (59) اختبار تجانس التباين العراق

F-statistic	1.060676	Prob. F(7,8)	0.4624
Obs*R-squared	7.701638	Prob. Chi-Square(7)	0.3596
Scaled explained SS	0.868887	Prob. Chi-Square(7)	0.9967

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

رابعاً:- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: يوضح الشكل البياني (43) التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، اذ يتضح ان القيمة الاحتمالية لـ JARQUE BERA اكبر من 5% (اي غير معنوية)، وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

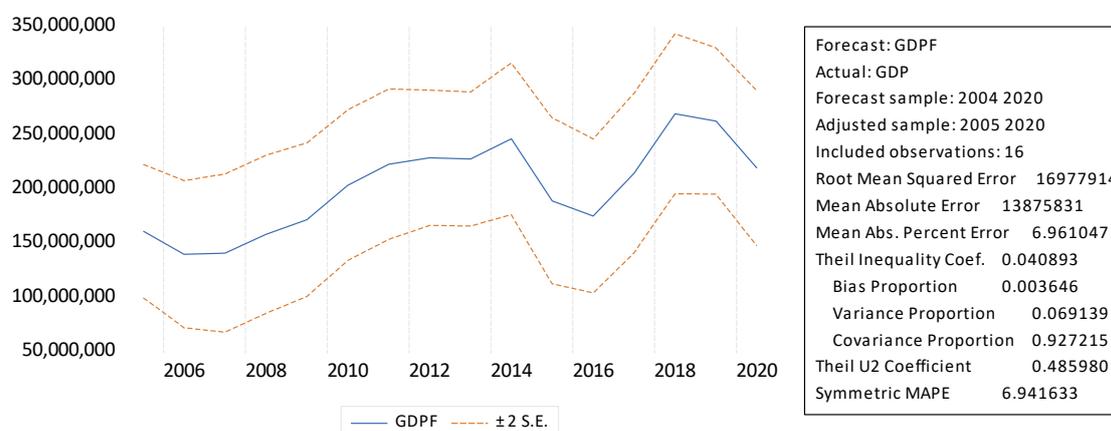
الشكل البياني (43) التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

خامساً:- اختبار الاداء التنبؤي: يتضح من الشكل البياني (44) ان معامل (تايل) هو 0.485 اي اقل من العدد 1 صحيح في حين ان نسبة التحيز 0.003 اي قريبة من الصفر. ونسبة التباين 0.069 ونسبة التغيرات 0.92 وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المستقبل اي يمكن الاعتماد عليه في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية والنقدية بشكل خاص.

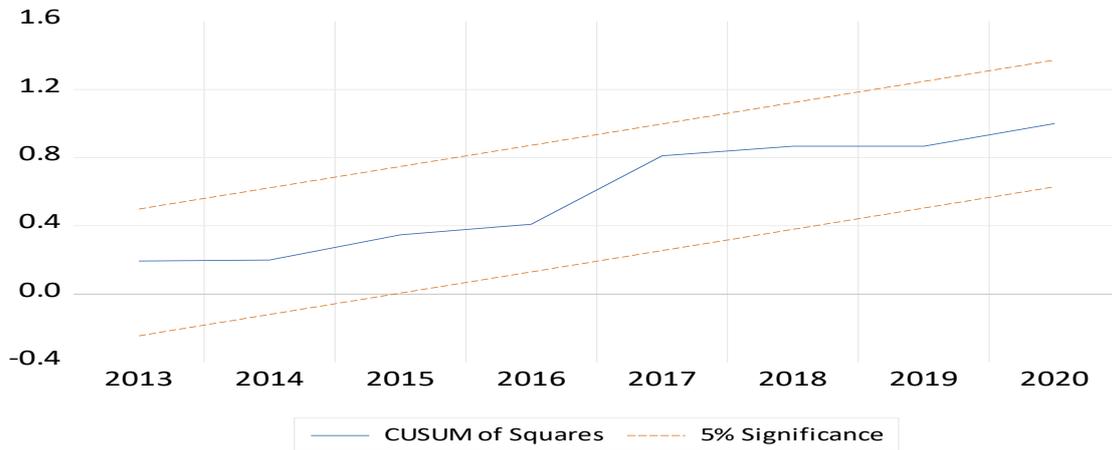
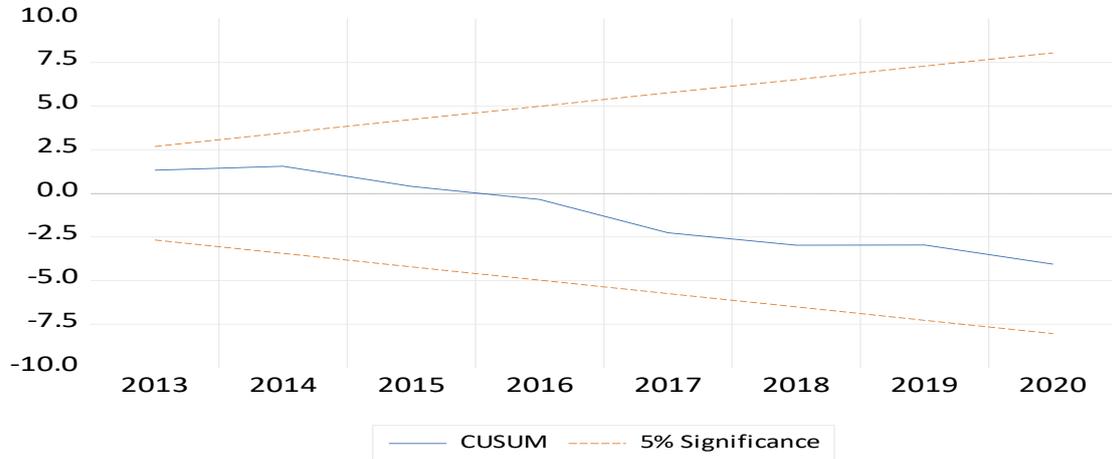
الشكل البياني (44) الاداء التنبؤي



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سادساً:- اختبار الاستقرار الهيكلية

الشكل البياني (45) اختبار الاستقرار الهيكلية



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

يوضح الجزء العلوي من الشكل البياني (45) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر اذ يتبين من اختبار (CUSUM TEST) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى 5%. في حين يوضح الجزء السفلي اختبار CUSUM OF SQUAR ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى 5%.

سابعاً:- تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ والاجل الطويل

1- معامل الاجل القصير وتصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (60) ان الودائع المصرفية لها اثر معنوي موجب في الناتج المحلي الاجمالي اي بمعنى زيادة الودائع المصرفية يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. يتضح من الجدول ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% وسالبة الا انها اقل من العدد واحد

بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

جدول (60) تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطا

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2)	-1.824596	0.874604	-2.086196	0.0704
D(CT)	6.647526	1.255093	5.296442	0.0007
CoIntEq(-1)*	-0.502682	0.130462	-3.853106	0.0049
R-squared	0.762093	Mean dependent var		2258467.
Adjusted R-squared	0.725492	S.D. dependent var		35243287
S.E. of regression	18465182	Akaike info criterion		36.46803
Sum squared resid	4.43E+15	Schwarz criterion		36.61289
Log likelihood	-288.7443	Hannan-Quinn criter.		36.47545
Durbin-Watson stat	2.139519			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- معالم الاجل الطويل: ويوضح الجدول (61) ان الائتمان الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع والودائع المصرفية وسعر الفائدة ليس لهم اي اثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل وهذا يدل على عدم فاعلية السياسات النقدية في الاجل الطويل، اي ان التغير في عرض النقد سينعكس على ارتفاع العام للاسعار عند وصول الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل في الاجل الطويل.

جدول (61) تقدير معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	-8.998568	18.09347	-0.497338	0.6323
M2	2.664993	7.539041	0.353492	0.7329
CT	1.251025	5.168257	0.242059	0.8148
ER	-5082230.	7691458.	-0.660763	0.5273
C	89232985	2.23E+08	0.400494	0.6993
EC = GDP - (-8.9986*PC + 2.6650*M2 + 1.2510*CT -5082230.4524*ER +				
89232984.9568)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

المطلب الثالث

تقدير دالة متوسط دخل الفرد (PI=F(PC,M2,CT,ER)

أولاً:- انموذج ARDL لدالة متوسط دخل الفرد

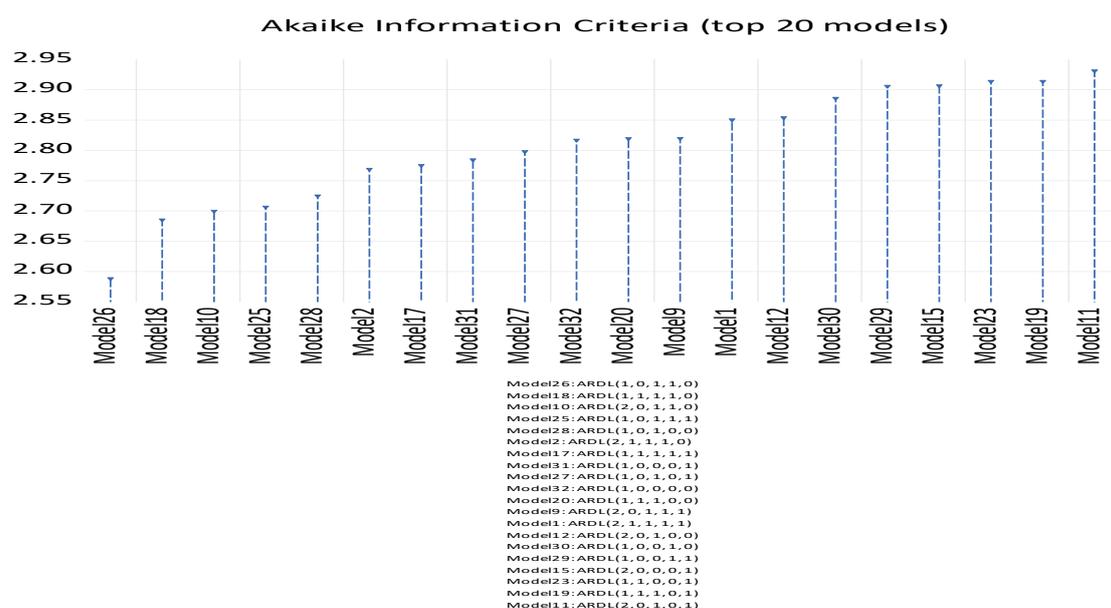
يوضح الجدول (62) ان قيمة $R^2=69.23\%$ وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 69.23% من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة R^2 المصححة تساوي 42.31%. كما يتبين ان قيمة F^* المحتسبة معنوية عند مستوى 10%.

جدول (62) انموذج (ARDL) لدالة متوسط دخل الفرد العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PI(-1)	0.390506	0.327342	1.192959	0.2671
PC	-5.24E-07	3.68E-07	-1.423998	0.1923
M2	-2.49E-09	1.01E-07	-0.024685	0.9809
M2(-1)	1.52E-07	7.39E-08	2.057072	0.0737
CT	1.78E-07	7.85E-08	2.274737	0.0525
CT(-1)	-1.62E-07	1.01E-07	-1.601965	0.1478
ER	-0.041660	0.111282	-0.374361	0.7179
C	-0.786866	3.879564	-0.202823	0.8443
R-squared	0.692353	Mean dependent var		6.028125
Adjusted R-squared	0.423162	S.D. dependent var		1.157176
S.E. of regression	0.878873	Akaike info criterion		2.886501
Sum squared resid	6.179346	Schwarz criterion		3.272795
Log likelihood	-15.09201	Hannan-Quinn criter.		2.906282
F-statistic	2.571978	Durbin-Watson stat		2.514194
Prob(F-statistic)	0.104582			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

الشكل البياني (46) مدد الابطاء المثلى



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

يوضح الرسم البياني (46) ان مدد الابطاء المثلى (1,0,1,1,0). اعتماداً على معيار

Akaike

ثانياً:- اختبار الحدود

يوضح الجدول (63) ان قيمة F* المحتسبة (1.88) وهي اصغر من الحد الادنى عند

مستوى معنوية 5% وهذا يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (63) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1.885018	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

ثالثاً:- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يوضح الجدول (64) ان القيمة الاحتمالية لكل من F^* المحتسبه و Chi-Square غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يعني أن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

الجدول (64) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.559510	Prob. F(2,6)	0.2848
Obs*R-squared	5.472552	Prob. Chi-Square(2)	0.0648

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

2- اختبار ثبات تجانس التباين

يوضح الجدول (65) ان القيمة الاحتمالية ل F^* المحتسبه و Chi-Square غير معنويتين عند مستوى 5% وهذا يدل ان الانموذج المقدر لا يعاني من عدم ثبات تجانس التباين

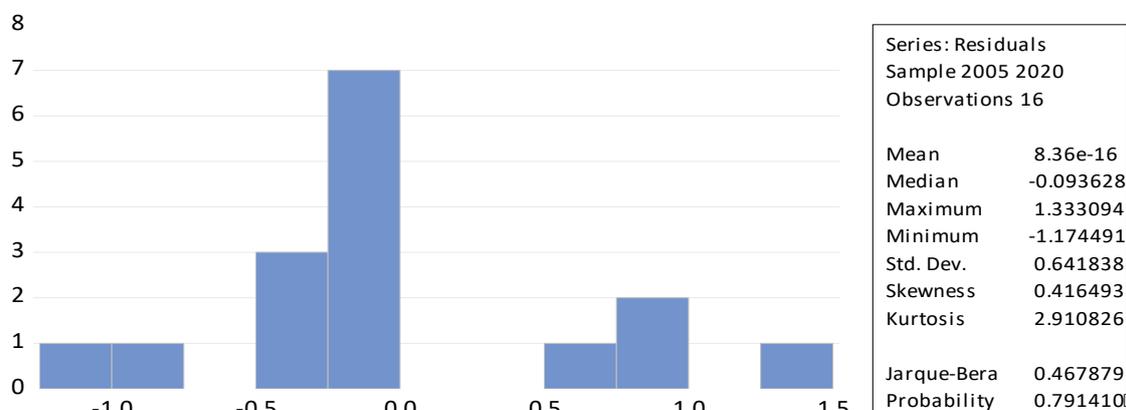
جدول (65) اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.227828	Prob. F(7,8)	0.3866
Obs*R-squared	8.286740	Prob. Chi-Square(7)	0.3080
Scaled explained SS	1.979315	Prob. Chi-Square(7)	0.9610

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

رابعاً:- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية يوضح الشكل البياني (66) التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، اذ يتضح ان القيمة الاحتمالية لـ JARQUE BERA اكبر من 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل البياني (47) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

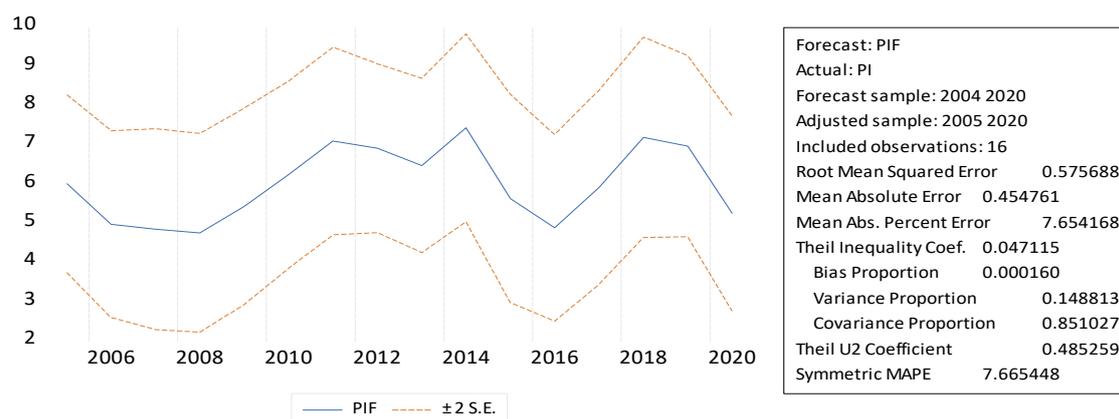


الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

خامساً:- الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

يوضح الشكل البياني (48) ان معامل (ثايل) 0.48 اي اقل من العدد 1 عدد صحيح في حين نسبة التحيز (0.00016) ونسبة التباين 0.14 وان نسبة التباين (0.85) اي قريبة من واحد عدد صحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يمكن الاعتماد عليه بالتنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية.

الشكل البياني (48) الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد

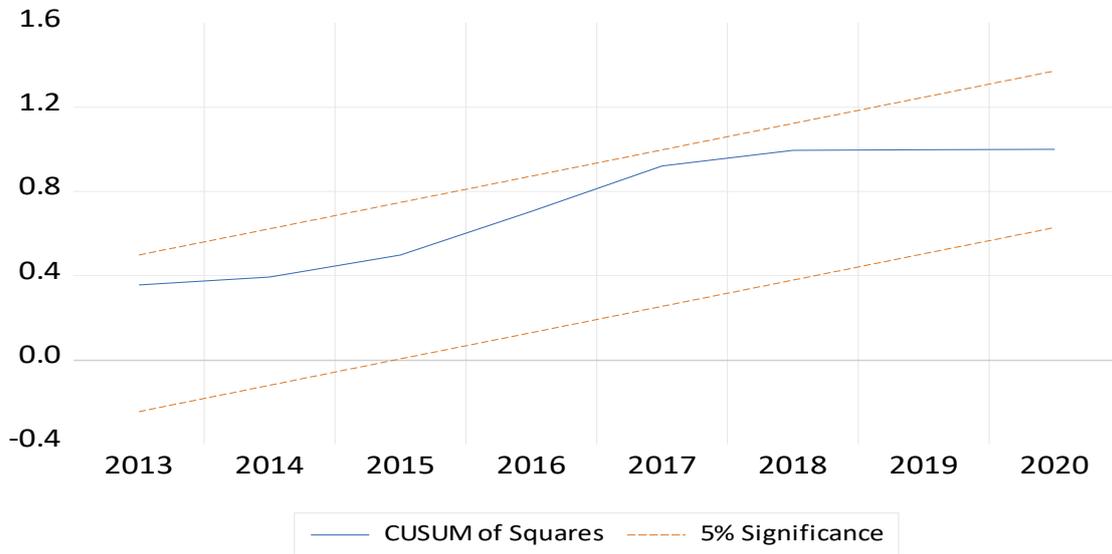
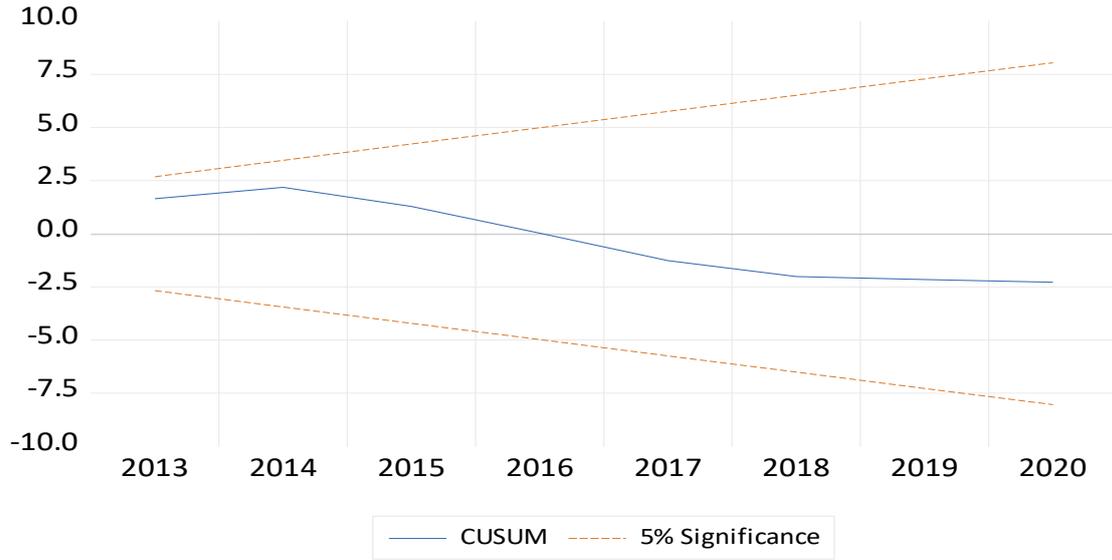


الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سادسا: اختبار الاستقرار الهيكلي

يوضح الشكل البياني (49) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج المقدر، اذ يتضح من اختبار (CUSUM TEST) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدره مستقرة عند مستوى 5%. في حين يوضح الجزء السفلي اختبار CUSUM OF SUQR اي بمعنى ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى 5%.

الشكل البياني (49) اختبار الاستقرار الهيكلية



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

سابعاً:- تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ والاجل الطويل

أ- تقدير معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ

يوضح الجدول (66) ان الودائع المصرفية لها تأثير معنوي موجب في متوسط دخل الفرد اي بمعنى زيادة الودائع المصرفية سيؤدي الى تحقيق زيادة في دخل الفرد. كما يتضح من الجدول ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% ولكنها اقل من 1 بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جداً من اجل الوصول في التوازن في الاجل الطويل.

جدول (66) تقدير معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2)	-2.49E-09	3.56E-08	-0.069849	0.9460
D(CT)	1.78E-07	4.64E-08	3.847401	0.0049
CointEq(-1)*	-0.609494	0.142170	-4.287065	0.0027
R-squared	0.723776	Mean dependent var		-0.075000
Adjusted R-squared	0.681280	S.D. dependent var		1.221223
S.E. of regression	0.689445	Akaike info criterion		2.261501
Sum squared resid	6.179346	Schwarz criterion		2.406361
Log likelihood	-15.09201	Hannan-Quinn criter.		2.268919
Durbin-Watson stat	2.514194			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

ب- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (67) ان الأئتمان الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع والودائع المصرفية وسعر الفائدة ليس لهم اثر معنوي في متوسط دخل الفرد في الاجل الطويل وهذا يعني عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير في متوسط دخل الفرد في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

جدول (67) تقدير معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	-8.60E-07	5.99E-07	-1.435338	0.1891
M2	2.45E-07	2.48E-07	0.988523	0.3518
CT	2.72E-08	1.56E-07	0.174377	0.8659
ER	-0.068351	0.193089	-0.353986	0.7325
C	-1.291015	6.430730	-0.200757	0.8459
EC = PI - (-0.0000*PC + 0.0000*M2 + 0.0000*CT -0.0684*ER - 1.2910)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج E-VIEWS12.

تحليل ومقارنة النتائج

سنحاول الوقوف على نتائج مقارنة التحليل القياسي لتعميق التحليل للنتائج المتحصل عليها وبما يخدم اثبات او نفي فرضية البحث اذ تخدم المقارنة بين النتائج فرصة توظيف النتائج للإفادة من تطور التجارب في فهم علمي افضل للعلاقة بين المتغيرات المبحوثة وبالنسبة للعراق بشكل خاص.

وهنا سيتم مقارنة نتائج النماذج القياسية وكالاتي:-

أولاً: انموذج دالة النتائج للولايات المتحدة الامريكية

أ-ان نمو عرض النقد بالمعنى الواسع له اثر معنوي لكن سالب في الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن تبرير ذلك الى ان زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الامر الذي يعد غير محفز لاصحاب رؤوس الأموال لاغراض الاستثمار ومن ثم ينعكس أثره في انخفاض الناتج.

ب-ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الا انها اقل من واحد صحيح بالقيمة المطلقة (0.72) وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

ج-ان (PCR) نمو الائتمان الخاص ليس له اثر معنوي في الناتج كذلك نمو عرض النقد بالمعنى الواسع (M2R) ونمو اجمالي الودائع (CTR) وسعر الفائدة (ER) ويمكن تبرير ذلك بان مؤشرات السياسة النقدية ليس لها اثر او غير فعالة في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية.

ثانياً: انموذج دالة النتائج للامارات العربية المتحدة

أ-اذ يتضح ان نمو الائتمان الخاص وسعر الفائدة لهما اثر معنوي موجب في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية نتيجة لزيادة الاستثمارات الذي يحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

ب-ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الا ان انها اقل من 1 عدد صحيح بالقيمة المطلقة، وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

ج-اذ يتضح ان (ER) سعر الفائدة له اثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل، ويمكن تبرير ذلك بأن ارتفاع سعر الفائدة يمكن ان يكون عامل محفز لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تساهم في زيادة الناتج في الاجل الطويل.

ثالثاً: انموذج دالة النتائج لجمهورية العراق

أ- أن الودائع المصرفية لها اثر معنوي موجب في الناتج المحلي الاجمالي اي بمعنى زيادة الودائع المصرفية يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي

ب- يتضح من الجدول ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% وسالبة الا انها اقل من العدد واحد بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكييف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

ج- ان الائتمان الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع والودائع المصرفية وسعر الفائدة ليس لهم اي اثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل وهذا يدل على عدم فاعلية السياسات النقدية في الاجل الطويل

د- ان الودائع المصرفية لها تأثير معنوي موجب في متوسط دخل الفرد اي بمعنى زيادة الودائع المصرفية سيؤدي الى تحقيق زيادة في دخل الفرد

هـ- ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% ولكنها اقل من 1 بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكييف بطيئة جداً من اجل الوصول في التوازن في الاجل الطويل و- ان الائتمان الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع والودائع المصرفية وسعر الفائدة ليس لهم اثر معنوي في متوسط دخل الفرد في الاجل الطويل وهذا يعني عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير في متوسط دخل الفرد في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها:

أولاً: استنتاجات الجانب النظري:

- (1) ان التطورات الحديثة في النظم المالية وعززت أهمية دور البنوك المركزية في التنمية ومسؤوليتها عن فعالية النظام المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.
- (2) تبرهن النظرية الاقتصادية على ان البنوك المركزية يمكن لها ان تعزز النمو الاقتصادي من خلال دورها في تطوير مؤشرات التنمية المالية عبر قنوات تأثير مباشرة وغير مباشرة.
- (3) تمارس البنوك المركزية دور اساسي في التنمية المالية المعزز للنمو الاقتصادي في التجارب المبحوثة.
- (4) اثبتت تجربة البنك الفيدرالي الامريكي في تعزيز تأثير التنمية المالية في النمو الاقتصادي، فاعلية تأثير تطور مؤشرات التنمية المالية في النمو الاقتصادي، عبر نظام مالي متطور يؤمن ديناميكية العلاقة بين خصائص النظام المالي والنمو مما يتيح للبنك المركزي (الفيدرالي) في تعزيز النمو من خلال قنوات هذه العلاقة.
- (5) اثبتت تجربة الامارات العربية في التطوير الهيكلي في النظام المالي ودور البنك المركزي في تعزيز التنمية المالية والاستقرار المالي، ان مؤشرات التنمية المالية تمارس تأثيرها في النمو الاقتصادي بعلاقة تأثير مباشر وغير مباشر من خلال الطبيعة المركبة لهذه المؤشرات وخصائص العلاقة الديناميكية مع النمو الاقتصادي عبر مؤشراتته المختلفة.
- (6) اثبت تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات البنك المركزي في الاقتصاد العراقي، ان البنك المركزي يمكن ان يضطلع بدور تنموي اساسي من خلال العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي.
- (7) ان دور البنك المركزي العراقي في التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي، مقيد بشكل اساسي بطبيعة الخصائص الهيكلية للنظام المالي العراقي وعلاقته بالنتائج المحلي الإجمالي، وان الحاجة مستمرة لتطوير البنى التحتية للنظام المالي العراقي بشكل موازي للتطورات في متغيرات الاقتصاد الكلي، للوصول الى مستويات مرغوبة من التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي.

ثانياً:- استنتاجات الجانب العملي

1- اوضحت نتائج الاختبارات القياسية فيما يخص الاقتصاد الامريكي

أ- ان نمو عرض النقد بالمعنى الواسع له اثر معنوي لكن سالب في الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن تبرير ذلك الى ان زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الامر الذي

يعد غير محفز لاصحاب رؤوس الأموال لاغراض الاستثمار ومن ثم ينعكس أثره في انخفاض الناتج.

ب- ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الا انها اقل من واحد صحيح بالقيمة المطلقة (0.72) وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

ج- ان (PCR) نمو الائتمان الخاص ليس له اثر معنوي في الناتج كذلك نمو عرض النقد بالمعنى الواسع (M2R) ونمو اجمالي الودائع (CTR) وسعر الفائدة (ER) ويمكن تبرير ذلك بان مؤشرات السياسة النقدية ليس لها اثر او غير فعالة في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية.

2- اوضحت نتائج الاختبارات القياسية فيما يخص الامارات العربية المتحدة

أ- اذ يتضح ان نمو الائتمان الخاص وسعر الفائدة لهما اثر معنوي موجب في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية نتيجة لزيادة الاستثمارات الذي يحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

ب- ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الا ان انها اقل من 1 عدد صحيح بالقيمة المطلقة، وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

ج- اذ يتضح ان (ER) سعر الفائدة له اثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل، ويمكن تبرير ذلك بأن ارتفاع سعر الفائدة يمكن ان يكون عامل محفز لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تساهم في زيادة الناتج في الاجل الطويل.

3- اوضحت نتائج الاختبارات القياسية فيما يخص جمهورية العراق

أ- أن الودائع المصرفية لها اثر معنوي موجب في الناتج المحلي الاجمالي اي بمعنى زيادة الودائع المصرفية يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي

ب- ب- يتضح من الجدول ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% وسالبة الا انها اقل من العدد واحد بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

ت- ج- ان الائتمان الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع والودائع المصرفية وسعر الفائدة ليس لهم اي اثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل وهذا يدل على عدم فاعلية السياسات النقدية في الاجل الطويل

ث- د- ان الودائع المصرفية لها تأثير معنوي موجب في متوسط دخل الفرد اي بمعنى زيادة الودائع المصرفية سيؤدي الى تحقيق زيادة في دخل الفرد

ج- ه- ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% ولكنها اقل من 1 بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جداً من اجل الوصول في التوازن في الاجل الطويل

ح- و- ان الأئتمان الخاص وعرض النقد بالمعنى الواسع والودائع المصرفية وسعر الفائدة ليس لهم اثر معنوي في متوسط دخل الفرد في الاجل الطويل وهذا يعني عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير في متوسط دخل الفرد في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية.

التوصيات:

- (1) العمل على تطوير المقاربات النظرية حول العلاقة دور البنوك المركزية في التنمية المعززة للنمو الاقتصادي، تحاكي حالة التجربة العراقية الوليدة في تطوير النظام المالي.
- (2) توظيف المزيد من تجارب البنوك المركزية في التنمية المالية للوقوف على مستويات اعلى من المعرفة العلمية بما يوازي التطورات المستمرة في النظم المالية.
- (3) التأكيد على أهمية تطوير البنى التحتية للنظام المالي العراقي وفق فلسفة واضحة في دور البنك المركزي في التأثير في النمو الاقتصادي من خلال تطوير مؤشرات التنمية المالية.
- (4) التأكيد على إمكانية البنك المركزي في التأثير في عرض النقد بالمعنى الواسع M2 والذي يمكن من خلاله التأثير في العمق المالي ليتناسب وحاجات النمو الاقتصادي.
- (5) ضرورة معالجة مسببات ارتفاع العملة خارج الجهاز المصرفي، من خلال المعالجات الهيكلية في بنية النظام المالي المعززة، لمستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والسيولة المصرفية وحجم الودائع، والادخار المحلي.
- (6) الاهتمام بتطوير استخدام مؤشرات البنك المركزي (حجم الاحتياطي، سعر الخصم، سعر الفائدة، الاحتياطي الالزامي) والية تأثيرها في مؤشرات التنمية المالية المعززة للنمو الاقتصادي.
- (7) معالجة التأثير السلبي للدين العام ونقص الاحتياطيات الأجنبية الناتج عن نمو الانفاق العام على حساب مؤشرات التنمية المالية في ظل الصدمات الاقتصادية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

❖ القرآن الكريم

المصادر العربية

- 1- ابدجمان, مايكل ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة: محمد ابراهيم، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1989
- 2- يسري أحمد عبد الرحمن ، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 2003.
- 3- يسري، أحمد عبد الرحمن اقتصاديات البنوك، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1979.
- 4- بريهي، احمد الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الثانية، موسعة للتعليم العالي، 2020.
- 5- برعي، محمد خليل النقود والبنوك، والتجارة الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1993.
- 6- برعي، محمد خليل الاقتصاد، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986.
- 7- عجمي، هيل الجنابي، جميل ، رسلان، رمزي ياسين النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2009.
- 8- جوار تيني، جيمس، استروب، وريجارد الاقتصاد الكلي (الاختبار العام والخاص)، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد المريخ للطباعة والنشر، الرياض السعودية، 1999.
- 9- حسين، زينب اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 10- حشاد، انبيل ستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994
- 11- خليل، سامي مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، 1980.
- 12- دويدار، حامد محمد مبادئ الاقتصاد المصرفي والنقدي، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1993.
- 13- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل لنقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990.
- 14- الدوري، زكريا السامرائي، يسرى البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 15- الزبيدي، حمزة محمود إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، بغداد، دار الوراق، 2011.
- 16- السيد، عبد المولى المالية (الأدوات المالية، النفقات العامة، مصادر الإيرادات العامة والميزانية العامة)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975.

- 17- سيجل، باري النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور، وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1987.
- 18- لفته، سعيد عبد السلام خصوصية العمل المصرفي، الطبعة الثانية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، 2012.
- 19- السيد، عبد المولى المالية (الأدوات المالية، النفقات العامة، مصادر الإيرادات العامة والميزانية العامة)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1975.
- 20- شافعي، محمد زكي مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.
- 21- الشمري، صادق رائد ادارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات، البارودي العلمية للنشر والتوزيع، 2016.
- 22- الصالحي، بان صلاح دور البنك المركزي في مالية الدولة، جامعة بغداد 2012.
- 23- الطراد، عبد الله خالد امين , اسماعيل ابراهيم ، ادارة العمليات المصرفية، مجلة الدولية الطبعة الاولى - دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 24- عقل مفلاح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 25- علي، عبد المنعم السيد ، و العيسي، نزار سعد الدين (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، (المجلد الأولى)، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع.
- 26- العلي، اسعد حميد ادارة المصارف التجارية، مدخل ادارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذاكر للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 27- عبد الحميد، عبد المطلب البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.
- 28- أبو عيدة، محمد عمر شعبان ، عبد الحميد محمد تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، 2008.
- 29- عوض الله، زينب الفولي، د.أسامة محمد اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الحلبي للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- 30- غزلان، محمد عزت اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 2002.
- 31- الافندي، محمد احمد ،الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، 2018.
- 32- القرشي، محمد صائح النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، 2009.

- 33- كنعان، علي النقود والصيرفة والسياسة النقدية، سوريا-دمشق، 2011.
- 34- عثمان، محمد داود ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 35- محي، غريب اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهنا، مصر، 2000.
- 36- المحجوب، رفعت المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983.
- 37- عبد الفتاح، معتز بالله الوظيفة الاقتصادية للدولة (دراسة في الاصول)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر، 1998.
- 38- الانصاري، محمود واخرون، البنوك الإسلامية، مطبعة كتاب الازهر، 1988.
- 39- هاشم، اسماعيل محمد مذكرات في النقود والبنوك، بيروت، دار النهضة العربية، 1976.

البحوث والمجلات

- 1- حسين، ابتسام علي ، حمدان بدر شحدة ، التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 18، العدد 66، أيلول 2020
- 2- المولى، ايمان عبد المطلب حسن ، 2011، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، مجلة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد -7، العدد -23
- 3- الموسوي، حيدر يونس ، ادارة المخاطر والسيولة المصرفية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مجلد 9، العدد 2، 2011.
- 4- الدليمي، عوض فاضل ،عجز الموازنة الحكومي وظاهرة التزاحم المالي، مجلة جامعة النهرين، المجلد 5، العدد 7، بغداد، العراق، 2001.
- 5- سليمان مالك سليمان، اثر المعلومات المحاسبية في فاعلية ادارة مخاطر السيولة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 114 مجلد 135.
- 6- الغالبي، عبد الحسين عبد الجليل واخرون، دراسة تقويمية لسياسات سعر الصرف الأجنبي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 20، 2008.
- 7- المعموري، عبد علي، تاريخ الافكار الاقتصادية (من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية)، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، 2007.

رسائل والاطاريح

- 1- أشرف عزام محمود عزام، مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

- 2- ثويني, فلاح حسن ، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
- 3- السرج، حسين عبد المطلب ,دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة الزقازيق – فرع بنها كلية التجارة - قسم الاقتصاد، 2002.
- 4- فاضل، حميد طالب ,العلاقة بين عدد من مؤشرات التحرر المالي والعمق المالي في العراق وفق اطار التكامل المشترك، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، العراق، بغداد، 2018.

التقارير

1. باول هودين واخرون، التنمية المالية والحد من الفقر قضايا ومدلولات السياسات بشأن البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول لاقتصاد، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، إدارة شؤون النقد والصراف، 2010.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الدورة السبعون البندان ١٥ و١٦ من جدول الأعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.
3. اللجنة الاقتصادية لغربي اسياء الاتجاهات الاقتصادية واثارها على سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقتراض في بلدان مختارة أعضاء في الاسكواء العدد (3)، 2006.
4. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2010.
5. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2011.
6. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2015.
7. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي 2008.
8. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2016.
9. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2004
10. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2005
11. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2006
12. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2008
13. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2008.
14. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2012.
15. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2013.

16. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2015
17. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2017
18. المصرف الإماراتي العربية المتحدة المركزي التقرير السنوي 2020
19. وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010 قسم شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات العربية المتحدة 2012.

مواقع الانترنت

- 1- مايح شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح "دراسة في أقطار عربية مختارة"، جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية منشور على الموقع التالي:

<https://www.iasj.net/iasj/download/6ac33c02a5e9b6af>

- 2- حسين، خليل، إدارة البنوك المعاصرة، بيروت، 2008، الجامعة اللبنانية،

<http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/10/blog-post.html>

- 3- "Monetary Policy Implementation", www.newyorkfed.org, Federal Reserve Bank of New York, اطلع عليه بتاريخ 04 مارس 2022

المصادر الاجنبية

- 1- David Lynch, "Measuring Financial Sector Development: A Study of Selected Asia-Pacific Countries, " The Developing Economies, .XXXIV (1), (March 1996)
- 2- DUTT, A. K. 2006. Aggregate Demand, Aggregate Supply and Economic Growth. International Review of Applied Economics
- 3- peter L.Rousseau, Historical perspectives on financial development and .Economic growth.NBER working paper NO9333. November .2002-pt. 2.
- 4- Shigenori Shiratsuka, Size and composition of the central bank balance sheet: revisiting Japans experience of the quantitative easing policy, Insitute for monetary and economic
- 5- Chris Brightman, Whats up ?quantitative easing and inflation, Research .Affiliates Advisor perspectives, 2015

- 6- Wolde-Rufael, Y. (2009), “Re-examining the financial development and economic growth nexus in Kenya”, *Economic Modelling*, Vol. 26 .No
- 7- Hempel, George H. & Simouson, Donald G & Coleman, Alan B. “ Bank Management. ” 4th ed., John Wiley & Son’s Inc. U.S.A, 1994
- 8- ABU-BADER, S. & ABU-QARN, A. S. 2008. Financial Development and Economic Growth: The Egyptian Experience. *Journal of Policy .Modeling*
- 9- ADB Economics Working Paper Series No. 233 Financial Development and Economic Growth in Developing Asia
- 10- AGHION, P. & HOWITT, P. 1992. A Model of Growth through .Creative Destruction. *Econometrica*
- 11- ALEX MUKUND, (2004), THE RELATIONSHIP BETWEEN FINANCIAL DEEPENING AND GROSS DOMESTIC PRODUCT IN KENYA, *Journal of Development Economics*.
- 12- Alex Mukund, (2004), The Relationship Between Financial Deepening AND Gross Domestic Product IN Kenya, *Journal of Development Economics*, 55 -74, (p.3)
- 13- Alfaro, Laura, Sebnem Kalemli-Ozcan, and Vadym Volosovych. 2008. Why Doesn’t Capi- tal Flow from Rich to Poor Countries? An “ .Empirical Investigation”. *Review of Eco- nomics and Statistics*, 90)2(
- 14- AMAR HAMAD KHALAF, FINANCIAL LIBERALIZATION AND FINANCIAL DEVELOPMENT IN IRAQ, University of Baghdad – Iraq, 2009, p.387
- 15- Andriy Kulyk, 2002, Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla

- 16-Arcand, J.L., E. Berkes, and U. Panizza. 2015. "Too Much Finance?"
Journal of Economic Growth, Volume 20, Issue 2, pp. 105-148
- 17-Arthur Osullivan and Steven M. Sheffrin, Macro Economics principles
(and Tools, prentice Hall New Jersey 1998
- 18-Bangake, C.; Eggoh, J.C. Further Evidence on Finance-Growth
Causality: A Panel Data Analysis
- 19-Beck, T., A. Demirgüç-Kunt, and M. S. M. Peria. 2007. "Reaching out:
Access to and Use of Banking Services across Countries." Journal of
.Financial Economics
- 20-Beck, T. and Levine, R. (2004), "Stock markets, banks, and growth:
.panel evidence", Journal of Banking and Finance, Vol. 28 No. 3
- 21-Beck, T., A. Demirgüç-Kunt, and R. Levine. 2010. "Financial
Institutions and Markets Across Countries and over Time: The
Updated Financial Development and Structure Database." World
.Economic Review
- 22-Beck, T., Demirguc-Kunt, A. and Levine, R. (2000), "A new database
on financial development and structure", World Bank Economic
.Review, Vol. 14 No. 3, pp. 597-605
- 23-Beck, Thorstein and Levin, Ross and Lvov, Alexey, the big banks? For
Winners and Losers from Canceling Banking Regulations in the United
.States, Journal of Finance, vol 65, on (5), 2010
- 24-Beck, Thorsten, Demirgüç-Kunt, Asli, and Honohan, Patrick, Access
to Financial Services, World Bank Research Observer, vol(24), on(1),
p161 ,2009
- 25-Bencivenga, V. and B. Smith, Financial Intermediation and
.Endogenous Growth, Review of Economic Studies, 58, 1991
- 26-Boyd, J. H., & Smith, B. D. (1998). Capital market imperfections in a
mon-etary growth model. Economic Theory, 11, 241e273

-
- 27-Calvo, G., & Reinhart, C. (2002). Fear of floating. *The Quarterly Journal of Economics*, 117, 375e408
- 28-Carstens, A., & Jacome, L. I. (2005). Latin American central bank .Reform: Progress and challenges. IMF Working Paper WP/05/114
- 29-Claudiu Tiberiu Albulscu, La Stabilité Du Secteur Financier En Roumanie Dans La Perspective De SonAdhésion à l'UEM, Thèse de Doctorat, Faculté des Sciences Economiques, Université de Poitiers, 2009
- 30-Comte Asli Demirjuk and Ross Levin, Finance and Economic Opportunity, *Development Economics Review*, De Bock University, vol. 16, no(4), 2008, p.14
- 31-Deepening and Economic Growth in Nigeria, 1981 - 2013: Using Engel-Granger Residual Based Approach, *Journal of Economics and Finance*, Volume 6, Issue 6. Ver. I (Nov. - Dec. 2015), PP 82-89
- 32-DEIDDA, L. & FATTOUH, B. 2002. Non-Linearity Between Finance and Growth. *Economics Letters*, 74, 339-34
- 33-Demirgüç-Kunt, A., Beck, T. H. L., & Honohan, P, Finance for all? Policies and pitfalls in expanding access, (A World Bank policy research report), World Bank, 2008, p21
- 34-Dimitri O Lenderyov and Victor O Lenderyov, To the problem turbulence in quantitative easing transmission channel and transactions net workchannels at quantitative easing policy implementation by central bank, www.arxiv.org, 2013, p3
- 35-Dreher, A., Sturm, J. E., & Haan, J. (2010). When is a central bank governor replaced? Evidence based on a new data set. *Journal of Macroeconomics*, 32, 766e781
- 36-Duttweiler.Rudolf.Managing liquidity in banks, A John Wiley and Sons .Ltd.buplication.2009.p2

- 37-Easterly, William, & Hebbel, Klaus Schmidt, Fiscal Deficits & Macroeconomic Performance in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol. 8, No. 2, U.S.A, 1993, P 212 – 215
- 38-Emmanuel Sales, “ Quelle sortie pour les politiques d’assouplissement .Quantitatif ?, Financière de la cité, 15 novembre 2015, P5
- 39-Escolano, C., Aguilar, M., & Minguez, J. (2011). EEG-based upper alpha neurofeedback training improves working memory performance. In International conference of the IEEE engineering in medicine and .biology society (EMBC), (Boston, MA:) (pp. 2327e2330)
- 40-Fiser, R., & Horvath, R. (2010). central bank communication and exchange rate volatility: A GARCH analysis, macroeconomics and finance in emerging market. *Economics*, 3(1), 25e31
- 41-FMI. (2003). Pourquoi cibler l’inflation ?. l’ABC de l’ économie, .Finances & D eveloppement
- 42-Frank G. Sackey, Eric M. Nkrumah, Financial Sector Deepening and Economic Growth in Ghana, *Journal of Economics and Sustainable .Development*, Vol.3, No.8, 2012, p.122
- 43-Friedman, Milton, & Heller, Walter W., Monetary Vs Fiscal Policy, George J. McLeod Limited, New York, U.S.A., 1969, P 27 – 38.
- 44-Gisele Ferreira, Teriyaki, 2003, Financial development and Economic Fluctuations Anadolu University, Economics Department, Eskisehir, .Turkey, (PP.89-91)
- 45-Greenwood, J and Smith Bruce-D, Financial Markets in Development, and the Development of Financial Markets, *Journal of Economic .Dynamics and Control*, 21(1), 1997, pp: 145-81
- 46-Gurusamy, S. (2008). Financial Services and Systems, 2nd edition, . TataMcGraw-Hill Education4 P:12
- 47-Hanmanth, N., Mustari & Shivagji, Waghmare, Risk Management In .Banks, First Edition, Solapur, Maharashtra, India, 2014

- 48-Hussein A.Hassan Al-Tamimi, Mouawiya Al-Awad, Husni Charif, Finance and growth: Evidence from some Arab countries, Journal of Transnational Management Developmen, Taylor & Francis Group, Volume 7, Issue 2, 2002, pp: 3-18
- 49-I. G. Okafor and Others, Financial Deepening Indicators and Economic Growth in Nigeria: A Causality and Impact Analysis, Asian Journal of Economics, Business and Accounting 1(2): 1-11, 2016, .www.sciencedomain.org
- 50-Ines Bou Abdallah, The transmission mechanism for quantitative easing –Evidence from the United States at the zero lower bound-, thesissupervisor Master specialization international economics, Erasmus university Rotterdam, 2015, p34
- 51-J. François Outreville, Financial Development Human capital and Political Stability Discussion Papers, No. 142 October 1999, (PP. 1 – .(3
- 52-Jens H.E Christinsen and James M.Gillan, Does quantitative easing affect market liquidity?, Federal Reserve bank of San Francisco, USA, .p8 ,2015
- 53-John.C Williams, Lessons from the financial crisis for unconventional monetary policy, Federal Reserve Bank, San Francisco, 2013, p2
- 54-Kalu E. Ume and Others, Measuring the Dynamics of FinancialStefan .Krause and Felix Rioja, op.cit, (p.1-4)
- 55-King R. and R. Levine, Finance and Growth: Schumpeter Might be Right, The Quarterly Journal of Economics, 1993, pp: 717–737
- 56-Koch.macdonald.Timothy.scott.bank management. edition.America.2000.p124
- 57-Lance Vought, the effect of quantitative easing on long term interest rate, Eastern Michigan university honor college.2011, p1

- 58-Levin, R., Financial Development and Economic Growth: Perspectives and the Agenda, Journal of Economic Literature, vol 35, no (2), 1997, p.689
- 59-Levine, Financial Development and Economic Growth: Perspectives and the Agenda, op. cit., 1997, p 22)5 Thorsten 3-)Beck, “Bank Competition and Financial Stability: Friends or Foes?, ” World Bank Policy Research
- 60-Levine, R., Finance and Growth: Theory and Evidence. Economic .Growth Handbook, Ed., 2005, p.869
- 61-Loch Rayan Collins and others, Strategic quantitative easing: stimulating investment to rebalance the economy, new economic foundation, UK, 2013, p10
- 62-Martin Čihák Aslı Demirgüç-Kunt Erik Feyen Ross Levine Benchmarking Financial Systems around the World The World Bank Financial and Private Sector Development Vice Presidency & .Development Economics Vice Presidency August 2012 (p.5)
- 63-Masahiro Kawai, Peter J.Morgan, Central Banking for Financial .Stability in Asia, ADBI working paper series, august 2012, p337
- 64-Michel Dupuy, « les effets des politiques de Quantitative Easing sur le taux de change: les enseignements de l’expérience américaine », LAREFI Working Paper N°2013-02, Université Montesquieu-Bordeaux IV, JANVIER 2013 ? P: 9-13
- 65-Mishkin, Frédérique, Global Financial Instability, Framework, événements, Issues, Journal of Economic Perspectives, vol.13, April 2009
- 66-Mitra, Money & Banking Theory: Analysis & Policy, Ramadon House, .U.S.A., 1990, P 606 - 607
- 67-O'Sullivan, Arthur; Sheffrin, Steven M. (2003). Economics: Principles inAction. Upper.Saddle River, New Jersey, Pearson Prentice .Hall.p551

- 68-Park, J. 2010. Projection of Long-term TFP Growth for 12 Asian Economies. Asian Development Bank, Manila. Mimeo
- 69-Patrick, H.T. Financial development and economic growth in 4 underdeveloped countries. Economic Development and Cultural Change, vol 14, no(2), 1966, p182
- 70-Paul, Bowles, & Gordon, White, Central Bank Independence: A Political Economy Approach, The Journal of Development Studies, .Vol. 31, N 2, 1994, P 235
- 71-Peter L. Rousseau, Historical Perspectives on Financial Development and Economic Growth, NBER Working Paper No. 9333, November .p1-2 ,2002
- 72-Pierre Llau, Économie financière publique, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1ere édition, 1996, pp: 177-180
- 73-Rajan and Zingales (2003). "The great reversals: the politics of financialdevelopment in the twentieth century" Journal of financial .economics p14
- 74-Rishi Goyal and others, Financial Deepening and International .Monetary Stability, International Monetary fund, Oct. 19, 2011, p. 5
- 75-Robinson, J, The Generalization of Interest Theory and Other Essays, London: Macmillan, 1952, p11
- 76-Rose &Milton.Peter &Marquis:Money and capital.Markets. financial .institutions 10th.2011.p351
- 77-S.Grammenos, La crise bancaire et l'emploi, centre de politique et économiques européenne ASBL, Bruxelles, 2008, pp:2, 3
- 78-Saci, K., Giorgioni, G. and Holden, K. (2009), "Does financial development affect growth?", Applied Economics, Vol. 41 No. 13, pp. .1707-1701
- 79-Sanjaya Kumar LENKA, (2015), Measuring financial development in .India, Pradesh, India(p.191-192)

- 80-Shan, J. (2005), “Does financial development ‘lead’ economic growth? .A vector autoregression appraisal”, Applied Economics, Vol. 37 No12
- 81-Shukla, Akhilesh N, Study of Financial Efficiency of the Indian Steel Industry, University of Surashtra, 2015.
- 82-Swinburne, Mark, & Cstello, Marta Branco, Bank Independence and Central Bank Functions, University of Washington, IMF, 1991.
- 83-Taha S., Research and practical discussions after Keynesia on .developing financial markets. James Cook University, Australia, 2014
- 84-Taylor, John B., Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline in Budget Deficit & Debt: Issues & Options, Federal Reserve Bank of Kansas City, U.S.A1995.
- 85-The World Bank. (2013). Global Financial Development Report Rethinkingthe Role of the State in Finance
- 86-Treasury Bulletin (December 2020): Ownership of Federal Securities نسخة محفوظة 01-09-2022 على موقع واي باك مشين
- 87-Wolde-Rufael, Y. (2009), “Re-examining the financial development and economic growth nexus in Kenya”, Economic Modelling, Vol. 26 No. 6.
- 88-YUCEL, F. 2009. Causal Relationships Between Financial Development, Trade Openness and Economic Growth: The Case of Turkey. .Journal of Social Sciences
- 89-Zuzana I, Measuring Bank Efficiency, Master Thesis, Charles University in Prague, 2009.

Abstract

The research deals with the role of central banks in financial development to promote economic growth as one of the basic scientific concerns in the field of the importance of the role of central banks in developing the functions of financial systems to achieve the targeted levels of economic growth.

The problem of the research was the centrality of the central bank's role in supporting and developing indicators of financial development as an approach to promoting economic growth within the framework of the developmental functions of the central bank in a market economy and financial openness based on a basic current in contemporary neoclassical financial development thought, and according to that the hypothesis of the research was that the bank Central within the framework of the neoclassical trend in contemporary financial developmental thought plays a key role in supporting and developing indicators of financial development to promote economic growth, and this relationship can be studied in the framework of the available economic literature, and a sample of the experiences of selected countries with a special reference to Iraq, and the research sample was It is an advanced country represented by the United States of America and an Arab country with an important experience, which is the United Arab Emirates, with reference to Iraq. The selected experiences were benefited from in understanding and analyzing the researched relationship with regard to Iraq. The aim of the research was to analyze the role of the Central Bank of Iraq in financial development to promote growth The economist, in the light of the economic literature and the studied experiences. The research adopted a methodology based on the descriptive and statistical method to analyze the course of development The relationship between the variables studied and then the use of economic

measurement to estimate and analyze the impact of the central bank's role in financial development on economic growth in the sample countries.

The research ended with a set of conclusions, the most important of which is proving the research hypothesis and by proving the essential role of central banks in financial development that enhances economic growth in the researched experiences and in Iraq. The centralization of financial development to achieve the targeted levels of economic growth, based on the fact that the dynamic relationship between indicators of financial development and economic growth and the per capita share of the gross domestic product.

*Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Karbala University
College of Administration
and Economics
Department of Economics
Graduate Studies*



*The role of the central bank in financial
development and economic growth - experiences
of selected countries with the possibility of
benefiting from them in Iraq*

*A thesis submitted to the Council of the College of Administration and
Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for
the degree of master in economic sciences*

*by
Ali Aboud Mahdi Youssef Al-Badiri*

*Supervised by
Prof. Dr.
Talib Hussein Fares Al-Kuraiti*

2023AD

1444AH